

تقديم:

تتحكم مجموعة من العوامل في التنافس الأوربي الأمريكي في المغرب العربي، حيث يشكل كل من التاريخ، والموقع الجغرافي والموارد الطبيعية المتوفرة في الدول المغاربية، الإطار العام لبيئة التنافس الأوربي-الأمريكي. فبحسب هذه العوامل يصيغ الطرفين الأوربي والأمريكي أهدافهما في المنطقة، وبناءا على تصوراتهما الأمنية وإمكاناتهما المتاحة يتبنى كل من الطرفين مجموعة من الإستراتيجيات التي يتعامل بناءا عليها مع دول المنطقة المغاربية، وهذا لتحقيق أهدافهما التي يمتد نطاقها إلى الأقاليم الفرعية في النظام الدولي، فأول ما يطمح إليه الطرفين هو تحقيق المكانة الدولية في مواجهة الأقطاب الدولية المنافسة الأخرى.

المبحث الأول: التعريف بالبيئة الأمنية المغربية.

يتضمن التعريف بالبيئة الأمنية المغربية عوامل عديدة أهمها: التفاعلات البيئية لدول هذا الإقليم، والإمكانات والثروات الباطنية التي تحتوي عليها دول الإقليم، إضافة إلى أوضاع دوله في مختلف المجالات.

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية للمغرب العربي.

إن المغرب العربي إقليم جغرافي يقع شمال القارة الإفريقية، يحده من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الجنوب الصحراء الإفريقية الكبرى والتي تضم كل من مالي والنيجر والتشاد والسنغال، ومن الشرق يحده المحيط الأطلسي، ومن الغرب الصحراء والتي تفصله عن السودان ومصر. يمتد المغرب العربي على مساحة قدرها 6 مليون كلم²، وساحل يبلغ طوله حوالي 7200 كلم بحيث يبلغ طول الجزء المطل على البحر الأبيض المتوسط حوالي 5000 كلم بينما يبلغ طول الجزء المطل على المحيط الأطلسي حوالي 2200 كلم¹.

تشكل الصحراء غالبية الأراضي المغربية، خاصة بالنسبة لكل من ليبيا وموريتانيا، حيث تشكل الصحراء حوالي 6/5 من المساحة الكلية لليبيا، وتشكل حوالي 5/4 من مساحة موريتانيا، هذه المساحات الشاسعة من الصحراء تعد نقطة الارتكاز في إقتصادات دول المنطقة²، ذلك أنها مصدر لكميات هائلة من المحروقات والمعادن والتي تعد أساس مداخل الدول المغربية.

لقد أطلقت على المنطقة العديد من التسميات، ارتبطت بالحقب التاريخية التي مرت بها المنطقة. فخلال حقبة الاستعمار الأوروبي أطلق على المستعمرات الفرنسية في المنطقة تسمية "الشمال الإفريقي الفرنسي"^(*)، وحتى وقت قريب كان يقصد بتسمية المغرب العربي: الدول المغربية الوسطى الثلاث⁽⁻⁾: وهي تونس والجزائر والمغرب الأقصى، لكن اليوم امتدت تسمية المغرب العربي لتضم إضافة إلى هذه الدول الثلاث، كل من موريتانيا وليبيا³، واللذان تعدان فاعلان هامشيان على مستوى البيئة الأمنية المغربية⁴.

هناك كذلك من يطلق على المنطقة "المغرب العربي الكبير"، وذلك لتمييزها عن مسميات أخرى تطلق على دول المنطقة مثل "المغرب الأقصى" والتي يقصد بها المملكة المغربية و"المغرب الأوسط" وهو الجزائر و"المغرب الأدنى"، أي تونس⁵.

1-ENCARTA MICROSOFT, 2009.

(*) لقد كان المقصود من هذه التسمية أكثر شيء الجزائر، فقد كان لكل من اسبانيا وإيطاليا مستعمرات في المنطقة.

(-) هناك العديد من الأدبيات السياسية تستعمل مسمى المغرب العربي الأوسط للدلالة على كل من تونس والجزائر والمغرب الأقصى.

2-Jean François, TROIN et autres, "**Le grand Maghreb**", (Paris, Armand Colin, 2006), p.6.

3-Abdelkrim, KIBECH, Op, Cit, p.97.

4-Lan, O.LESSER, "**Security in North Africa**", (USA, RAND Corporation, 1993), p.2.

5-لعجال محمد لمين أعجال: **الإستراتيجية الأوروبية في المغرب العربي**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، فرع

التنظيمات السياسية والإدارية، 2007/2006)، ص.17.

الفصل الثاني:عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

في الواقع ترجع تسمية المغرب إلى العرب، حيث أطلقوا على المنطقة "جزيرة المغرب": "جزيرة" لأن المنطقة محدودة من الجهة الشمالية بالبحر الأبيض المتوسط ومن الجهة الجنوبية بالصحراء الكبرى، ومن الجهة الغربية بالمحيط الأطلسي، ومن الشرق بالصحراء الممتدة على مسافة 300 ميل والتي تفصلها عن السودان ومصر¹، أما "المغرب" فذلك أن هذه المنطقة هي أرض غروب الشمس، مقابل "المشرق العربي" وهي أرض شروق الشمس.

مع انطلاق مسار برشلونة، وفي إطار السعي لخلق مجال أوروبومتوسطي، أخذت منطقة المغرب العربي تسميات أخرى لم تخرج عن النطاق الجغرافي للبحر الأبيض المتوسط، حيث أطلق على مجموع الدول المغاربية تسمية "غرب المتوسط" والتي تعرّف في الأدبيات الغربية على أنها التخوم الجنوبية للإتحاد الأوروبي، وهي منطقة ذات انعكاسات سلبية على أمن الإتحاد الأوروبي، نظرا لأنها منبع انعدام الاستقرار وانعدام الأمن².

تبعا لما سبق نلاحظ أن كل هذه التسميات تدل على المنطقة ذاتها، لذا يمكن استخدام تسمية "شمال إفريقيا" مثلما يمكننا استخدام تسمية "المغرب العربي" أو "دول غرب المتوسط" فكلها تدل على المنطقة نفسها. في الواقع لا يمكن إدراك الأهمية الجيو-إستراتيجية للمغرب العربي، بعيدا عن نظرة الدول التي تنظر للمنطقة المغاربية من منظور إستراتيجي مصلي محض.

فالتعريف بالموقع الجغرافي للمنطقة يختلف ويصبح أضيّق معنى عندما يتعلق الأمر بمصالح بعض الدول في المغرب العربي، فهناك دول مثل دول جنوب أوروبا تبدي اهتماما بمنطقة جنوب المتوسط فقط عندما يتعلق الأمر بالدول المغاربية³، لذا فالسيطرة على بعض المتغيرات الأمنية في المنطقة صارت رهانا أمنيا لهذه الدول خاصة.

إن الأهمية الجيو-إستراتيجية للمغرب العربي هي نتاج تفاعل مجموعة من الميزات، والتي في مقدمتها القرب من القارة الأوروبية، بحيث لا يفصله عنها سوى 14 كلم، إضافة إلى موقعه الإستراتيجي بتوسطه ثلاث قارات هي إفريقيا وآسيا وأوروبا، فهو يشكل مدخلا للشرق الأوسط الغني بالموارد الطاقوية، إضافة إلى ما يحتويه من موارد طاقوية، ومعادن⁴، إضافة إلى محاذة المنطقة للبحر المتوسط الذي يشكل منطقة

1-Abdelkrim, KIBECH, **Conflict and cooperation in North Africa**, (University of Lancaster, submitted for the degree of PHD,1985), p.98.

2-Racio Méndez, ALÉMAN, "La sécurité Méditerranéenne: L'OTAN est – elle la solution"
<<http://www.nat.int/acad/fellow/98-00/mendez.pdf> /2/2/2009>

3- كاظم هاشم نعمة: "حلف الأطلسي: التوسع إلى الشرق، الحوار مع الجنوب والأمن القومي العربي"، (طرابلس: منشورات أكاديمية الدراسات العليا، ط1، 2003)، ص.254.

4-Khaled, KADDOUR, "Essai de synthèse :la bonne gouvernance des hydrocarbures améliorera-t-elle la sécurité et la stabilité en méditerranée", "**Gestion des ressources naturelles et question de sécurité en Méditerranée**"
<http://www.ndc.nato.int/download/publications/seminar_19.pdf/24/6/2008>

الفصل الثاني: عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

الاختصاص للأسطول البحري السادس، كما يعد البحر الأبيض المتوسط ذا أهمية جيو-إستراتيجية، نظرا لأنه نقطة وصل بين المحيطين الأطلسي والهندي¹.

كما أن البحر المتوسط هو طريق للمواصلات، ونقطة عبور للعديد من سفن نقل البضائع والسلع الإستراتيجية كالنفط وبعض المعادن، فرغم أن مساحة البحر الأبيض المتوسط لا تمثل سوى 0,6% من المساحة الإجمالية للمسطحات المائية كلها، إلا أن هناك حوالي 3000 إلى 5000 باخرة تعبره، جزء منها يحمل 350 مليون طن من النفط وحوالي 13 مليون طن من الفوسفات².

إن اهتمام كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي بمنطقة المغرب العربي، لا ينطوي على الاهتمام بعوامل إيجابية فحسب بل له أسباب سلبية كذلك، إضافة إلى ما تتمتع به المنطقة من موارد أولية ومصادر طاقوية، تعد المنطقة مصدرا لعوامل انعدام الاستقرار بالنسبة لأوروبا، حيث تلعب الأوضاع الاجتماعية المتدهورة كالبطالة، دور المحفز على هجرة شباب الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط إلى الدول الأوروبية اعتقادا من هؤلاء الشباب أنهم سيحضون بفرص العمل في الدول الأوروبية، التي ترى في ثقافات هؤلاء المهاجرين وهويتهم الدينية خطرا على أمنها واستقرارها، لذا بادر الإتحاد الأوربي بمكافحة موجات الهجرة القادمة من دول المغرب العربي عن طريق قوانين تضع شروطا أمام انتقال الأفراد من الضفة الجنوبية للمتوسط إلى دول الإتحاد الأوروبي.

كما تشكل الدول المغاربية مصدرا للجماعات الإرهابية التي تمتد نشاطاتها حتى إلى الأراضي الأوروبية، مثلما أثبتته العديد من أحداث العنف أوروبا وبالتحديد في مدريد عام 2004، والتي ألحقت مسئوليتها بفرع القاعدة الموجود على الأراضي المغاربية.

المطلب الثاني: العلاقات البينية لدول المغرب العربي.

تشهد الساحة المغاربية العديد من التوترات البينية الموروثة في أغلبها عن الحقبة الاستعمارية، والتي لها انعكاسات سلبية على استقرار دول المنطقة ككل، فهناك من المحليين من يعتبر أن أهم ما يواجه الأمن المغاربي من تحديات هي "أخطار عدم الاستقرار، أكثر منها تهديدات خاصة"³.

لعل أبرز التوترات البينية لدول المغرب العربي قائمة على الخلافات الحدودية، فقد صاحبت هذه التوترات فترات استقلال دول المنطقة ولا تزال قائمة إلى يومنا هذا، ومن بين أهم هذه التوترات وأكثرها بروزا هي تلك التي بين الجزائر والمملكة المغربية وبين ليبيا وتونس وكذا بين الجزائر وتونس وبين موريتانيا والمملكة المغربية، إضافة إلى الخلاف العالق بين الجزائر والمملكة المغربية حول قضية تقرير مصير الصحراء الغربية.

1- بشارة خضر: "منطقة البحر المتوسط بين التجارب الفردية والمشاريع التضامنية"، ميشال كابرون، "أوروبا في مواجهة الجنوب"، ترجمة، أديب نعمة، (لبنان: دار الفارابي، 1992)، ص.74.75.

2- مصطفى بخوش، "حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة"، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006)، ص.63.

3- عبد النور بن عنتر، مرجع سبق، ص.76.

الفصل الثاني:مواهل التناقص الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

قام الخلاف الحدودي بين الجزائر والمملكة المغربية على تأكيد الدولة الجزائرية على حقها في المحافظة على حدودها الموروثة عن الحقبة الاستعمارية بل إلى ما قبل ذلك ، وفي المقابل تطالب المملكة المغربية بحدودها كما كانت قبل مجيء الاستعمار الفرنسي والتي تعد معاهدة "لالة مغنية" (المنعقدة في 18 مارس من عام 1845) إطارها المرجعي، حيث تنص هذه المعاهدة على استمرارية الحدود التي كانت للمملكة المغربية خلال الحكم العثماني للمغرب العربي، لكن هذه الاتفاقية قد أغفلت تحديد وضعية منطقة تيندوف (والتي تطلق عليها المملكة المغربية تسمية الصحراء الشرقية)، فحسب الطرح المغربي تعد تيندوف منطقة مغربية. يعتقد المحللون المغاربة أن مشكل الحدود بين الجزائر والمملكة المغربية قد طرح منذ استقلال المملكة المغربية، إلا أن هذه الأخيرة قد أجلت طرحه إلى أن تستقل الجزائر، لكن حدوث بعض المناوشات الحدودية بين البلدين طيلة شهري جويلية وسبتمبر 1963 والتي استشهد على إثرها عدد كبير من الشهداء الجزائريين، وكذا فشل المفاوضات المنعقدة بينهما في بداية شهر أكتوبر 1963، أفضى إلى حدوث صدام عسكري في نهاية الشهر نفسه المعروف بتسمية حرب الرمال¹، والتي دارت أحداثها في منطقة "تيندوف" وفي منطقتي واحة "بني أونيف" و"ققيق" بالمغرب الأقصى، وقد دامت هذه الحرب ثلاثة أيام، وانتهت على إثر تدخل وساطات عربية وإفريقية اجتمعت في "بامكو" (عاصمة مالي) أواخر شهر أكتوبر 1963.

وقد حدثت صدامات عسكرية مسلحة أخرى بين البلدين في شهري ماي وجويلية من عام 1966 بسبب قرار الجزائر بتأميم مناجم "جبيلات"، ما اعتبر تدخلا سافرا في شأن جزائري داخلي محض، لكن الدولتان قد توصلتا إلى عقد اتفاق الأخوة وحسن الجوار والتعاون بـ"إيفرن" في جانفي 1969، اتفق البلدان من خلالها على تحريم اللجوء إلى استعمال القوة العسكرية لمدة 20 سنة².

لكن ورغم الهدوء النسبي الذي ميّز العلاقات المغربية-الجزائرية بعد انتقال الحكم في المملكة المغربية إلى الملك محمد السادس، لاسيما فيما يخص قضية الحدود بينهما، إلا أن قضية الصحراء الغربية لا زالت عالقة بين البلدين إلى يومنا هذا.

يقول عبد الهادي بوطالب (كاتب ووزير مغربي سابق) أنه بدلا من أن تباشر الجزائر إصلاح ما أفسده الاستعمار الفرنسي عبر ضمه لأجزاء من التراب المغربي إلى حدودها، إحتفضت بالحدود الموروثة عن الاستعمار الفرنسي، وأن المملكة المغربية قد تنازلت عن أراضيها لنزع فتيل التوتر بين الجيران، لكن الجزائر "استقبلت وسلحت وساعدت البوليساريو على أرض المغرب السابقة"³، أي أنها لم تبدي تعاوننا في مجال الحفاظ على الاستقرار في المنطقة المغاربية ككل.

1-مصطفى الخلفي: "أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء الغربية".

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B29EC5EF-B608-42C1-8877-05AAEAB66964.htm> 12/1/2010

2-Tayeb, CHENNTOUF, "La dynamique de la frontière au Maghreb", "Des frontières en Afrique du XII e au XX emme siècle"

<http://unesdoc.unesco.org/images/0013/001398/139816F.pdf> 9/10/2009

3-عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص.86.

الفصل الثاني:مواهل التناقص الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

أي أن المملكة المغربية قد حولت من فكرة مساندة الشعوب التي تناضل لتقرير مصيرها، إلى قضية دعم إقليم تابع لها وتحريضه على "الانفصال"، وقد وضفت المملكة لذلك حملة إعلامية محكمة ضد الجزائر لتشويه صورتها أمام الرأي العام العالمي، وبالمقابل لتحشد حلفاء عالميين إلى جانبها.

تساند الجزائر مطلب الصحراء الغربية في استقلالها انطلاقاً من اعتمادها مبدأ مساندة حركات التحرر وحق الشعوب في تقرير مصيرها والذي يشكل مبدأ أصيلاً من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، بينما تعتقد المملكة المغربية أن الصحراء الغربية جزء من أراضيها لذا لا بد من إبقاء الإقليم تحت سيادتها، هنا يتضح أن هناك تناقض في المواقف بين البلدين¹، ما يجعل من هذه القضية المسألة الخلافية الوحيدة التي لا تزال عالقة بين الجزائر والمغرب إلى يومنا هذا. إضافة إلى ذلك تشكل أحد أهم بؤر التوتر في المغرب العربي والتي تشكل نقطة ارتكاز للقوى الكبرى في المغرب العربي حيث تستغل هذه الدول ورقة الصحراء الغربية لتحقيق مصالحها في المنطقة، ما يفرز انعكاسات سلبية على أمن المنطقة واستقرارها.

إضافة إلى قضية الصحراء الغربية، قامت خلافات حدودية بين دول المغرب العربي رغم أن أغلبها قد انفضت، من أهمها الخلاف الذي نشب بين المملكة المغربية وموريتانيا، حيث رفضت المملكة قرار الإدارة الفرنسية بتحرير موريتانيا في نوفمبر 1960، والذي اعتبرته مساساً بوحدة الأراضي المغربية، كما لم تعترف المملكة باستقلال موريتانيا إلا عام 1969 بموجب ضغوط دولية، حيث تم تبادل السفراء وتطوير علاقات التعاون بين البلدين كما تم إبرام معاهدة أخوة وحسن جوار وتعاون بينهما نصت على حل النزاعات الناشبة بينهما بالطرق السلمية والامتناع عن استعمال القوة المسلحة.

كما وقعت كل من المملكة المغربية وموريتانيا على اتفاقية مدريد مع إسبانيا عام 1975 والتي استرجع بموجبها البلدان سيادتهما على الساقية الحمراء ووادي الذهب، لكن موريتانيا قد تنازلت عن حقها في الصحراء الغربية لصالح المملكة المغربية، وهنا انتهى الخلاف الحدودي بين البلدين.

بين ليبيا وتونس لا توجد خلافات حول الحدود البرية، باستثناء الخلاف حول "الجرف القاري" والذي تأجج مع ثورة الفاتح من سبتمبر 1969، والتي من خلالها رحلت ليبيا حوالي 80 ألف عامل تونسي إلى بلدهم، وقد زادت حدة الخلاف أكثر عام 1976 عندما أعادت ليبيا الكرة بترحيلها لحوالي 13 ألف عامل تونسي من ليبيا، لكن تدخل جامعة الدول العربية قد حدّ من تطور هذا التوتر أكثر، وذلك بعد أن رفعت تونس دعوى إلى محكمة العدل الدولية عام 1985 لتأكيد حقها في الجرف القاري، لكن المحكمة رفضت إجراء تعديل في حكمها الصادر عام 1982 حول الحدود البحرية بين البلدين².

بحلول عام 1988 دخل البلدان مرحلة جديدة، حيث تم تغليب المصالح الاقتصادية المشتركة على الخلافات القائمة بينهما، حيث تم تحويل الجرف القاري محل الخلاف إلى مشروع استثماري مشترك بين

1- عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص.83.

2- "أداء اتحاد المغرب العربي".

الفصل الثاني: عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

البلدين، فقد تم تشكيل شركتين مشتركين بينهما: " المشتركة للنفط " و" المشتركة للغاز " وذلك بعد اكتشاف النفط في الجرف، كما تم فتح الحدود بين البلدين في نفس السنة، مما شجع التبادل التجاري بين البلدين¹.

شكّلت هذه الحالة الخلافية بين دولتين متجاورتين، تجربة ناجحة -إلى حد ما- في مجال تجاوز

الخلافات لصالح المصالح المشتركة، كما أنها ليست تجربة بعيدة عن المنطقة بل هي وليدة البيئة المغربية.

قام الخلاف بين الجزائر وتونس حول النقطة رقم 233، التي تسلمتها الجزائر من فرنسا بعد استقلالها والتي اعتبرتها تونس جزءا من إقليمها البري، وتمتد هذه النقطة على رقعة جغرافية قدرها 17 كلم، إضافة إلى أن تونس لا تعتبر حدودها مع الجزائر مطابقة للخرائط الواردة في الاتفاقية المنعقدة حول ترسيم الحدود بين البلدين، لكن الجزائر أصرت على أحقيتها في المنطقة، بحجة أنها ورثتها عن الاستعمار الفرنسي. ظل هذا الإشكال لمدة ثمان سنوات، وبعد مفاوضات عديدة بين البلدين اعترفت تونس بالحدود التي كانت موجودة منذ عام 1962 كما تم الاتفاق على استغلال المنطقة لصالح الطرفين.

وفي 13 مارس 1983 وقع البلدان على معاهدة للأخوة والوفاق بينهما، نصت على امتناع الطرفين عن اللجوء إلى التهديد أو استعمال القوة المسلحة لتسوية خلافاتهما البينية، وذلك احتراما لأصالة الروابط التاريخية التي تجمع بين الشعبين.

اتسمت العلاقات بين ليبيا والجزائر بالهدوء غالبا، حتى أن تخطيط الحدود بين البلدين كان يتم تأجيله

لتجنب وقوع صدامات بينهما، لكن ورغم ذلك حدث توتر بين البلدين عام 1967 حيث ادعت ليبيا أن

مجموعة من الدوريات والطوافات التابعة للقوات الجوية الجزائرية قد اخترقت المجال الجوي والبري

الليبي، وعلى إثر ذلك اتفق الطرفان على تشكيل لجنة مشتركة لتخطيط الحدود بينهما، هنا تمسكت الجزائر

باتفاقية 1957 بين فرنسا وليبيا كمرجعية لترسيم الحدود، لكن ليبيا رفضت وراحت تماطل بحجة عدم وجود

خرائط يمكن الاعتماد عليها لترسيم الحدود بينهما، وظل هذا الموضوع عالقا بين البلدين حتى قيام ثورة

الفتاح من سبتمبر 1969 في ليبيا، وما أفرزته من تقارب مع الجزائر بفعل التوجهات الاشتراكية

للنظامين، وقد انتهت مشكلة الحدود بين البلدين ولم يترتب عليها صدامات عسكرية أو سياسية².

إن هذه الخلافات في أغلبها انعكاس لطموحات الدول المغربية في اكتساب وزن استراتيجي على

المستوى الإقليمي، فهي إضافة إلى هذه السلوكات تتبع استراتيجيات أخرى في هذا الإطار منها: لعب أدوار

الوساطة والسعي لامتلاك السلاح النووي، إضافة إلى عملها على تقوية علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية

ودول الإتحاد الأوروبي³، حيث تتنافس الدول المغربية على تطوير سياسات اقتصادية وأمنية متقاربة مع

التصورات الأمنية الأوروبية والأمريكية، فالمملكة المغربية مثلا سعت إلى التعاون مع الولايات المتحدة

1-رشيد خشناة: 'فرص الوحدة الضائعة بين تونس وليبيا'.

<http://www.aiquds.com/node/194882> /9/10/2009

2- "أداء اتحاد المغرب العربي"

http://moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/etehad-mag/sec04.doc_cvt.htm /9/10/2009

3-Lan, O.LESSER, Op, Cit,p .ix.

الفصل الثاني:مواهل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

الأمريكية في المجال الأمني، فقد منحها تسهيلات عسكرية خلال حرب الخليج الثانية بحجة مواجهة الانعكاسات السلبية لهذه الحرب على دول المغرب العربي¹.

رغم هذه القضايا النزاعية بين دول المغرب العربي، إلا أنه لا يمكن حصر نمط العلاقات البينية بين الدول المغاربية في النمط النزاعي فحسب، إذ لا يمكن إغفال الجانب التعاوني بين هذه الدول والذي رغم هامشيته إلا أنه موجود.

حيث يعتقد بعض المحللين أن بعض المشاريع المشتركة بين دول المنطقة، قد يكون لها أثر إيجابي على وتيرة التبادلات البينية لدول المنطقة كما قد تشكل عامل تقارب بين هذه الدول في إطار تفعيل مسار التكامل الجهوي، وهو ما يمكن أن ينطبق على العلاقات الجزائرية المغربية، فهناك قناة نقل الغاز الطبيعي التي تربط الجزائر والمملكة المغربية باتجاه إسبانيا، فقد يشكل الغاز عامل تقارب بين البلدين، إضافة إلى أن الاستغلال المشترك للفوسفات الموجود بمنطقة "جبيلات" قد يلعب الدور نفسه².

كما أن هناك علاقات تعاونية بين الجزائر وليبيا في مجال النفط، حيث بدأت هذه العلاقات التعاونية في بداية السبعينات، وذلك في مواجهة الشركات النفطية الأجنبية التي بدأت تسيطر على قطاع المحروقات في الدول المغاربية، هنا عملت الدولتان على تشكيل جبهة موحدة للحفاظ على مصالحها، وتنسيق جهودها لتطوير قطاعها النفطي الوطني. هنا عقد اتفاق تعاون بين شركتي "صوناطراك" "Sonatrach" الجزائرية و"ليبينكو" "Lipetco" الليبية (التي صارت تعرف عام 1970 باسم La Linoco ثم صارت تسمى La Noc بدءا من عام 1972) في مجال تبادل المعلومات والتقنيين والخبراء في قطاع المحروقات.

وعام 1988 اتفقت الدولتان على انشاء شركتين لاستغلال النفط هما:

* The Arab Libyan-Algerian Exploration Company (ALEPCO)

* Libyan-Algerian Geophysics Company (LAGC) و

فبفضل هذا التعاون تم إكتشاف آبار نفطية جديدة في حاسي مسعود عام 1994، كما قامت كل من وناطراك و"توك" بالاستغلال المشترك للحدود المشتركة لكل من الجزائر وليبيا.

لكن ما جعل مسار هذا التعاون يتعرق بل ويفشل، هو التنافس بين الجزائر وليبيا على تزويد أوروبا بالنفط، وقد عملت الشركة النفطية الإيطالية AGIP على دعم تقارب السياسات الطاقوية لليبيا والجزائر، في سبيل استغلال أسهل لنفط المنطقة³.

1-Ibidem, p.x.

2-Aomar, BAGHZOUZ, "Plaidoyer pour un couple algéro-marocain comme moteur de la construction maghrébine", Nourredine, ABDI, "Algérie, Maghreb, Le pari méditerranéen", (Paris, Méditerranée, 2003), p.151.

3-Luis, MARTINEZ, "L'Algérie, l'Union du Maghreb Arabe et l'intégration régionale"

⟨http://www.ceri-sciencespo.com/archive/mario7/art_Im.pdf /2/2/2009⟩

الفصل الثاني:عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

كما قامت شراكة بين شركتي "صوناطراك" الجزائرية و"مصفاة المحمدية" المغربية، تختص باستخراج ومعالجة معادن منطقة "غار جبيلات"، لكن تصاعد أحداث الصحراء الغربية عام 1975 عرقل مسيرة هذا المشروع الذي كان من المنتظر أن ينتشر إلى ضم الدول المغاربية الأخرى.

لكن علاقات الشراكة بين المملكة المغربية والجزائر، قد استؤنفت بعد حدوث المقاطعة بين البلدين بسبب تصعيد الخلاف حول قضية الصحراء الغربية بينهما، ففي فيفري 1989 تم توقيع عقد شراكة بينهما لإنشاء قناة نقل النفط من حاسي الرمل إلى طنجة، ينقل كمية 12 مليار م³ من الغاز باتجاه أوروبا. كما تم الاتفاق عام 1978 بين الجزائر وتونس على إنشاء قناة لنقل الغاز بقدرة 12 مليار م³ في العام إلى الجزائر عبر تونس باتجاه أوروبا والتي بدأ استغلالها بداية من عام 1983.

عام 1988 تم عقد اتفاق بين كل من تونس والجزائر وليبيا نشأت بموجبه "شركة المغرب العربي لنقل الغاز الطبيعي" Société du Maghreb Arab pour le transport du gaz naturel، تتمثل المهمة الأساسية لهذه الشركة بإنشاء قناة لنقل الغاز الجزائري إلى ليبيا عبر تونس، قدرته حوالي 3,6 مليار م³ في العام، يزود ليبيا وبعض المناطق التونسية بالغاز الطبيعي. أما بين الجزائر وموريتانيا فقد تم توقيع اتفاق تعاون في مجال الطاقة عام 1985، تتكفل بموجبه الدولتان بترميم مصفاة "تواديبو"

بالرغم هذه الجهود التعاونية إلا أن وتيرة العلاقات البينية المغاربية لا تزال ضعيفة المعطلة¹، حيث لم ترقى إلى حد القضاء على بعض الخلافات العالقة بين دول المنطقة، أو على الأقل تغليب المصالح المشتركة عليها، فرغم مرور العلاقات الجزائرية-المغربية بفترات من الهدوء النسبي إلا أن الخلاف بينهما لا يزال قابلا للاشتعال في أي لحظة، لاسيما وأن هذه القضايا الخلافية خاضعة لعوامل خارجية، كالتنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي، فهذه القوى تستغل الخلاف بين الجزائر والمملكة المغربية حول قضية الصحراء الغربية لصالحها، حيث تدعم كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية الاقتراح المغربي لحل القضية (ما يعرف بالحل الثالث، والذي يقتضي إقامة حكم ذاتي واسع في إقليم الصحراء الغربية لكن في إطار السيادة المغربية) إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على ضمان بقاء نوع من التوازن بين الجزائر والمملكة المغربية، وذلك حتى لا يختل الاستقرار في المنطقة المغاربية ومن ثم لا تتضرر الاستثمارات النفطية الأمريكية والأوروبية في المنطقة، لذا تحت الولايات المتحدة كلاً من الجزائر والمملكة المغربية على التفاوض المباشر والاتفاق لتسوية النزاع حول الصحراء الغربية سلمياً².

المطلب الثالث: التحديات الأمنية في المغرب العربي .

كغيره من دول العالم الثالث، يعاني المغرب العربي من مشاكل وإختلالات على مستويات متعددة، فعلى المستوى الاقتصادي تعاني دول المنطقة من مستويات منخفضة من النمو الاقتصادي، أما على المستوى

1-Abdelhamid, BRAHIMI, "Le Maghreb a la croisée des chemins", (Algérie, Hoggar, 1996), p.289.290.
<http:// www.hoggar.org /19/12/2009>

2-عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص.84.83.

الفصل الثاني: عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

السياسي، فتمر هذه الدول بمسار من الإصلاح السياسي والعمل على محاكاة الديمقراطيات الغربية، أما الوضع الاجتماعي فليس إلا انعكاسا للأوضاع الاقتصادية المتردية.

*على المستوى الاقتصادي، تعاني دول المغرب العربي من إختلالات على المستوى الداخلي أي على مستوى الإقتصادات المحلية، وكذا على المستوى الخارجي أي على مستوى التعاملات التجارية الإقليمية البينية وكذا الدولية.

تعتمد الإقتصادات المغاربية وخاصة الإقتصادين الجزائري والليبي وكذا المغربي بالدرجة الأولى على الثروات الطبيعية (المحروقات والمعادن) والتي توجه أساسا نحو التصدير، فحوالي 95% من إجمالي المداخيل الجزائرية مصدرها الأساسي المحروقات¹، ويشكل الفوسفات حوالي 50% من صادرات المملكة المغربية²، أما تونس فافتصادها قائم على المنتجات الزراعية والنسيج والسياحة وبعض المعادن، بينما يقوم الإقتصاد الموريتاني على تصدير السمك والحديد (رغم أنه لا يمكن إغفال أن الإقتصاد الموريتاني قائم على المساعدات المالية الخارجية بنسبة كبيرة)³.

لا بد هنا من الإشارة إلى أن الاعتماد على منتج ريعي واحد قد يعرض الإقتصادات المحلية لإختلالات، قد تمتد تبعاتها لباقي الميادين ولزمن طويل. فقد نتج عن الأزمات التي مست الإقتصاد المغربي في السبعينات، وكذا الإقتصاد الجزائري في الثمانينات، فقدان الثقة بالنماذج الاقتصادية المتبعة آنذاك، والتوجه نحو اقتصاد السوق⁴، بعد أن فشلت سياسات التنمية المتبعة في تحقيق الأهداف المتوخاة، حيث لم يحقق النموذج الاشتراكي لهذه الدول هدف الإقتصاد القوي^(*)، مما انعكس سلبا على الوضع الاجتماعي لهذه الدول. إضافة إلى أن الاعتماد على الريع يجعل اقتصاد الدولة بكامله خاضعا للتغيرات التي تطرأ على سعر هذه المادة في السوق الدولية.

بما أن إقتصادات هذه الدول ريعية، فإن قطاعها الصناعي متركز في المجال الإستخراجي، هذا النشاط الذي يسيطر عليه القطاع العام الخاضع للدولة فهي المصنع والمخطط، ورغم فتح هذه الدول المجال أمام القطاع الخاص وذلك بخصوصية الشركات والمصانع العمومية، إلا أن الشركات الكبرى لا زالت تابعة للدولة أو أن لها فيها أكبر نسبة⁵.

يعد القطاعين الصناعيين لكل من تونس والمملكة المغربية القطاعين الأكثر تنوعا من بين القطاعات الصناعية المغاربية، ورغم ذلك واجه القطاعان الصناعيان للدولتين صعوبات جمة فسوقها التقليدية -التمثلة في السوق الأوروبية- وبعد أن طبقت دولها معايير حمائية للزراعة الأوروبية المشتركة وكذا بعد انضمام

1-Jean François, TROIN et autres, Op, Cit, P.12.

2-Abdelkader, SID AHMED, " **Les relations économique entre l'Europe et le Maghreb** "

http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/tiers_0040-7356_1993_num_34_136_4800/12/1/2009

3- ENCARTA MICROSOFT, 2009.

4-بشارة خضر: "منطقة البحر الأبيض المتوسط بين التجارب الفردية والمشاريع التضامنية"، ميشال كابرون، مرجع سبق ذكره، ص.84.

5-Jean François, TROIN et autres, Op, Cit, p.13.

(*) ويعني "الإقتصاد القوي" من منظور التجارب الاشتراكية آنذاك: اقتصاد قائم على الصناعات الثقيلة، أي إنشاء قطاع صناعي ضخم يختص بالدرجة الأولى بصناعات الحديد والصلب.

الفصل الثاني:مواهل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

مجموعة من الدول ذات قطاع زراعي له قدرة تنافسية كبيرة في مواجهة المنتجات الزراعية والصناعية المغربية (خاصة صناعة النسيج) إلى السوق الأوروبية المشتركة، قد وضعت شروطا تعجيزية أمام دخول المنتجات الزراعية والصناعية المغربية إلى سوقها المشتركة، ما أفرز انعكاسات سلبية على هذه المنتجات التي فقدت قيمتها نظرا لأن السوق التي تصدر إليها منتجاتها قد أغلقت الباب في وجهها.

يعمل في القطاع الزراعي في تونس حوالي نصف عدد السكان تقريبا كما تساهم الزراعة بنسبة 15% من الدخل القومي، رغم أن جزءا كبيرا من أراضيها يعتمد على الأمطار، وعلى نهر "مجردة" بالدرجة الأولى، ويعد القمح والشعير من أهم المحاصيل الزراعية التي تنتجها تونس، فقد تصدرت المرتبة الخامسة عربيا في قائمة الدول المنتجة للقمح والذي بلغ عام 1998 حوالي 1345000 طن. إضافة إلى القمح تنتج تونس الزيتون بكميات كبيرة حيث توجه جزءا معتبرا منه للتصدير.

إضافة إلى المنتجات الزراعية، تحتوي تونس على كميات معتبرة من الفوسفات فقد احتلت تونس المرتبة الثالثة عالميا في مجال إنتاج الفوسفات بعد الولايات المتحدة والمملكة المغربية، كما تنتج تونس المحروقات التي تم اكتشاف آبارها عام 1971 في حقول "بورمة" و"دولب" كما تم اكتشاف الغاز الطبيعي في منطقة "رأس الطيب"، ورغم إنتاجها الضئيل مقارنة ب الإنتاج الليبي والجزائري إلا أنها توجه جزءا منه إلى التصدير.

كنتيجة للإنتاج الزراعي المعتبر والموجه للتصدير فإن القطاع الصناعي التونسي يتمحور أساسا حول الصناعات الغذائية كعصر الزيتون وتكرير السكر وصناعة الألبان، إضافة إلى صناعة الإسمنت والنسيج، وهناك صناعات حديثة منها: صناعة تجميع السيارات والمعدات الزراعية¹.

في مقابل ذلك ركزت الجزائر كل طاقاتها وتنميتها الاقتصادية في مجال المحروقات، فقد اعتقدت الدول الربعية النفطية (ليبيا والجزائر) أنه بإمكانها بناء قطاع صناعي ثقيل والذي بإمكانه أن يجعل من هذه الدول ليبيرالية، فاستيراد معدات صناعية تستورد معه أساسيات النهج الاقتصادي الليبرالي، ما سيدمج هذه الدول في الاقتصاد العالمي، ولا يطور تنمية محلية أو إقليمية مركزية وإنما تنمية مرتبطة بالاقتصاد العالمي²، لذا عملت الدولة الجزائرية على تطوير سلسلة من الصناعات المتكاملة (الميكانيك والصناعات الخفيفة) إضافة إلى ما تلعبه صناعة المواد الغذائية من دور أساسي في تغطيتها للحاجات الغذائية لحوالي ثلثي السكان المحليين. إلى جانب الصناعات التقليدية بدأت الجزائر تقيم مجموعة من الصناعات الحديثة، منها استخراج وتكرير البترول وتسييل الغاز الطبيعي لتصديره والصناعات البتروكيماوية وصناعة الحديد والصلب والإسمنت وتكيب السيارات وصناعة النسيج والصناعات الغذائية³.

1-محمد صبري محسوب: "العالم العربي"، (القاهرة: دار الفكر العربي، ط1، 2006)، ص.324.323.

2-Samir, AMIN et Fayçal, YACHIR, "La Méditerranée dans le monde", (Paris, La découverte, 1988), p.15.

3-محمد صبري محسوب، مرجع سبق ذكره، ص.382.

الفصل الثاني: عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

ليبيا هي الأخرى ركزت كامل طاقتها في قطاع المحروقات، ولم تهتم بتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث مكنتها مداخل النفط الوفيرة من شراء المواد الاستهلاكية اللازمة للسكان، فهي تعتمد على السوق الخارجية فيما يخص توفير هذه الحاجات، كالمواد الغذائية وبعض المواد الوسيطة في مجال الصناعات البتروليّة.

لا يوجد قطاع صناعي متطور في موريتانيا فمساهماته في الدخل القومي هامشية والتي لم تتجاوز عام 1998 سوى 83 مليون دولار، ذلك أنه يقوم على وحدات صناعية صغيرة ليست لها علاقة بالمواد الأولية المتوفرة فيها، كالصناعات الغذائية والتقليدية. تتركز مصادر الدخل القومي الموريتاني على مناجم الحديد، وكذا قطاع الصيد الذي يشكل حوالي 15% من الناتج المحلي الخام، بحيث يعد القطاع الأكثر نشاطا والأكثر مساهمة في مداخل الخزينة العامّة الموريتانية¹، فقد بلغ إنتاجها من الأسماك عام 1999 حوالي 242 ألف طن، كما بلغت احتياطات الحديد فيها حوالي 4,1 مليار طن، لتكون أكبر الدول العربية المنتجة له. لكن نظرا للإمكانات الضعيفة في مجال استخراج الحديد، تعتمد موريتانيا على شركة فرنسية في استخراجه، حيث تعد فرنسا أول زبون لموريتانيا في مجال استيراد الحديد.

يساهم القطاع الزراعي الموريتاني بنسبة ضئيلة في الدخل القومي، لأن هذا القطاع يقوم على وسائل وطرق تقليدية، حيث لا تقوم الزراعة في موريتانيا إلا في المناطق الأوفر مطرا، مثل المناطق المحاذية لنهر السنغال الواقع في جنوب البلاد، وفي المناطق التي تحتوي على مياه جوفية فقه حققت الزراعة الموريتانية عام 1999 ناتجا إجماليا قدره 210 مليون دولار².

حتى الاستثمارات الأجنبية محدودة في هذه الدول بسبب اعتمادها الكبير على مداخل الربيع من جهة وسيطرة الدولة على أغلب القطاعات الاقتصادية وتضييقها على نشاط القطاع الخاص فيها من جهة أخرى، إضافة إلى عدم تشجيع أطرها القانونية على توفير مناخ استثماري خارجي فيها، كما تلعب حالة انعدام الاستقرار وانعدام الأمن الذي مرت به هذه الدول خاصة في عقد التسعينات دورا في قلة الاستثمارات في دول المغرب العربي. لذا فهذه الدول بقيت منحصرة في تخصصها التقليدي المتمثل في قطاع المحروقات، مثلما انحصرت أغلب الاستثمارات الموجودة بها في قطاعي المحروقات والمناجم³.

لذا وتبعا للأسباب سالفة الذكر تعد الدول المغاربية متأخرة في مجال استقبالها للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تعد المملكة المغربية أول دولة مغاربية مستقطبة للاستثمارات الخارجية، فهي تحتل المرتبة الثالثة والتسعين من بين مائة دولة الأكثر استقطابا للاستثمارات الخارجية. فعام 2003 مثلا وصلت قيمة الاستثمارات الخارجية في المملكة المغربية إلى حوالي 2,27 مليار دولار، وتعد فرنسا أول مصدر

1-Djamel-Eddine, GUECHI, "Le Maghreb : intégration régionale et développement économique", NOURREDINE, Abdi, Op, Cit, p.188,189.

2- محمد صبري محسوب، مرجع سبق ذكره، ص.336.337.

3-Abdelkader, SID AHMED, " LES RELATIONS ÉCONOMIQUES ENTRE L'EUROPE ET LE MAGHREB"
<http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/tiers_0040-7356_1993_num_34_136_4800/12/1/2009>

الفصل الثاني: عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

للاستثمار في المملكة، حيث تستحوذ على حوالي 50% من مجموع الاستثمار الخارجي المباشر في المملكة المغربية، وبعدها البرتغال بنسبة 8,8%، ثم هولندا بنسبة 5,4%، وبعدها إسبانيا بحوالي: 5,2%، وأخيرا الولايات المتحدة بنسبة 4,2%.

على عكس المملكة المغربية تأخرت الجزائر في استقطاب الاستثمار الخارجي المباشر، الذي لم يدخل البلاد إلا عام 1995، وذلك بسبب الأوضاع الأمنية المتردية، وقد صنفت الجزائر عام 2002 الأولى مغاربيا والثالثة إفريقيا في مجال استقبال الاستثمار الخارجي، فقد استقطبت استثمارات أغلبها من دول أوروبا إضافة إلى الولايات المتحدة واليابان والجدول التالي (الجدول رقم: 5) يوضح حجم استثمارات الدول العشر الرئيسية المستثمرة في الجزائر خلال المدة الممتدة ما بين 1998 و 2001.

الجدول رقم4: حجم الدول العشر الأولى المستثمرة في الجزائر. (مليار دولار).

| المرتبة | الدولة | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | المجموع |
|---------|------------------|--------|--------|--------|--------|---------|
| 1 | الولايات المتحدة | 256891 | 89882 | 205664 | 354369 | 906806 |
| 2 | مصر | 51 | 3 | 100 | 369992 | 363146 |
| 3 | فرنسا | 76656 | 137460 | 49472 | 80413 | 344001 |
| 4 | اسبانيا | 16029 | 16373 | 35596 | 152867 | 221045 |
| 5 | إيطاليا | 92820 | 11800 | 9262 | 34383 | 148265 |
| 6 | ألمانيا | 20062 | 7836 | 66509 | 37791 | 132198 |
| 7 | هولندا | 2812 | 623 | 1308 | 71944 | 76687 |
| 8 | المملكة المتحدة | 36015 | 2001 | 14206 | 23254 | 75476 |
| 9 | اليابان | 16648 | 2787 | 21092 | 8818 | 49345 |
| 10 | بلجيكا | 14648 | 571 | 4448 | 12384 | 32051 |

La source : Tahar, HAROUN, "Les investissements américains au Maghreb : état de lieux et perspectives", Abdenour BENANTAR, "Les Etats-Unis et le Maghreb, Regain d'intérêt ?", (Alger, CREAD, 2007), p.86.

حسب الجدول يتبين أن الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة مستثمرة في الجزائر، ما يدل على الرغبة الأمريكية في منافسة التواجد الأوروبي والفرنسي خاصة، في دول المغرب العربي بينما تحتل فرنسا المرتبة الثالثة بعد مصر.

الفصل الثاني: عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

حتى ليبيا استفادت من الاستثمارات الأجنبية بداية من عام 2004، عندما رفع عنها الحصار والعقوبات الاقتصادية رسميًا عام 2003¹، فهناك من المحللين من يعتبر أن أهم دافع لرفع الحصار الاقتصادي على ليبيا هو الكميات الهائلة من المحروقات التي تحتوي عليها المنطقة نظراً لحيوية هذه المادة في إقتصادات هذه الدول.

إن الاستثمار الخارجي المباشر، صار أحد أهم المؤشرات التي تصنف بها قوة الإقتصادات المحلية، ذلك أن له آثار إيجابية على تنمية وتطوير أداء بعض القطاعات الاقتصادية، إضافة إلى الدور الذي يلعبه في التقليل من نسب البطالة.

القطاع الزراعي في الدول المغاربية هو الآخر هش، حيث يقوم على وسائل تقليدية، إضافة أن هناك نسبة كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة غير مستغلة، وذلك لعجز الدول المغاربية عن استعمال مخزون المياه الباطنية المتواجدة بها، فالمملكة المغربية مثلاً لا تستهلك سوى 43,5% من مياهها الباطنية²، وكذلك الحال بالنسبة لباقي الدول المغاربية.

هذا الوضع السلبي للقطاع الزراعي في الدول المغاربية دام عقوداً طويلة دون أن تحسّن هذه الدول من هذا الوضع، وذلك بالرغم من أهميّة القطاع الزراعي في الدول المغاربية، حيث يعيل هذا القطاع حوالي ثلث سكان المغرب العربي، إضافة إلى أنه يشغل حوالي ثلث عمال المنطقة، كما أنه يشكل 8% من مداخيلها. إضافة إلى أن هناك حوالي مليون ونصف مليون شخص يولد سنوياً ويطلب الحصول على نصيبه من الغذاء، وهذه الوضعية تلزم المغرب العربي بإنفاق ست ملايين دولار سنوياً في استيراد المواد الغذائية وأكبر كمية تستوردها هذه الدول من الإتحاد الأوربي³.

تعد أوروبا الشريك التجاري الأول لدول المغرب العربي، حيث توجه دوله حوالي 60% من صادراتها نحو دول الإتحاد الأوربي، كما أن المغرب العربي يغطي حوالي 20% من الحاجات الطاقوية للإتحاد الأوربي، إضافة إلى أن المغرب العربي يشكل مصدرًا مهمًا لليد العاملة في الدول الأوربية خاصة في الدول الجنوبية منها، كما أن هذه اليد العاملة تلعب دوراً إيجابياً بالنسبة للإقتصادات المغاربية حيث تشكل أحد مصادر الدخل والعملة الصعبة لدولها الأصلية، وهنا يعتقد بعض المحللين الإقتصاديين الأوربيين أنه إذا لم يكن المغرب العربي مصدراً مهماً للطاقة واليد العاملة لكان مهمّشاً أكثر مما هو عليه الآن⁴.

لذا فماعدًا: المواد الطاقوية، وبعض المنتجات الزراعية والنسيجية والمعادن، يعد المغرب العربي سوقاً للمنتجات الأوربية (والغربية عموماً) لا غير، حيث يسجل المحللون الإقتصاديون تناقصاً مستمراً في نسبة

1-Tahar, HAROUN, "Les investissements américains au Maghreb : état de lieux et perspectives", Abdenour, BENANTAR, "Les Etats-Unis et le Maghreb, Regain d'intérêt ? ", (Alger, CREAD, 2007), Op, Cit, p.86.84.89.90.

2-Jean François, TROIN, Op, Cit, p.13.

3-Assia, BENSALAH ALAOU, "Partenariat et accord de libre-échange", Alvaro, VASCONCELOS, "Européens et Maghrébins", (Paris : Karthala, 1993), p.169.170.

4-Racio Méndez, ALÉMAN, "La sécurité Méditerranéenne : L'OTAN est – elle la solution"

<http://www.nat.int/acad/fellow/98-00/mendez.pdf> /2/2/2009>

الفصل الثاني: عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

صادرات دول جنوب المتوسط باتجاه شماله ، فعام 1980 كانت صادرات الدول المتوسطية ككل تشكل 28% من التجارة الدولية بينما عام 1990 فقد شكلت حوالي 22%¹، بحيث ما يعادل 4/3 التجارة الخارجية المغربية موجهة نحو أوروبا والعالم الغربي عموماً ، وحوالي 4/1 المتبقية مع باقي مناطق العالم بما فيها الدول العربية. بالمقابل فإن صادرات الدول الأوروبية باتجاه دول المغرب العربي تفوق صادرات هذه الدول باتجاه أوروبا بحوالي سبع أضعاف ، هذه النسب إنما تدل على حدة تبعية وإنكشافية الإقتصادات المغربية للإقتصاد الأوربي بدرجة كبيرة ، ما يجعل الإقتصادات المغربية معرضة للتأثر بالتغيرات التي تطرأ على الإقتصادات الأوروبية.

علي عكس العلاقات التجارية بين الدول المغربية ودول الإتحاد الأوربي، فإلى العلاقات التجارية البينية المغربية تشهد ضعفاً، حيث لا تتعدى هذه التبادلات نسبة 2% على أقصى تقدير ، فمثلاً تقدر صادرات الجزائر تجاه الأسواق المغربية بنسبة 1,38% من صادراتها الإجمالية، وتقدر صادرات تونس نحو الأسواق المغربية بـ: 1,36% من مجموع صادراتها، أما صادرات المملكة المغربية باتجاه الأسواق المغربية، فتقدر بحوالي: 0,90% (حسب الإحصائيات المعلنة لعام 2001) من صادراتها الإجمالية^(*)، وهذه النسب في تناقص مستمر منذ عام 1995، تاريخ انطلاق مسار برشلونة، فمثلاً كانت الصادرات المغربية إلى الأسواق المغربية تشكل نسبة 1,5% من مجموع صادراتها، وقد تراجعت باستمرار فعام 2001 مثلاً قدرت بنسبة 0,90%^c من صادراتها الإجمالية، والجدول التالي يوضح نسب المبادلات البينية لدول المغرب العربي الأوسط عام 2001. (الجدول رقم:5).

الجدول رقم 5: التبادل التجاري بين دول المغرب العربي الأوسط عام 2001.

| الدول الموردة ← الدول المصدرة ↓ | الجزائر | المغرب | تونس |
|---------------------------------------|---------|--------|-------|
| الجزائر | - | 0,85% | 0,07% |
| المغرب | 0,43% | - | 0,82% |
| تونس | 0,95% | 0,50% | - |

La source : Tahar, HAROUN, Op, Cit, 90.

يبين الجدول التالي مدى ضعف التبادل التجاري البيني للدول المغربية، ما يدل على توجّه هذه الدول نحو دول الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، أكثر من توجّهها نحو الإقليم الذي تنتمي إليه، لاسيما وأن مقومات بناء اقتصاد مغربي موحد موجودة على أرض الواقع ولا تنقصها إلا الإرادة السياسية لتفعلها، ومن بين هذه المقومات وجود تنوع واختلاف بين القطاعات الرئيسية المنتجة في الدول المغربية (ليبيا والجزائر دولتان نفطيتان بالدرجة الأولى المملكة المغربية تختص باستخراج الفوسفات ومواد زراعية

1-مصطفى بخوش، مرجع سبق ذكره، ص.109.

2-Tahar, HAROUN, Op, Cit, p. 89.90.

الفصل الثاني:عوامل التناقص الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

ونسيجية مثل تونس، وموريتانيا تختص بصيد السمك واستخراج خام الحديد) . يدل الضعف في التبادل التجاري البيني المغربي على عدم ثقة كل دولة مغربية في الدول الأخرى، عدم الثقة هذه نابعة من سلوكات وقرارات هذه الدول في حد ذاتها، وعدم قبولها للتضحية وتجاوز خلافاتها لصالح مصالحها المشتركة.

***على المستوى السياسي والاستقرار الداخلي :** تتميز المنطقة المغربية باختلاف الأنظمة السياسية لدولها والتي تتسم كلها بكونها ديمقراطيات إجرائية، فالمملكة المغربية ذات نظام سياسي شمولي دستوري على المستوى الإجرائي، بينما تتجه تونس نحو ديمقراطية مراقبة، أما ليبيا فلا تزال في مرحلة غياب الشرعية بسبب الحصار الدولي الذي تعرضت له لمدة طويلة¹، وتحاول الجزائر بناء نظام سياسي ديمقراطي رغم ما شهده هذه المحاولات من تجاوزات. وبالرغم من هذه الاختلافات في أنظمة الحكم في الدول المغربية، إلا أن هناك سمات مشتركة بين هذه الدول فيما يخص الحياة السياسية.

تقوم السلطة في الدول المغربية على وجود قطيعة بين الدولة والمجتمع، حيث تتعدم آليات التداول على السلطة فيها، وإن وجدت في بعض الدول فهي شكلية، حيث تسيطر نخب محددة على مراكز صنع القرار في هذه الدول والتي لا يخرج الحكم عادة عن نطاقها، فموريتانيا مثلا يحكمها الجيش، والمملكة المغربية تحكمها وتسيرها الأسرة الملكية منذ القرن السادس عشر للميلاد ، أما تونس فلم تشهد بعد رئيسها الراحل بورقيبة غير الرئيس الحالي زين العابدين بن علي منذ استقلالها. كما يقوم مفهوم الدولة في المغرب العربي على التدخل في جل المجالات حتى وإن لم تكن تتمتع بالكفاءة الكافية فيه ، لكنها غائبة في مجالات اختصاصها فالدولة في هذه المنطقة دولة فاشلة Failed state عاجزة عن أداء وظائفها الأساسية، وعن تلبية حاجات مواطنيها. وترجع أسباب ضعف وهشاشة الديمقراطية في هذه الدول إلى، كونها مفروضة من قبل دول ومؤسسات خارجية، أي أنها ليست نابعة من مش اريع محلية أو من خيار صاغته الدولة نفسها بناء على خصوصياتها وإنما هي مفروضة بناء على خيارات دول أخرى².

شهدت المنطقة أحداث عنيفة زعزعت استقرارها، وأكثر الدول المغربية معاناة من هذه الأحداث كانت الجزائر التي كانت مسرحا لأحداث عنيفة خلال عقد التسعينات، راح من جرائها حوالي مئة ألف ضحية من عامة الشعب بسبب المشادات بين عناصر الأمن الجزائري من جهة والعناصر المسلحة للجبهة الإسلامية للإنقاذ، هذه الأحداث في الواقع تجد أصولها الأولى في تعليق الجيش الجزائري للمسار الانتخابي الذي بدأ في ديسمبر 1991، بحجة إبعاد خطر الحزب الذي فاز بالأغلبية المطلقة آنذاك "الجبهة الإسلامية للإنقاذ"، عن السلطة السياسية وقد تم على إثر تعليق الانتخابات التشريعية إعلان حالة الطوارئ، ما أدخل البلاد في موجة من العنف والعنف المضاد.

فشلت أول محاولة لإيقاف هذا العنف في " سانت إيجيديو " Saint' Egidio عام 1995، كما تبعت هذه المحاولة مبادرات أخرى، كانت الأولى الوئام المدني، والثانية ميثاق المصالحة الوطنية.

1-Racio Mendéz, ALÉMAN, "La sécurité Méditerranéenne : L'OTAN est – elle la solution"
<<http://www.nat.int/acad/fellow/98-00/mendez.pdf> /2/2/2009>

2-مصطفى بخوش، مرجع سبق ذكره، ص. 116.118.119.

الفصل الثاني:عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

إلى جانب هذه الأزمة كانت هناك أزمة داخلية أخرى، وإن لم تكن بنفس الحدة إلا أنها ساهمت في حالة الفوضى العامّة، هي الأزمة البربرية التي تعود جذورها إلى فترة ما بعد الاستقلال حين أعلنت الدولة حديث الاستقلال أنها انتهجتها لتهج عربي إسلامي، فيما عارض البربر ذلك واعتبروا أنهم السكان الأصليون للجزائر وبالتالي من حقهم حكم البلاد واختيار النهج الملائم لها، وحتى يومنا هذا لازال البربر يطالبون ببعض الحقوق وبإدراج مكونات هويتهم في الدستور الجزائري¹.

عانت ليبيا طويلا من تبعات الحصار الدولي والعقوبات الاقتصادية، فبعد حادثة لوكربي عام 1988، وغيرها من الأحداث التي اعتبرتها إدارة الرئيس الأمريكي "رونالد ريغن" "Ronald Reagan" من تنظيم جماعات إرهابية، اعتبرت الولايات المتحدة ليبيا دولة مارقة Rogue state متعاونة مع الإرهاب الدولي ولا تحترم الشرعية الدولية، لكن بعد تعليق الحصار الدولي ورفع العقوبات الاقتصادية عليها، صارت في نظر الولايات المتحدة والدول الغربية عموما دولة ذات حكم راشد، ولا بد من التعاون معها نظرا لخبرتها في مجال محاربة الإرهاب الدولي، بعدما كانت تدعمه في الثمانينات، إضافة إلى أن العقيد معمر القذافي قد أعلن في جانفي 2000 أمام البرلمان الشعبي العام أن نظام الجماهيرية الليبية لم يعد صالحا للحكم، لذا أعلن على أنه سيدخل تغييرات على النظام السياسي لبلاده بحيث يصبح الشعب أساس الحكم.

الواقع أن هذه التصريحات لم تترجم إلى وقائع، فقد كان الهدف الرئيس منها تغيير صورة ليبيا على أنها دولة مارقة ذات نظام سياسي فاشل، كما هدف كذلك إلى التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، الذي عبر عنه في العديد من المناسبات.

لقد أدت العقوبات الدولية إلى إضعاف النظام الليبي سواء على المستوى الداخلي، حيث فقد النظام شرعيته، ودوليا حيث افتقد للدعم نظرا لعدم احترامه للشرعية الدولية ذلك أنه نظام فاسد ومارق يدعم الإرهاب الدولي. وما زاد من الضغوط الداخلية على النظام الحاكم وحتى على المواطنين، هو ظهور حركات إسلامية نشطة وذات استراتيجيات عنيفة، مثل "الحركة الإسلامية للمجاهدين" و"الجماعة الإسلامية للمحاربين" المعارضتين للنظام الحاكم.

*على المستوى الاجتماعي: يعد الوضع العام لهذا المجال في الدول المغاربية، انعكاسا للوضع الاقتصادي فيها. ففي ليبيا مثلا، يشهد الوضع الاجتماعي تراجعا مثل الاقتصادي بسبب الحصار الدولي المفروض عليها، والذي سبب تراجع أسعار البترول ما بين 1980 و1990 ما انعكس بدوره على القدرة الشرائية للأفراد، وبالتالي تنامي موجة من الغضب الشعبي إزاء الوضع القائم². وهي نفس الحال في الدول المغاربية الأخرى فقد تراجعت القدرة الشرائية للفرد الجزائري، منذ نهاية عام 1988، كنتيجة عن تراجع أسعار البترول من جهة وتراجع سعر الدولار من جهة أخرى، وهو العملة الأساسية لتجارة المحروقات

1-Gérard, CLAUDE, "La Méditerranée, géopolitique et relation internationales", (Paris, Ellips, 2007), p.120.121.

2-Ibidem, p.237.238.

الفصل الثاني:عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

الجزائرية، ما أفرز بدوره حركة احتجاجية شاملة شارك فيها عمال من كل القطاعات تعبيراً عن تدهور الأوضاع الاجتماعية، بتاريخ 5 أكتوبر 1988.

مثل نظيريه السابقين، عانى الشعب المغربي في سبعينيات القرن الماضي، من الآثار السلبية لفشل الخيار التنموي المتبنى، ما دفع الملك حسن الثاني بالقيام بعملية إصلاح اقتصادية، تساعد بطريقة غير مباشرة على تحسين الأوضاع المعيشية للأفراد.

اليوم وبعد أكثر من عقدين على دخول الدول المغربية في مسيرة الإصلاحات الاقتصادية أو بالأحرى على توجيهها نحو اقتصاد السوق ، تسير الأوضاع الاجتماعية في الدول المغربية نحو التدهور كانعكاس مباشر لسياسات التكيف الهيكلي، فالخصوصية زادت في تعميق إشكالية البطالة وزادت من نسبتها، واليوم تساهم في خلق طبقتين في المجتمعات المغربية ، ولعل الإضرابات المتتالية لبعض القطاعات في الجزائر أبرز دليل على سوء الوضع الاجتماعي.

ما يميز المتوسط المعاصر هو الانقسام والهوة الموجودة بين الشمال والجنوب، والتي تشهد اتساعاً مستمراً، ففي الشمال توجد دول غنية، تحكمها القيم الليبرالية وتميزها مستويات مرتفعة من التنمية الاقتصادية وفي الجنوب توجد مجتمعات يميزها الفقر، و الانفجار الديمغرافي والذي بدوره يعمق من فشل هذه الدول وصعوبة تقديمها للخدمات الضرورية لمواطنيها، إضافة إلى احتوائها على نزاعات داخلية وتوترات مع دول الجوار. فضلاً عن ذلك تعد الدول المغربية متنافسة فيما بينها ولا تبذل جهداً في تشكيل مصالح مشتركة فيما بينها، ما يجعلها مفككة وضعيفة إزاء السياسات الأوروبية والأمريكية¹، هذه السياسات والآليات التي نضعها الدول الغربية بغرض محاربة بعض الظواهر -الناعبة من المنطقة المغربية- التي تهدد أمنها واستقرارها، تساهم في بعض الحالات في تعميق هذه الإختلالات²، ما يدل على أن الطرفين الأوروبي والأمريكي في سياساتهما تجاه المغرب العربي يهدفان إلى تحقيق أرباح مطلقة على حساب الدول المغربية، دون مراعاة مصالح هذه الدول.

هذه الأوضاع المتدهورة يرجعها المحلل " جورج قرم " إلى عدم امتلاك هذه الدول لقطاع صناعي متطور، فمضت نهاية السبعينات تدفع الدول غير المصنعة في منطقة المتوسط كل سنة مابين 5 و8 مليار دولار أكثر مما تستقبل من دول السوق الأوروبية المشتركة ، ما أدى اليوم إلى توسع الفارق في الدخل بين الدول الأوروبية ودول جنوب المتوسط³.

إضافة إلى ما سبق تعاني التجربة التكاملية الوحيدة لدول المغرب العربي، جموداً على مستوى أداء وظائفه الأساسية الموكلة إليه، ذلك أن نشاطه قد جمد منذ نشأته بسبب الخلافات الجزائرية المغربية حول قضية الصحراء الغربية، بناءً على قرار سياسي أصدره الملك المغربي، والواقع أن وضع اتحاد المغرب

1-Philippe Moreau, DEFARGE, "Dictionnaire de géopolitique", (Paris, Armand Colin/Dollaz, 2002), p.135.

2-مصطفى بخوش: "الرؤية الأوروبية للبعد الأمني في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة"، العالم الاستراتيجي، ع.2، (أفريل 2008)، ص.23.

3-مصطفى بخوش: "حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة"، مرجع سبق ذكره، ص.51.

الفصل الثاني:عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي
العربي ما هو إلا انعكاس عن التفكك الذي تعانيه دول المنطقة، بحيث يشكل الوضع السلبي لإتحاد المغرب
العربي تحصيل حاصل، لذا فإن الرهان الأساسي الذي لابد للدول المغاربية من دخوله، هو تحسين علاقاتها
البيئية وفض خلافاتها البيئية كخطوة أولى نحو بناء نظام إقليمي مغاربي متماسك.

المبحث الثاني: السياسات الأوروبية والأمريكية في المغرب العربي.

من الشائع أن السبق في نسج علاقات مع المغرب العربي منذ زمن طويل يعود إلى أوروبا، لكن لا يمكننا نفي حقيقة أنه حتى الولايات المتحدة الأمريكية قد عملت على نسج علاقات مع دول المنطقة بعد الحرب الباردة - وإن لم تكن قوية مثل العلاقات الأوروبية بالدول المغاربية - إلا أنها كواقع كانت موجودة منذ القرن الثامن عشر للميلاد، لكنها اليوم صارت تنافس التواجد الأوربي في المنطقة.

المطلب الأول: السياسات الأوروبية في المغرب العربي.

ترجع العلاقات الأورو-مغاربية إلى زمن بعيد، حيث قام بين المغرب العربي وأوروبا علاقات متعددة المجالات والأنماط، فقد كان هناك تواصل بين الحضارتين الإسلامية في المغرب العربي والمسيحية في أوروبا في عهد "الإسكندر الأكبر" حوالي ثلاث قرون قبل الميلاد، ما جعل من البحر المتوسط ملتقى روحي وتجاري وعلمي¹، كما كانت هناك صراعات بين الحضارتين تمثلت في الحروب الصليبية، فضلا عن التبادلات التجارية بين الضفتين حيث كان البحر الأبيض المتوسط ولا يزال طريقا تجاريا مهما، تعبره كل أنواع السلع.

بعد هذه المرحلة التاريخية وبالتحديد بعد تفكك الإمبراطورية العثمانية، أخضعت الدول الأوروبية دول المغرب العربي لسلطتها المباشرة خلال مرحلة استعمارية دامت أكثر من قرن في الجزائر وقرابة القرن في الدول المغاربية الأخرى. وقد سعت الدول الأوروبية الاستعمارية باستراتيجيات ووسائل متعددة لإنشاء أجيال جديدة في مستعمراتها غير معارضة للتواجد الاستعماري على أراضيها، ومقتنعة بأنها جزء منه واقع خلف البحر المتوسط.

السياسات المتوسطة للسوق الأوروبية المشتركة:

بعد استقلال هذه الدول وبالتحديد بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ودخول النظام الدولي مرحلة الثنائية القطبية دخلت العلاقات الأوروبية-المغاربية مرحلة جديدة، قامت على فكرة الشراكة، (بعدها كانت العلاقات قائمة على فكرة التبعية) وذلك من خلال ما عرف بالشراكة الأورو-متوسطة -Le partenariat Euro-Méditerranéenne، حيث عملت الدول الأوروبية (الدول الاستعمارية التقليدية) على إبقاء امتيازاتها في المغرب العربي، فحتى معاهدة روما 1957 كان للقوى الأوروبية سياسات متوسطة مختلفة، وغالبا ما كانت سياسات متضادة ومتصادمة.

مما سبق يتضح أن العلاقات الأوروبية-المغاربية بمفهوم الشراكة قد تزامنت مع البناء الأوربي²، فقد أدرجت في معاهدة روما المنعقدة عام 1957، والتي جاء فيها ذكر كل من تونس والمملكة المغربية وليبيا

1- محمد صالح المسفر: "الإتحاد الأوربي وأبعاد مشاريعه المتوسطة"، العلاقات العربية الأوروبية حاضرها ومستقبلها"، (مركز الدراسات العربي الأوربي، ط1، 1997)، ص.124.

2- مصطفى بخوش: "حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة"، مرجع سبق ذكره، ص.94.

الفصل الثاني:عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

ليس بصفتها دولا متوسطية فحسب بل لأن لها علاقات خاصة بالدول المؤسسة للمجموعة الأوروبية (فرنسا وإيطاليا خاصة)، لكن لم تتضمن معاهدة روما أي قواعد تنظيمية لعلاقات الطرفين¹، فقط تم التذكير بالروابط التاريخية الموجودة بين الدول الأوروبية ودول جنوب البحر المتوسط.

في عقد الستينات كانت هناك مجموعة من الاتفاقيات مع الدول المغاربية، (والمتوسط عموما)، باستثناء ليبيا وألبانيا، كان محورها الأساسي تجاري حيث كانت عبارة عن اتفاقيات تجارة تفضيلية.

في قمة باريس (19-21/10/1972) ناقش أعضاء المجموعة الأوروبية مستقبل علاقاتهم مع دول الجوار كما ناقشوا مدى أهمية هذه الدول بالنسبة لأمن واستقرار أوروبا بالنظر إلى المزايا التي تتمتع بها، فقدمت اللجنة الأوروبية إلى مجلس الوزراء مجموعة من المقترحات لتطوير علاقاتها مع دول البحر المتوسط، عرفت بالسياسة المتوسطية الشاملة² (P.M.G) Politique Méditerranéenne Globale والتي تشمل كل الدول المشرقة للبحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى الأردن رغم أن الشرط سابق الذكر لا ينطبق عليها إلا أن المصالح الأوروبية في المنطقة المتوسطية جعل مفهوم هذه الأخيرة يتسع ليشمل دولا غير مطلة على البحر المتوسط، فالأردن أحد دول الشرق الأوسط التي تصدر مواقف متقاربة مع المواقف الغربية فيما يخص القضية الفلسطينية، وقد استثنيت كل من تركيا واليونان.

لقد كان الهدف الأساسي من السياسة المتوسطية الشاملة، تسهيل التبادل التجاري للمنتجات الصناعيّة، بينما المنتجات الزراعية فقد كانت لها معاملة تفضيلية، إضافة إلى أنها تهدف إلى تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة تتراوح ما بين 20% إلى 80% بحسب المنتج.

إن نمط هذه الشراكات لا يقوم على مقارنة تعددية ما بين ضفتي المتوسط، وإنما تتم في إطار اتفاقيات متزامنة بين المجموعة الأوروبية من جهة وبين كل دولة متوسطية غير أوروبية على حدٍ، وقد انطلقت المفاوضات مع دول المغرب العربي الأوسط في أبريل 1976، (بدأت في 25 أبريل مع تونس وفي 4/26 مع الجزائر وبتاريخ 4/27 مع المملكة المغربية)³.

إضافة إلى ذلك، تقترح البروتوكولات الماليّة للسياسة المتوسطية الشاملة، منح مساعدات وقروض مالية لتمويل مشاريع التنمية في مختلف القطاعات في الدول الشريكة.

1-كميلة أحمد عثمان : "السياسة الخارجية الليبية تجاه الشراكة المتوسطية ما بين 1989-1990"، (طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، ط1، 2005)، ص.100.

2-المرجع السابق، ص.101.102.

3-Khader, BICHARA , "le partenariat euro-méditerranéen après la conférence de Barcelone", (France, l'Harmattan, 1997), p.29.30.

الفصل الثاني: عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

ما يؤخذ على هذه السياسة هو عدم مراعاتها لخصوصيات ومصالح دول جنوب المتوسط، أي أنها لم تأتي في إطار سياسة تنمية مشتركة بين الشريكين ، وإنما هدفت المجموعة الأوروبية من خلال سياستها المتوسطة الشاملة إلى توسيع منطقة نفوذها وتجديد وتقوية ربطها لدول جنوب المتوسط بشبكة مصالحها¹.

بناء على سلبات السياسة المتوسطة الشاملة، وعلى عدم نجاعتها في تحقيق الأهداف المرسومة، شرعت المجموعة الأوروبية في بلورة سياسة متوسطة محددة ما بين عامي 1988 و1990، وبناء على الاقتراحات التي قدمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية Conseil économique et social بطلب من المجلس الأوروبي خلال قمته المنعقدة بستراسبوغ في ديسمبر 1989، وفي 22 ماي 1990 أعلنت المجموعة الأوروبية الصيغة النهائية " للسياسة المتوسطة المحددة " **Politique Méditerranéenne Rénovée (P.M.R)** التي كان الهدف منها زيادة وتيرة المبادلات التجارية بين ضفتي المتوسط من جهة، ودعم سلسلة من الإصلاحات في جل المجالات لاسيما المجال الاقتصادي في هذه المنطقة من جهة أخرى².

خلال هذه السياسة تم تجديد البروتوكولات المالية الموقعة مع دول جنوب المتوسط، حيث تم رفع قيمة المساعدات والقروض الممنوحة لهذه الدول، وقد تم حصر النشاطات التي توجه لها هذه المساعدات والقروض في:

- تجديد وتهيئة ومواكبة مشاريع الخدمات الجهوية منها المواصلات والاتصالات والمساعدة التقنية لإنجاز البنى التحتية.

- تخفيض فائدة القروض المقدمة من البنك الأوروبي للاستثمارات.

- أما في المجال التجاري فيتواصل الفتح التدريجي للسوق الأوروبية المشتركة للمنتجات الصناعية والزراعية لدول جنوب المتوسط³.

إضافة إلى هذه المبادرات التي جاءت في إطار المجموعة الأوروبية، هناك مبادرات جاءت خارج هذا الإطار، تمثلت في مقترحات بعض القوى الأوروبية التي أبدت اهتماما بالتخوم الجنوبية للمجموعة الأوروبية، وقد كانت تعد بمثابة هياكل تنظم علاقات التعاون بين ضفتي المتوسط.

المنتدى المتوسطي: هي مبادرة فرنسية، تقتضي اجتماع مسؤولين وإداريين وخبراء ومفكرين من مختلف المجالات من دول السوق الأوروبية المشتركة والدول المتوسطة غير الأوروبية، لصياغة مقترحات حول تطوير علاقات التعاون والتبادل بين الطرفين في مجالات متعددة ، اعتبر هذا المنتدى وسيلة لتسهيل وتعميق الحوار والتعاون بين دول ضفتي البحر المتوسط.

1-مصطفى بخوش: "حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة"، مرجع سبق ذكره، ص.94.

2-Khader, BICHARA, Op, Cit, p.52.

3-عبد الحميد براهمي: "المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص.392.

الفصل الثاني: عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

تجمدت نشاطات المنتدى بسبب التنافس البيري للقوى الأوروبية وخاصة فرنسا واسبانيا وإيطاليا على تزعم هذه المبادرة وعلى رصد أكبر كم من الامتيازات من جهة، وبسبب ما أفرزته حرب الخليج الثانية من استياء مغاربي من المواقف الفرنسية إزاء هذا النزاع من جهة أخرى.

الحوار الأوربي العربي: نشأ هذا الحوار على إثر قرار الدول العربية العضوة في الأوبك OPEC بتاريخ 1973/10/16 بإنقاص إنتاج البترول بنسبة 5% في الشهر، وحضر تصدير البترول إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا بسبب تحيزهما ومساندتهما لإسرائيل في حربها مع العرب في أكتوبر 1973. بدأ الحوار الأوربي العربي بناء على مبادرة فرنسية بديسمبر 1973، حيث كان الهدف الأساسي منه ضمان التدفق الدائم للنفط العربي، بينما هدف الطرف العربي من الحوار إلى الحصول على دعم أوربي للقضية الفلسطينية، هذا الاختلاف في المواقف حول القضية الفلسطينية جعل هذا الحوار لا يدوم طويلاً¹.

ندوة الأمن والتعاون في المتوسط:

لقد بدأ الحديث عن مشاكل الأمن في المتوسط بداية من سبعينات القرن الماضي في إطار ندوة الأمن والتعاون في أوروبا، حيث تم التأكيد في البيان الختامي لإعلان هلسنكي Helsinki (1 أوت 1975) عن الرابط الموجود بين الأمن الأوربي والأمن المتوسطي، وبناء على ذلك أكدت الدول المشاركة على أنه لا بد من تحسين علاقاتها مع الدول المتوسطية غير الأوروبية، بعد هذا الإعلان تم إنشاء "لجنة المتوسط" خلال اجتماع بلغراد (1978/1977) في إطار مجلس الأمن والتعاون الأوربي والتي كان اجتماعها الأول في لافاليت عام 1979². لقد طرحت دول الندوة قضية الدعم الدولي للأمن والتعاون في المتوسط في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1981، بهدف جعل المنطقة المتوسطية "منطقة سلام"، ولتحقيق هذا الهدف ناقشت الدول الأعضاء في الندوة مجموعة من القضايا الأمنية في اجتماعاتها، ففي اجتماع برينيوني (4/3 جوان 1987) تم الاتفاق على فكرة جعل حوض المتوسط منطقة غير نووية، وفي اجتماع الجزائر 1998 اقترح المجتمعون إنشاء ندوة للأمن والتعاون في المتوسط والشرق الأوسط.

بعد المد والجزر الذي عرفته مقترحات الدول الأوروبية حول شكل الندوة، عرف نشاط هذه الأخيرة جموداً إلى أن أعيد بعثها خلال اجتماع ندوة الأمن والتعاون الأوربي البرلمانية بفيينا (1990) حيث تمت الدعوة إلى عقد ندوة للأمن والتعاون في المتوسط تحت إشراف اتحاد البرلمانات الأوروبية، وقد انعقدت أول ندوة برلمانية للأمن والتعاون في المتوسط ما بين 20/15 نوفمبر 1992 **بمالاتا** لكن هذا المشروع قد أجهض بسبب المعارضة الأمريكية له، والتي تهدف في الحقيقة إلى التقليل من النفوذ الفرنسي في المتوسط والشرق الأوسط³، لأن الولايات المتحدة ترى في مثل هذه المبادرات الفرنسية محاولات لترسيخ نفوذها في مستعمراتها التقليدية.

1-مصطفى بخوش: "حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة"، مرجع سبق ذكره، ص.88.

2-Khader, BICHARA, Op, Cit, p.52.

3-مصطفى بخوش: "حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة"، مرجع سبق ذكره، ص.88.

الفصل الثاني:حوار التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

مبادرة (5+5): كانت هذه المبادرة وليدة مبادرة أعلن عنها الرئيس الفرنسي "فرانسوا ميثيران" على إثر زيارته للمملكة المغربية عام 1983 حيث تحدث عن عقد مؤتمر يضم دول غرب المتوسط المتمثلة في: اسبانيا وإيطاليا وفرنسا والبرتغال والجزائر والمغرب وتونس، لدراسة القضايا الاقتصادية، ثم توسع لاحقاً خلال لقاء **مرسيليا (1988/2/27-25)** إلى مناقشة العلاقات الأورو-مغربية والعلاقات المغربية البيئية إضافة إلى المشاكل المالية والصناعية، أما في الاجتماع المنعقد بروما بتاريخ 10 أكتوبر 1990 تم الاتفاق على وضع آليات جهوية تسمح بتثمين فكرة الأمن الشامل في المنطقة وخلال اللقاء المنعقد بالجزائر يومي 26 و 27 أكتوبر 1991 انضمت مالطا إلى الحوار لتصبح الآلية المعروفة بـ حوار (5+ 5).

تعطل نشاط هذا الحوار بسبب الخلافات المغربية الداخلية حول قضية الصحراء الغربية من جهة، والحصار على ليبيا وكذا بسبب المواقف الأوروبية من حرب الخليج (1990) من جهة أخرى¹.

المطلب الثاني: السياسات الأمريكية في المغرب العربي.

في الواقع يرجع التوجه الأمريكي نحو المغرب العربي، إلى زمن استقلال الولايات المتحدة الأمريكية، لكنه تأثر بمجموعة من المتغيرات عبر محطات تاريخية عديدة حيث أن علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بدول المغرب العربي ليست وليدة مرحلة تاريخية محددة، بل كانت هناك علاقات بين الطرفين حتى في ظل الاستعمار الفرنسي للمنطقة، فسلطين المملكة المغربية كانوا أول من اعترف باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية منذ حوالي قرنين، كما كانت الدول المغربية أول من أقام علاقات دبلوماسية مع الولايات المتحدة منذ تأسيسها²، فقد أرسلت الولايات المتحدة ممثلين دبلوماسيين إلى كل من تونس والجزائر والمملكة المغربية منذ بداية القرن 18م، كما أقامت الولايات المتحدة الأمريكية علاقات تجارية مع دول المنطقة، ففي عام 1786 عقدت الولايات المتحدة الأمريكية مع سلطان المملكة المغربية أول اتفاق تجاري، وقد كان أول اتفاق تجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية وتونس عام 1797، وبينهما وبين ليبيا في السنة نفسها لضمان حرية إبحار الأسطول الأمريكي في البحر الأبيض المتوسط³.

يمكن القول أن العلاقات الأمريكية-المغربية لم تكن بنفس الوتيرة على مر التاريخ، لاسيما وأنه لم تكن للمنطقة أهمية في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية، إلا في إطار الشرق الأوسط (حيث اعتبرت المغرب العربي كنسق فرعي من النسق الكلي الشرق أوسطي)، حيث أن هناك قضايا أوجبت على الولايات المتحدة الأمريكية التواجد في المنطقة، من بينها حماية أمن إسرائيل من جهة، وضمان تدفق النفط للمنطقة من

1-مصطفى بخوش: "حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة"، مرجع سبق ذكره، ص.90.

2-عبد الإله بلقزيز: "الولايات المتحدة والمغرب العربي: من الاهتمام الاستراتيجي إلى الإختراق التكتيكي"، المستقبل العربي، ع. 259،

(سبتمبر 2000)، ص.42.

3-Habib, BOULARES, "La Tunisie- l'USA et l'Union du Maghreb Arabe" pour "Emerging Tunisia2005"

<http://www.ma_ghebarabe.org/admin_files/EmergingTunisia2005.pdf /12/2/2009>

الفصل الثاني: عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

جهة أخرى¹، بالمقابل مرت العلاقات الأمريكية-المغربية بمراحل تاريخية كانت خلالها قوية، والتي يمكن حصرها في المحطات التاريخية التالية:

1. خلال الحرب العالمية الثانية.
2. خلال حركة تحرر دول المنطقة، أي ما بين الـ50 والـ60 من القرن الماضي.
3. مع بداية النزاع حول الصحراء الغربية وحتى الـ80 من القرن الماضي².
4. مع نهاية الحرب الباردة.
5. مع أحداث 11 ديسمبر 2001.

فخلال الحرب العالمية الثانية ولما قررت الولايات المتحدة الأمريكية دخول الحرب العالمية الثانية، اكتشفت الأهمية الجيو-إستراتيجية للمغرب العربي، وما يمكن أن يقدمه لها من امتيازات في مواجهة دول المحور، فموقع المغرب العربي يتحكم في المدخل الغربي للمتوسط، إضافة إلى أنه لا يفصله عن أوروبا إلا حوالي 14 كلم (ساحة الحرب) مما يعوضها عن إسبانيا وإيطاليا اللتان كانتا إلى جانب ألمانيا³، هنا كان المغرب العربي قاعدة لمهاجمة إيطاليا وألمانيا في جنوب أوروبا لذا بدأت عمليات إنزال عسكري للقوات العسكرية الأمريكية وقوات الحلفاء عام 1942، على وجه الخصوص في مدينة الدار البيضاء المغربية وبالتحديد في " طورش"، إضافة إلى حملات تثبيت قواعد عسكرية في كل من تونس وليبيا، حيث خضعت هذه القواعد العسكرية للإدارة الأمريكية المباشرة⁴، وقد استمرت تلك القواعد حتى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى بعد استقلال دول المنطقة، لتستغل الولايات المتحدة هذه القواعد في صراعها مع المعسكر الشيوعي خلال الحرب الباردة، ومن بين هذه القواعد التي بقيت تحت سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية تلك الموجودة في مدن "القنيطرة" و"بن سليمان" و"بن جرير" وغيرها من مدن المملكة المغربية⁵.

لم تفقد المنطقة أهميتها الجيو-إستراتيجية مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، بل امتدت إلى حقبة الحرب الباردة، فقد دعمت الولايات المتحدة الحركات التحررية في المنطقة منذ الوهلة الأولى، بحيث فتحت الولايات المتحدة الأمريكية المجال أمام الحوار مع القوى التحررية المحلية، مثلما تحاورت مع المستعمر وكان ذلك في أربعينات القرن الماضي في سبيل الوصول إلى صيغة توافقية بين الطرفين، كما أن إدارة الرئيس الأمريكي "كندي" "Kenedy" قد دعمت استقلال الجزائر عن فرنسا⁶. كما أنه ليس من قبيل الصدفة أن إعلان الحركة

1-Rémy, LEVEAU, "Etats-Unis_ Europe_ Maghreb, Nouveau champs de forces"
<http://www.revue-lebanquet.com/pdf/a_0000291.pdf /31/1/2009>

2-Yahia, ZOUBIR, "La politique étrangère américaine au Maghreb : constances et adaptations"
<http://meria.idc.ac.il/journal_fr/2006/MERIA_fr_v1n1/3/7/2009>

3-عبد الإله بلقزيز، مرجع سبق ذكره، ص.42.

4-Lan, O.LESSER, Op, Cit, p.6.

5-عبد الإله بلقزيز، مرجع سبق ذكره، ص.43.

6-Lan, O.LESSER, Op, Cit, p.6.

الفصل الثاني:عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

الوطنية المغربية عريضة المطالبة بالاستقلال في 11 جانفي 1944، والتي رفعها الملك محمد الخامس إلى الإدارة الاستعمارية قد جاء مباشرة بعد لقاء الدار البيضاء الذي كان بين الملك المغربي محمد الخامس والرئيس الأمريكي "روزفلت" "Roosevelt" ورئيس الوزراء البريطاني "تشرشل" "Churchill" والجنرال "ديغول" "De Gaulle".

بعد استقلال هذه الدول عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تفعيل دورها وتقوية علاقاتها مع الدول المغربية، وذلك رغم قوة التغلغل والنفوذ الفرنسي في المنطقة، إلا أنها اتبعت سياسات متعددة الأبعاد لمنافسة المصالح (الفرنسية والإسبانية والألمانية خاصة) الأوروبية في المنطقة، فعملت على إنشاء مراكز ثقافية في دول المنطقة وعلى إقامة استثمارات فيها، كما كانت هناك منافسة أمريكية قوية للطرف الأوربي على مستوى الأسواق المغربية¹، خلال الحرب الباردة خضعت المنطقة للتوازنات الدولية التي ميزت النسق الدولي فقد كان المغرب العربي أنموذجا فرعيا عن النسق الدولي آنذاك، ففي هذا السياق عملت الولايات المتحدة على تقوية تواجدها العسكري في المنطقة، وذلك عبر زيادة عدد قواعدها العسكرية هناك ، وذلك لتطويق الإتحاد السوفييتي من جهة، ومحاصرة انتشار نفوذه في المنطقة من جهة أخرى، لاسيما وأن كل من ليبيا والجزائر قد كانت لها علاقات قوية مع الإتحاد السوفييتي السابق².

إضافة إلى القواعد العسكرية التي أقامتها الولايات المتحدة في المغرب العربي، تحصلت على تسهيلات في قواعد عسكرية أخرى، فقد منحت فرنسا تسهيلات للأسطول السادس وذلك في قاعدتها البحرية المتواجدة بميناء القنيطرة شمال الرباط، إضافة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد طوّرت قيادات جوية إستراتيجية Strategic Air Command، لها قواعد برية على الأراضي المغربية، متواجدة "بسيدي سليمان" و"بن جرير" و"تواصر"، كما حصلت كذلك على تسهيلات في قواعد عسكرية ليبية³.

في الواقع عملت الولايات المتحدة على إيجاد موقع لها في المغرب العربي نظرا لعوامل عديدة، والتي في مقدمتها محاصرة النفوذ السوفييتي في إفريقيا والذي بدأ ينتشر فيها بداية من ستينات وسبعينات القرن الماضي، بل أن الولايات المتحدة كانت قلقة من الدور السياسي الفعال الذي لعبته الجزائر خلال فترة حكم الرئيس الراحل "هواري بومدين"، على مستوى القارة الإفريقية من خلال منظمة الوحدة الإفريقية وكذا على مستوى العالم الثالث الذي تكتل في حركة عدم الانحياز، لاسيما وأن للجزائر علاقات قوية مع الإتحاد السوفييتي السابق ونظرا لأن الجزائر بفضل الاحتياط النفطي الكبير الذي تملكه وبالتالي لها دور فعال في منظمة الأوبك.

تعد ليبيا من وجهة النظر الأمريكية دولة مارقة، وذلك لرعايتها ودعمها لجماعات إرهابية ولدعمها لفصائل الثورة الفلسطينية، والحركة الوطنية اللبنانية واليسار العربي، وللحركات الثورية المسلحة في إفريقيا

1- عبد الإله بلقزيز، مرجع سبق ذكره، ص.42.

2-Yahia, ZOUBIR, "La politique étrangère américaine au Maghreb : constances et adaptations"

<http://meria.idc.ac.il/journal_fr/2006/MERIA_fr_v1n1 /3/7/2009>

3-Lan, O.LESSER, Op, Cit, p.7.

الفصل الثاني:عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

وأمریکا اللاتينية وفي أيرلندا، هذه الحركات التي تعتبرها الولايات المتحدة حركات إرهابية رغم أنها تناضل في أغلبها لتقرير مصيرها¹.

بعد نهاية الحرب الباردة بدأت تتوضح معالم سياسة أمريكية تجاه الم غرب العربي، وقد كانت سياستها في هذه الحقبة مخبئة عن سياستها تجاه المنطقة خلال الحرب الباردة، حيث فرض عليها واقع النظام الدولي آنذاك التعامل مع دول المنطقة كل على حدا، أما بعد الحرب الباردة فصارت تفضل التعامل مع دول المنطقة كوحدة جهوية متكاملة وذلك في إطار الترويج لاقتصاد السوق، إضافة إلى أن أهداف الولايات المتحدة في المنطقة اقتصادية محضة، لذا صارت الولايات المتحدة تتعامل مع مجالات تجارية Trading blocs والتي تضم مجموعة من الدول²، هنا بدأت تتحسن علاقات الولايات المتحدة بدول المنطقة التي كانت لها توجهات اشتراكية، خاصة الجزائر حيث صارت تنظر الولايات المتحدة إليها كمروج ناجح لمصالحها (على المستوى الإفريقي والمغاربي خاصة) وذلك خاصة بعد لجوئها للمؤسسات المالية الدولية التي أنشأتها الدول الليبرالية لتؤسس لنظام اقتصادي ليبرالي دولي، وكذا بعد فشل مشروع أوميغا المدعوم من قبل فرنسا والسنغال³.

أما عن المملكة المغربية وتونس فقد كانت علاقتهما مع الولايات المتحدة قوية منذ تأسيسها وكذا خلال مرحلة الاستعمار، فقد ساند المغرب الأقصى الولايات المتحدة الأمريكية في حرب الخليج 1991، حيث أرسلت المملكة المغربية حوالي 2000 جندي مغربي إلى المملكة العربية السعودية لمساعدة قوات التحالف في عملياتهم العسكرية بالعراق، إضافة إلى أن المملكة المغربية قد لعبت دور حامي القيم الغربية ضد الحركات الإسلامية المتطرفة الناشطة في المنطقة المغاربية، مثلما لعبت الدور نفسه ضد الإيديولوجية الاشتراكية خلال الحرب الباردة، إضافة إلى أن المملكة المغربية تشكل أنموذجا للدول المغاربية فيما يخص سرعة وتيرة الإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو تحرير السوق المغربية على الاق تصاد العالمي، وقد تضمن ذلك خصوصية عالية المستوى، إضافة إلى تقاربها مع الدول الغربية وتبنيها للفكر الليبرالي، كما أن المملكة المغربية هي الدولة الأقل كرها لليهود مقارنة بأغلب الدول العربية الأخرى.

بالنسبة للعلاقات الأمريكية التونسية فقد كانت قوية منذ استقلال تونس، حيث اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية وحتى أوروبا تونس أنموذجا في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد قامت بإصلاحات على عدة مستويات منها: تحرير الأسواق المحلية، تبني العلمانية، تحقيق مستوى متقدم في مجال حقوق المرأة، القدرة على مأسسة ودمج الحركات الإسلامية المعتدلة في الحياة السياسية، لكن القضية الوحيدة التي نثير انتقاد الغرب هي ملف حقوق الإنسان في تونس، فقد انتقد نظام "جورج بوش" "G.Bush" وضع حقوق

1- عبد الإله بلقزيز، مرجع سبق ذكره، ص.44.45.

2-Yahia, ZOUBIR, "Les Etats-Unis et le Maghreb centrale :un intérêt croissant", Nourredine, ABDI, Op, Cit, p.227.228.

3-Yahia, ZOUBIR, "American policy in the Maghreb :The conquest of a new region ?"

<http://www.realinstitutioelcano.org/wps/portail/riecano_eng/Content ?wcm_GLOBAL8CONTEXT=/elcano_in/dt13-2006/15/10/1009>

الفصل الثاني:عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

الإنسان في تونس خاصة مساجين الرأي ذلك أن حرية التعبير محظورة ، فقد طلب "جورج بوش" من الحكومة التونسية في فيفري 2004 القيام بإصلاحات في مجال العدالة، وتقادي انتهاكات حقوق الإنسان.

ليبيا لم تدخل في مشاريع إنشاء منطقة تبادل حر في المغرب العربي، ذلك أنها كانت تحت طائلة

العقوبات الاقتصادية على إثر قضية "لوكربي"، لكنها أدمجت في هذا المشروع بعد أن رفع عليها الحظر الاقتصادي، وصارت علاقاتها طبيعية مع الولايات المتحدة بداية من ديسمبر 2003، رغم أنه في 15 ماي 2006 وضعت ليبيا على قائمة الدول التي تدعم الإرهاب الدولي¹. هذه الدولة كانت ولا زالت إلى حدّ السّاعة أحد نقاط الارتكاز والتدخل الأمريكي في شؤون المغرب العربي، وذلك تحت مبررات ظهور تهديدات أمنية جديدة في المنطقة والتي من شأنها أن تهدد الأمن والمصالح الأوروبية والأمريكية، حيث تشجع الدول الغربية إقامة حوارات بين دول جنوب المتوسط والناو حول كيفية المواجهة المشتركة لهذه التهديدات².

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بلغ المغرب العربي درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية³، وذلك تحت هدف محاربة الإرهاب الدولي، ومشاكل أخرى كالهجرة و الهجمات العنيفة للحركات الإسلامية المتطرفة في منطقة المغرب العربي لاسيما وأن المغرب العربي هو الجناح الجنوبي للدول العضوة في حلف شمال الأطلسي⁴.

في هذا السياق عملت الولايات المتحدة على تقوية روابطها الأمنية بدول المنطقة، هذه العلاقات الأمنية كانت موجودة في السابق لكن أحداث 11 سبتمبر قد سرّعت من هذه العلاقات التعاونية، فالنظام الأمني الإقليمي الجديد الذي أنشأته الولايات المتحدة لدول المنطقة في مجال مكافحة الشبكات الإرهابية، ففي مارس 2001 زار مدير الشرطة الفدرالية الأمريكية "لويس فريك" "L.Freek" الجزائر عارضا عليها مساعدات في هذا المجال، وقد وافقت الجزائر على الانضمام إلى التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب الذي تقوده الولايات المتحدة، وكدليل على تعاونها، قدمت الحكومة الجزائرية قائمة بأسماء إسلاميين هاربين إلى أوروبا وأمريكا، كما تم الاتفاق على تبادل الخدمات والمعلومات السريّة، كما عرضت كل من وكالة المخابرات الأمريكية والبوليس الفدرالي الأمريكي ووكالة الأمن القومي على الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" لدى زيارته للولايات المتحدة الأمريكية عام 2001، لتزويد القوات الأمنية الجزائرية بعدّة فعّالة لمواجهة التهديدات الأمنية التي تهددها كما تهدد أمن الدول الغربية المجاورة لها.

1-Yahia, ZOUBIR, "American policy in the Maghreb :The conquest of a new region?"

<http://www.realinstitutioelcano.org/wps/portail/rielcano_eng/Content?wcm_GLOBAL8CONTEXT=/elcano_in/dt13-2006/15/10/1009>

2-Rémy, LEVEAU, "Etats-Unis_ Europe_ Maghreb, Nouveau champs de forces"

<http://www.revue-lebanquet.com/pdf/a_0000291.pdf /31/1/2009>

3-Sami, MEKKI, "La stratégie américaine en Méditerranée"

<<http://www.confluences-méditerranée.com/v2/ING/pdf/31/1/2009>>

4- Yahia, ZOUBIR, "Les Etats-Unis et le Maghreb centrale: un intérêt croissant", Nourredine, ABDI, Op ,Cit, p.226.

الفصل الثاني:عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

إضافة إلى الجزائر دعمت حكومة "بوش" التعاون الأمني مع المغرب الأقصى وكذا مع تونس في مجال محاربة الإرهاب والهجرة غير الشرعية، وغيرها من التهديدات القادمة من جنوب إفريقيا و التي يعد المغرب العربي معبرا لها باتجاه القارة الأوروبية¹.

مما سبق يتبين لنا أن النفوذ الأمريكي في المنطقة كان موجودا حتى في عز السيطرة الاستعمارية الأوروبية عليها، حتى وإن كان بدرجات وتأثر متفاوت عبر حقبة تاريخية عدّة، وذلك إنما يدل على أهمية المنطقة ودخولها في المجال الحيوي للمصالح الأمريكية.

1-Yahia, Zoubir, "La politique étrangère américaine au Maghreb: constances et adaptations"
<http://meria.idc.ac.il/journal_fr/2006/MERIA_fr_v1n1/3/7/2009>

المبحث الثالث: أهداف وآليات التوجه الأوروبي والأمريكي نحو المغرب العربي

لقد كرس كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي مجموعة متنوعة من الآليات، لربط المنطقة المغربية بمنظومتها الأمنية الشاملة، فهناك آليات مشتركة بينهما كالأليات التي جاءت في إطار حلف شمال الأطلسي، وهناك آليات أخرى خاصة بكل واحدة على حدا كالأليات التي جاءت في كنف الإتحاد الأوروبي، والمبادرات التي أصدرتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة المغربية أو الإقليم الشرق أوسطي ككل، ولا بد من الإشارة إلى أن هذه الآليات ليست إلا انعكاسا لمصالح الطرفين الأوروبي والأمريكي في المغرب العربي.

المطلب الأول: أهداف ومصالح الطرفين في المغرب العربي.

تقوم إستراتيجيات كل من الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي في المغرب العربي على تصور كل منهما لمصالحه في المنطقة، والذي توجد أسسه في المقاربات الأمنية لكل منهما، لذا تشكل أهداف الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي في المغرب العربي (وفي أقاليم أخرى) إسقاطا للتصورات الأمنية لإستراتيجية لكل منهما.

1-المصالح الأوروبية في المغرب العربي:

يحرى الباحث " ادوارد مورتيير" من خلال دراسة أقامها حول الرؤية الأمنية الأوروبية وعلاقتها بدول جنوب البحر الأبيض المتوسط، أنه بعد انتهاء الحرب الباردة توضحت معالم المقاربة الأمنية الأوروبية، حيث ارتبطت هذه التصورات الأمنية بموقع(*) كل دولة من دول الإتحاد الأوروبي (أو مجموعة من الدول) فدول وسط وشمال أوروبا تعتقد أن انعكاسات تفكك التحاد السوفيتي ه و المصدر الأول الذي يهدد أمن واستقرار أوروبا، بينما تعتقد دول جنوب أوروبا أن حركيات انعدام الاستقرار قادمة أساسا من تخومها الجنوبية¹، هذه الطروحات الثلاث غالبا ما تشكل عائقا أمام صياغة رؤية أمنية أوروبية مشتركة إزاء التهديدات التي تواجه الكتلة الأوروبية ككل، رغم أن كل هذه الدول على اختلاف تصوراتها الأمنية تؤمن بأن التهديدات التي يواجهها الإتحاد الأوروبي وبالرغم من اختلاف مصادرها، ذات طبيعة انتشارية أي أنها ستنتشر إلى باقي دول الإتحاد الأوروبي، والفرق بين كل دولة وأخرى هو توقيت وصولها إليها فحسب.

من جهة أخرى، يقوم التعريف الأوروبي لمفهوم الأمن على أساس مدني، حيث هناك نوع من الدول هي قوى مدنية **civilian power**، هذا المفهوم الذي ظهر كانعكاس على تغير البيئة الدولية، وبداية تركيز الدول على أهمية المجال الاقتصادي في إرساء علاقات سلمية مصلحية بين الدول ، أي أنها تهدف إلى نشر أسس التمدن في النظام الدولي وفي الوقت ذاته هي دول ذات مصالح واسعة النطاق في النظام الدولي لكنها تعمل على تحقيقها دون استخدام وسائل عنيفة وإنما سلمية، وهو ما ينطبق على الإتحاد الأوروبي حيث يعمل على

1-مصطفى بخوش: "حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة"، مرجع سبق ذكره، ص.121.

الفصل الثاني: عوامل التنافس الأوروبي-الأمريكي في المغرب العربي

الترويج لفلسفته في الديمقراطية وثقافة حماية حقوق الإنسان، ودولة القانون¹، لكن هذا لا يعني أن مفهوم القوة الأوروبي لا ينطوي إلا على الجوانب القيمية والمدنية فحسب، بل يهجر ضمنه التنمية البشرية وتطوير المجتمعات والتنمية الاقتصادية المستدامة والتي تكمن أهميتها في مكافحة بعض التهديدات الأمنية كبروز حركات متطرفة ذات نهج عنيف، ذلك أن التهديدات الأمنية لم تعد -بعد الحرب الباردة- ذات طبيعة عسكرية فحسب، بل اقتصادية واجتماعية وثقافية... وغيرها لذا فإستراتيجية مواجهة هذه التهديدات لابد أن تكون بحسب طبيعة التهديد ذاته².

مما سبق نلاحظ أن المقاربة الأمنية للإتحاد الأوروبي تقوم على مفهوم لين للأمن **Soft Security**، والذي يقوم أساسا على نشر التنمية بمختلف أبعادها: التنمية الاقتصادية والسياسية والبشرية وغيرها، وهذا في سبيل درء التهديدات الآتية من التخوم الجنوبية للإتحاد الأوروبي والتي تخل بأمنه³.

هذه الأفكار تجد مرجعيتها في المنظور الليبرالي، حيث يعتقد أتباع هذا المنظور ومن بينهم "ريتشارد روزكرانس" **Richard ROSCRANCE** أن ارتباط الدول فيما بينها بعلاقات اقتصادية يقلل من ميلها إلى التصادم، فحسب وجهة النظر الليبرالية لمفهوم الأمن، تعد التجارة أهم وأنجع وسيلة لتحقيق السلم في العالم وليست القوة العسكرية حسبما يعتقد أتباع المنظور الواقعي⁴.

رغم تنوع أهداف الإتحاد الأوروبي في المغرب العربي إلا أنها تصب كلها في خانة الأمن الشامل الأوروبي، فهناك أهداف لتحقيق الأمن الاقتصادي والأمن السياسي والأمن البيئي... وغيره، فكل هذه المجالات تساعد في النهاية على الحفاظ على أمن الإتحاد الأوروبي واستقراره بصفة شاملة، بناء على الاعتقاد السائد والذي مفاده أن هناك روابط أمنية بين دول جنوب أوروبا والدول المغاربية، بفعل الجوار الجغرافي من جهة، وسرعة انتقال التهديدات الأمنية عبر حدود الدول من جهة أخرى، وكنتيجة لهذا الارتباط بين أمن المغرب العربي وأمن الإتحاد الأوروبي فلا يمكن تحقيق الأمن الشامل في الإتحاد الأوروبي دون مغرب عربي يتضمن على الأقل حداً أدنى من التنمية الاقتصادية، تمكن من القضاء على البطالة وتحسين القدرة الشرائية للأفراد ما سيقضي على ظاهرة الهجرة غير الشرعية، أي أن تنمية المغرب العربي لا يمكن أن تكون بمنأى عن تنمية الإتحاد الأوروبي، مما يجعلنا ننظر إلى هذا الإقليم الجغرافي (جنوب أوروبا والمغرب العربي) على أنه مركب أممي موحد، حيث تتوحد الهواجس الأمنية بين دول هذا الإقليم، وحيث هناك مصالح تجارية متداخلة وقضايا أمنية مشتركة، والتي يمكن إجمالها في أهداف أهمها ما يلي⁵:

1-Annette, JUNNEMAN, Op, Cit, p.38

(*) المقصود بالموقع هنا: الموقع الجغرافي أو موقع هذه الدول في سلم القوى على مستوى المنظومة الأوروبية.

2-مصطفى بخوش: "الرؤية الأوروبية للبعد الأمني في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة"، مرجع سبق ذكره، ص.23.

3-Barry, BUZAN and Ole, WAEVER, **"Regions and powers"**, (UK, Cambridge University, Press), p.215.

4-مصطفى بخوش: الرؤية الأوروبية للبعد الأمني في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة"، مرجع سبق ذكره، ص.22.

5-عدنان السيد حسين: "العرب في دائرة النزاعات الدولية"، (بيروت: مطبعة سيكو، ط1، 2001)، ص.137.

الفصل الثاني: عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

*بالنسبة للاتحاد الأوروبي، يعد المغرب العربي مصدرا للموارد الطاقوية وذلك بالنظر للإمكانيات النفطية التي تحتويها المنطقة، حيث يحتوي المغرب العربي على احتياطات نفطية معتبرة، بفعل الإنتاج الكبير للمحروقات (غاز طبيعي وبترو)، رغم أن أغلب الإنتاج المغاربي للمحروقات تحتكره كل من الجزائر وليبيا، أما على مستوى القارة الإفريقية فتحتكر كل من الجزائر وليبيا ونيجيريا على إنتاج النفط في فيها، فعامي 2003 و 2004 كان لهذه الدول الثلاث حوالي 82% من احتياطي النفط الموجود في القارة، وحوالي 65% من إنتاج القارة ككل¹.

كما تتصدر الدول المغاربية المراتب الأولى عالميا في مجال إنتاج وتصدير النفط ، بحيث يحتوي على حوالي 10% من الاحتياط العالمي للنفط². فعام 2004 حققت الجزائر حوالي 31,6 مليار دولار بإنتاجها لحوالي 1,4 مليون باريل في اليوم، ويتوقع إنتاجها لـ 2 مليون باريل في اليوم في العام الجاري (عام 2010)، وتصديرها لأكثر من 100 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي لذا تعد الجزائر ثالث مؤمن للغاز الطبيعي لفرنسا بعد النرويج وروسيا، كما تحتل المرتبة الخامسة على قائمة الدول المصدرة للنفط بعد السعودية وقبل نيجيريا، إضافة إلى أنها تزود الإتحاد الأوروبي بحوالي 10% من الغاز الطبيعي³، فحوالي 70% من الحاجات النفطية الإسبانية مصدرها الجزائر، وتوفر الجزائر وحدها حوالي 40% من الحاجات النفطية لدول جنوب أوروبا⁴. هذا وقد قررت الجزائر فتح المجال أمام المبادرة الحرة في قطاع الطاقة، لكن بإبقاء هذا المجال تحت رقابة شركة "صوناطراك" Sonatrach التابعة للدولة الجزائرية ، وقد صدر قانون تحرير قطاع المحروقات خلال الدورة الربيعية للبرلمان الجزائري عام 2005، والذي تضمن إجراءات تتيح للقطاع العام الاحتفاظ بنسبة من مداخل المحروقات، حيث تم إقرار نظام يمنح للقطاع العام الجزائري -كما سبق الذكر- حق مشاركة الشركات الأجنبية في الإستثمار في قطاع المحروقات بنسبة تتراوح ما بين 60 إلى 65%⁵. والشأن ذاته بالنسبة لليبيا التي فتحت المجال أمام الإستثمار الأجنبي للنشاط في قطاع المحروقات وقد كان ذلك بعد صدور القرار الأممي بتعليق العقوبات الاقتصادية المقررة عليها، وتعد ليبيا الدولة المغاربية الوحيدة التي تنافس الجزائر في مجال تصدير النفط واستقبال استثمارات أجنبية في هذا المجال.

تحتل ليبيا هي الأخرى مراكز متقدمة في سلم ترتيب الاحتياطات النفطية العالمية، فقد احتلت المرتبة الأولى إفريقيا، والثامنة دوليا عام 2007⁶، باحتياطي بلغ حوالي 45 مليار برميل من البترول وحوالي 1,313 مليار متر مكعب⁷ بإنتاج قدره 1,4 مليون باريل في اليوم، هذا الإنتاج الذي يضمن لليبيا 70 سنة من الاستهلاك⁸، تتواجد أغلب الآبار النفطية في الجنوب في خليج سرت حيث يوجد حوالي 31 حقلا، إضافة

1-Filippe, SÉBILLE-LOPEZ, "Géopolitique du pétrole", (Paris, Armand Colin, 2006), p.183.

2-Aomar, BAGHZOUZ, "La rivalité américano-européenne", Abdenour, BENANTAR, "Op, Cit, p.103.

3-Filippe, SÉBILLE-LOPEZ, Op, Cit, p.102.

4-Ronald, ASMIS et autres, "La sécurité dans le bassin méditerranéen; nouveaux défis et nouvelles tâches "

<http://www.nato.int/docu/revue/1996/9603-06.htm/31/1/09>

5- Aomar, BAGHZOUZ, "La rivalité américano-européenne", Abdenour, BENANTAR, Op, Cit, p.181.182.

6-Claude, GÉRARD, Op, Cit, p.237.

7-محمد صبري محسوب، مرجع سبق ذكره، ص.318.

8-Claude, GÉRARD, Op, Cit, p.237.

الفصل الثاني:عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

إضافة إلى حقول جديدة تم اكتشافها في منطقتي سبها وأوباري ما يسهل نقله عبر موانئ سدرة ورأس لانوف ومرسى البرقة المتواجدة بخليج سرت¹.

يلعب متغير الطاقة دورا مهما بالنسبة للإتحاد الأوربي في منافسته لأقطاب النظام الدولي، خاصة وأن الدول الأوربية من خلال تعميقها لمسار التكامل تطمح لأن تجعل من الإتحاد الأوربي أحد أقوى أقطاب النظام الدولي، في مواجهة اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال تقوية اقتصادها فهو على رأس مقومات قوة الدول، لذا يهتم الإتحاد الأوربي برفع المنطقة المغاربية التي تغطي حوالي 20% من حاجاته النفطية^(*)، ويعتقد الخبراء أنه سيزيد استهلاك الإتحاد الأوربي للغاز الطبيعي في أفق عام 2020 بنسبة 3%²، إضافة إلى أن أهمية النفط المغاربي تكمن كذلك في قربها من القارة الأوربية وبالتالي سهولة نقله، هذا ويساعد الإتحاد الأوربي دول المغرب العربي على مدى قنوات نقل المحروقات، ففي 7 ماي 2005 وقعت صوناطراك مع الشركة النيجيرية NNPC عقدا حول وضع مخطط الطريق العابر للصحراء والذي يمتد من دلتا النيجر إلى الإتحاد الأوربي عبر الجزائر وطوله 4000 كلم، هذا المشروع هدفه نقل كمية تتراوح ما بين 18 إلى 25 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي في السنة.

*تعد الأسواق المغاربية أسواقا فنية استهلاكية بالدرجة الأولى تضم حوالي 100 مليون فرد³، لاسيما وأن المنتجات المغاربية لا تحض بميزة تنافسية، إضافة إلى عدم اكتفاء الأسواق المغاربية في بعض المنتجات الضرورية، لذلك ينظر الإتحاد الأوربي إلى الأسواق المغاربية مصرفا لمنتجاته، لذا يكثف الإتحاد الأوربي من العقود التجارية مع الدول المغاربية ليضعف من وتيرة المبادلات التجارية بينه وبين المغرب العربي، فأوروبا بشرائها لمنتجات النفط الدول المغاربية، تضمن عودة مداخيل النفط إلى خزائنها من خلال تصدير سلعا لأسواق هذه الدول، وهذا على قدر من الأهمية بالنسبة للدول المغاربية فالإتحاد الأوربي يحتل ثاني مرتبة فيما يخص تغطية عجز هذه البلدان فيما يخص تأمين بعض المنتجات الزراعية الأساسية⁴. يري "هنري رينو" "Henri Regnault" أنه في كل 10000 دولار من الدخل الخام لدول جنوب المتوسط 1300 دولار تستورد بها هذه الدول منتجات أوروبية⁵، حيث تسيطر الدول الأوربية على حوالي 65% إلى 75% من التجارة الخارجية لكل من تونس والجزائر والمملكة المغربية⁶.

*تعاني دول الإتحاد الأوربي من نقص في نسبة الشباب ومن ثم نقصا في اليد العاملة، فأغلب المجتمعات الأوربية تعاني من الشيخوخة، حيث يفوق عدد الشيوخ عدد الشباب في هذه الدول، وذلك على عكس ما هو

1-محمد صبري محسوب، مرجع سبق ذكره، ص.318.

2-Mokhtar, KHELADI, "Ce que le Maghreb peut apporter à l'Union Européenne", NOUREDINE, Abdi, Op, Cit, p.259.

3-Rémy, LEVEAU, "Etats-Unis_ Europe_ Maghreb, Nouveau champs de forces"
http://www.revue-lebanquet.com/pdf/a_0000291.pdf /31/1/2009

4-سمير أمين وفيصل ياشير: "البحر المتوسط في العالم المعاصر"، ترجمة، طريف عبد الله، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1988)، ص.25.

5-Khader, BICHARA, Op, Cit, p.87.

6-Aomar, BAGHZOUZ, "La rivalité américano-européenne", Abdenour, BENANTAR, Op, Cit, p.102.

الفصل الثاني: عوامل التنافس الأوروبي-الأمريكي في المغرب العربي

سائد في دول المغرب العربي، ففي الجزائر مثلا يوجد 11 شاب مقابل شيخ واحد، إضافة إلى أن نسبة النساء تفوق نسبة الرجال في أغلب الدول الأوروبية، ففي فرنسا مثلا توجد 105 امرأة مقابل كل 100 رجل. إضافة إلى أن نسبة النمو السكاني في تراجع مستمر ولا تزيد إلا بعوامل خارجية، فنسبة النمو الديمغرافي في إيطاليا وإسبانيا لا تتجاوز 0,12% وفي ألمانيا بلغت 0,15% وفي السويد 0,08%، ولهذا الوضع انعكاسات سلبية على الاقتصاد الأوروبي بسبب تناقص نسبة اليد العاملة، لذلك فإن أوروبا تعتمد على المغرب العربي كمصدر لليد العاملة¹، فرغم مكافحة دوله للهجرة غير الشرعية من الدول المغاربية، إلا أن المغاربة يملأون المصانع والحقول الأوروبية.

*إضافة إلى ما سبق يعمل الإتحاد الأوروبي على تكريس علاقات غير متكافئة مع تخومها الجنوبية (والحال ذاته مع تخومها الشرقية)² على غرار الأقطاب الاقتصادية الأخرى، فالولايات المتحدة الأمريكية تعمل على ربط أمريكا اللاتينية بمجموعة من الاتفاقيات، وتحضى اليابان بعلاقات خاصة و بلمتيازات في دول جنوب شرق آسيا، لذا فالإتحاد الأوروبي يريد موازنة هذه الأقطاب بربط إقتصادات تخومه الجنوبية والشرقية بمصالحه الاقتصادية.

*إضافة إلى الأهمية الاقتصادية للمغرب العربي، يعتبر الإتحاد الأوروبي المغرب العربي شريطا عازلا في وجه التهديدات الأمنية الآتية من إفريقيا جنـوب الصحراء لتعبر عبر المغرب العربي إلى أوروبا الجنوبية، و الدولة الحاجزة على حد تعبير "جون كريستوف روفان" "Jean Christophe Rufin" أو الدولة المحورية على حد تعبير "بول كندي" "Paul Kennedy"، هي دولة تقع جنوب البحر المتوسط على تماس مباشر مع دول شماله، وظيفتها امتصاص التوترات القادمة من الجنوب وإضعافها حتى لا تصل إلى دول الشمال، ومقابل هذا تستفيد من بعض الـ مساعدات التي تمكنها على أداء هذه الوظيفة، ومنه يمكن تلخيص دور الدولة الحاجزة وفائدتها بالنسبة للدول الأوروبية في عبارة واحدة: "ضمان استقرار دول شمال المتوسط"، لذا يدعم الإتحاد الأوروبي انخراط الدول المغاربية (ودول جنوب المتوسط عموما) في ترتيبات ومشاريع تصيغها بهدف منع تفاقم الإختلالات التي تشهدها هذه الدول وإيقاف انتشار آثارها إلى الدول الأوروبية³.

*يعد المغرب العربي العمق الاستراتيجي لجنوب أوروبا، ذلك أن هناك ترابط أمني بين المنطقتين بسبب التقارب الجغرافي بينهما، وحيث تعد منطقة المتوسط منطقة لا توازن وتوتر بين ضفتي المتوسط على حد تعبير "جون كريستوف روفان"⁴، كان لزاما على الإتحاد الأوروبي الاهتمام بقضية الأمن في المتوسط، حيث حيث يسخر الأوروبيون استراتيجيات متنوعة لمكافحة ديناميكيات الإختلالات التي تهدد أمنها واستقرارها

1-Mokhtar, KHELADI, "Ce que le Maghreb peut apporter à l'Union européenne", Nourredine, ABDI, Op, Cit, p.258.

2-سمير أمين وفيصل ياشير، مرجع سبق ذكره، ص.25.

3-مصطفى بخوش: "حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة"، مرجع سبق ذكره، ص.22.23.

4-المرجع السابق، ص.8.

الفصل الثاني:مواهل التنافس الأوروبي-الأمريكي في المغرب العربي

وذلك لأهمية قضية الأمن في المتوسط وحساسية دول الإتحاد الأوروبي لها، فقد شكل موضوع التهديدات الأمنية في المتوسط موضوعا للعديد من اللقاءات متعددة الأطراف بين الدول المتوسطية، منها المبادرة الفرنسية المسماة "عقد الأمن والاستقرار في المتوسط" والتي عرضتها في ندوة لافاليتا لكنها رفضت بسبب الخلافات العربية-الأوروبية والخلافات العربية-الإسرائيلية، لكنه تم الاتفاق حول هذه المبادرة لاحقا وتم تغيير تسميتها إلى "ميثاق الأمن والاستقرار في المتوسط" وتم عرضه في ندوة مرسيليا في نوفمبر 2000. تضمن الميثاق أهداف عديدة مجموعة منها متعلقة بالجوانب الأمنية، بحيث اتفق الشركاء على التعاون على مواجهة التحديات الأمنية العالمية، والاهتمام بترقية وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتي يهدد ضعفها استقرار الدول، كما نص الميثاق على ضرورة تشجيع وترقية مستلزمات الشراكة الأمنية، بما فيها جعل المتوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وضبط التسلح وتبني دبلوماسية وقائية في إدارة الأزمات وتشجيع التسوية القانونية للنزاعات، وهنا تم التشديد على تأسيس آلية أورو-متوسطية للدبلوماسية الوقائية، وتشجيع التعاون في مجال حفظ السلام في المتوسط¹، وقد لخص "شارل زورغيب" "Charles Zorgbibe" التهديدات الأمنية التي تثير مخاوف الإتحاد الأوروبي وتهدد استقراره في ثلاث تهديدات أساسية هي:

- تزايد نشاط الحركات الإسلامية في الدول المغاربية (ودول العالم العربي عموما) على إثر انتصار الثورة الإسلامية في إيران 1979، بحيث شكلت هذه الحركات أساسا للأزمات السياسية التي واجهت الدول المغاربية في عقد التسعينات²، فقد تسببت هذه الحركات في دخول الجزائر في دوامة من العنف غداة تعليق المسار الانتخابي في بداية التسعينات، إضافة إلى أن وجود مثل هذه الحركات جعل الدول الغربية تدعم بقاء الوضع القائم من خلال دعم أنظمة حكم شمولية حفاظا على الاستقرار في هذه الدول، من جهة أخرى شكلت هذه الحركات تهديدا لدول الإتحاد الأوروبي، حيث يعد وصول مثل هذه الحركات إلى السلطة خطرا على مصالحهم في المنطقة، لاسيما وأن أفكار هذه الحركات تقوم أساسا على معاداة الغرب وإبعاد تأثيراتهم الثقافية عن المنطقة.

يقوم التخوف الأوروبي من وصول الحركات الإسلامية إلى السلطة في الدول المغاربية على الأسباب

التالية:

- تهديد المصانع والشركات الأوروبية الناشطة في المغرب العربي، حيث تهدد بعض الحركات المعادية للغرب بضرب مواقع استثمارية أوروبية في الدول المغاربية.
- تراجع العلاقات التجارية مع هذه الدول، وانقطاع انبعاث المحروقات منها.
- انتشار النشاط الإرهابي للحركات الإسلامية المتطرفة إلى أوروبا، وزعزعة استقرارها، لذا اتبعت أوروبا بعض السبل لتفادي التوتر الناتج عن هذه الحركات منها:

1- عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص. 201.

2- Charles, ZORGBIBE, "La Méditerranée sans les Grands?", (Paris, Quadrige, 1st ed, 1997), p.177.

الفصل الثاني: عوامل التنافس الأوروبي-الأمريكي في المغرب العربي

*دعم بقاء الأنظمة الحليفة للدول الأوروبية والحامية لمصالحها على رأس السلطة في هذه الدول لتفادي الاضطرابات في المنطقة حتى وإن كانت شمولية.

*ضمان تواجد قوات عسكرية سريعة التدخل في منطقة المتوسط.

*دعم التنمية المستدامة في هذه الدول، لمنع نشوء حركات متطرفة في هذه الدول، هذه الحركات التي تجد مصادرها في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة.

*دعم الأمن الداخلي للدول المغاربية وتقوية قدراتها على مراقبة حدودها، لتفادي انتقال النشاطات الإرهابية لهذه الحركات إلى الدول الأوروبية¹.

كما أن ما جعل الحركات الإسلامية أحد أهم التهديدات الأمنية فيما بعد الحرب الباردة، هو استعمال

الحركات المتطرفة منها لوسائل عنيفة للتعبير عن مطالبها ومعارضة الأنظمة الحاكمة، ما جعل هذه الحركات المتطرفة مصدرا للإرهاب الدولي²، إضافة إلى أن النشاطات العنيفة للحركات المتطرفة قد ساهمت في تزايد عدد المهاجرين إلى الدول الأوروبية، فخلال الفترة الممتدة ما بين 1992-1996 أي في عز الأزمة الجزائرية، هاجر حوالي 400000 إطار جزائري من أطباء وتقنيين في الإعلام الآلي وفي مجالات أخرى إلى دول الإتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية³.

• إن من بين ما يؤرق الدول الغربية قضية انتشار أسلحة ذات تكنولوجيا عالية على التخوم الجنوبية للإتحاد الأوروبي، فقد افترض بعض المحللين أن الدول الأوروبية الجنوبية ستصبح مهددة في السنوات القليلة القادمة ومصوبة بصواريخ بالستية من قبل دول جنوب المتوسط⁴، لاسيما وأن البيئة الأمنية المغاربية تحفز الدول المغاربية على امتلاك أسلحة ذات تكنولوجيا عالية، من بين هذه التوترات النزاع بين الجزائر والمملكة المغربية حول قضية الصحراء الغربية، والسعي المستمر لتونس لضمان أمنها واستقرارها في وجه انتقال التوترات الداخلية لدول الجوار إليها خاصة تلك الناتجة عن الحركات الإسلامية المتطرفة، إضافة إلى خوفها من تلقي ضربة أولى من قبل ليبيا، خاصة وأن بينهما خلافات، إضافة إلى أن هناك تقارير صادرة عن وكالة الطاقة الذرية تفيد بامتلاك ليبيا لاحتياطات من أسلحة الدمار الشامل، كما أفادت هذه التقارير أن هناك نشاطات لإنتاج الطاقة النووية بالجزائر⁵.

الواقع أن ما يثير مخاوف الدول الأوروبية، هو ليس امتلاك هذه الدول لأسلحة ذات تكنولوجيا عالية، لكن يمكن إدراك هذه الظاهرة كتهديد في ربطها بواقع هذه الدول، التي شهدت العديد من التوترات

1-Racio Méndez, ALÉMAN, "La sécurité Méditerranéenne : L'OTAN est - elle la solution"

<http://www.nat.int/acad/fellow/98-00/mendez.pdf> /2/2/2009>

2-Bichara, KHADER, "L'Europe et la Méditerranée, géopolitique de la proximité", (Paris, L'Harmattan, 1994), p.90.91.

3-Yahia, ZOUBIR, "La politique étrangère américaine au Maghreb : constances et adaptations".

http://meria.idc.ac.il/journal_fr/2006/MERIA_fr_v1n1/3/7/2009

4-Ronald, ASMIS et autres, "La sécurité dans le bassin méditerranéen ; nouveaux défis et nouvelles tâches".

<http://www.nato.int/docu/revue/1996/9603-06.htm/31/1/2009>

5-Racio Méndez, ALÉMAN, "La sécurité Méditerranéenne : L'OTAN est - elle la solution".

<http://www.nat.int/acad/fellow/98-00/mendez.pdf> /2/2/2009>

الفصل الثاني:عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

1 السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وانتشار الفقر والبطالة وتعاقد نشاط الحركات الإسلامية المتطرفة وتوفر المناخ لتواجد فرع للقاعدة على أراضي هذه الدول، حيث تضعف قدرة الدول المغاربية على مراقبة حدودها وصحاريها الشاسعة، لذا فالتحدي الأساسي الذي تطرحه الأسلحة ذات التكنولوجيا العالية بالنسبة للدول الأوروبية هو إمكانية حصول منظمات إرهابية أو أي حركات معادية للمصالح الغربية على هذه الأسلحة، فقبل هذا التاريخ جاء في برنامج "الجهة الإسلامية للإنقاذ" أنه لا بد أن يمتلك العالم الإسلامي القنبلة النووية «الإسلامية»². في مواجهة هذا التهديد عملت أوروبا على منع هذه الدول من امتلاك هذا النوع من الأسلحة بشتى الطرق، فقد شجعت هذه الدول على الانضمام إلى الاتفاقات الدولية الخاصة بتنظيم امتلاك أسلحة الدمار الشامل، فضلا عن إدراج بنود حول هذا المجال في الاتفاقات التجارية -أو أيا كان موضوعها- التي تربط دول المغرب العربي بالإتحاد الأوروبي، إضافة إلى بعض القوانين التي يصدرها الإتحاد الأوروبي لتنظيم استيراد الأسلحة من الدول الأوروبية.

في هذا الإطار تبني الإتحاد الأوروبي قانون استيراد الأسلحة في جوان 1998، وقد تضمن هذه القانون شروطا لاستيراد الأسلحة:

* ضرورة استشارة الأمم المتحدة قبل بيع الأسلحة لهذه الدول.

* لا بد من صدور قرارات إيجابية حول حقوق الإنسان في هذه الدول.

* عدم وجود توتر أو نزاع مسلح داخل هذه الدول.

* عدم وجود توترات أو نزاعات بينية في الإقليم الذي تنتمي إليه هذه الدول، أي تميز هذه المنطقة بالأمن والاستقرار.

* شرط استيراد هذا السلاح من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة، أو محاربة الإرهاب³.

- **الانفجار الديمغرافي:** لا يعتبر النمو الديمغرافي تهديدا في حد ذاته بل أحد العوامل الضرورية في التنمية الاقتصادية، كما يعد أحد مقومات قوة الدول، لكنه يشكل أحد عوامل الأستقرار في بعض المناطق، كما في دول جنوب المتوسط، بحيث تعجز الدول ذات النسمة السكانية المرتفعة عن توفير الحاجات الأساسية للأفراد وهنا يصبح العامل الديمغرافي عاملا سلبيا يساهم في زيادة درجات الفقر في هذه الدول وتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فيها⁴، حيث سيبلغ عدد سكان المغرب العربي بحلول عام 2025 حوالي 140 مليون نسمة، وإذا أضفنا عدد سكان مصر فإنه يصبح 260 مليون نسمة، وإذا أضفنا سكان تركيا فإنهم

1-عبد اللطيف محمود: "الهجرة وتهديد الأمن القومي العربي"، (القاهرة: مركز الحضارة العربية، ط1، 2003)، ص.106.105.

2-Charles, ZORGBIBE, Op, Cit, p.180.

3-Racio Méndez, ALÉMAN, "La sécurité Méditerranéenne : L'OTAN est – elle la solution"
<<http://www.nat.int/acad/fellow/98-00/mendez.pdf> /2/2/2009>.

4-Ibidem, p.67.72.

الفصل الثاني:عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

سيتجاوزون 350 مليون نسمة، بينما لا يتجاوز عدد سكان الإتحاد الأوروبي اليوم 300 مليون نسمة^(*). إضافة إلى ما يطرحه الانفجار الديمغرافي من تحديات على المستوى الداخلي للمجتمعات المغاربية، يطرح هذا الوضع تحديا تاريخيا على دول جنوب أوروبا على حد تعبير "شارل زورغيب"، فقد اعتقد الصحفي الفرنسي "ألفرد سوفي" "Alfred Sauvy" أن موجة من المهاجرين ستغزو أوروبا من أحد المناطق التي تعاني أكبر التجارب الديمغرافية فشلا في التاريخ: دول جنوب المتوسط، والتي أطلق عليها الرئيس الجزائري الراحل "هواري بومدين" اسم "السلاح الديمغرافي"، في أحد خطبه عام 1974 حين قال أنه "لا توجد قنبلة نووية في العالم يمكن أن توقف انتقال مليارات البشر في يوم من الأيام من المناطق الفقيرة في العالم" إلى مناطق أكثر غنا².

لذا يصبح النمو الديمغرافي عالي الوتيرة في المغرب العربي تهديدا للإتحاد الأوروبي إذا ارتبط بأوضاع اجتماعية واقتصادية وسياسية متدهورة ما يدفع بسكان هذه الدول إلى الهجرة إلى دول تميزها الرفاهية الاقتصادية، وما يقلق الدول الأوروبية أكثر هي ثقافتهم المختلفة وما تطرحه من مشاكل إدماجهم في المجتمعات الأوروبية، ومستوياتهم الدراسية المنخفضة والمختلفة عن البرامج الدراسية في الدول الأوروبية³، كما أن حصول هؤلاء على مناصب شغل يعني وجود بطالين في الدول الأوروبية، مثلما جاء في البرنامج الانتخابي للرئيس الفرنسي الحالي "نيكولا ساركوزي" "Nicolas Sarkozy"، أن ثلاثة مليون عامل أجنبي في فرنسا=ثلاثة مليون بطال فرنسي. لاسيما وأن المهاجرين يشكلون حوالي 7% من الشعوب المحلية في الدول الأوروبية⁴، إضافة إلى ذلك هناك تقارير من الوكالات الأمنية الأوروبية تقول بأن أغلب عمليات الشغب وتخريب المرافق العامة في الدول الأوروبية يقوم بها المهاجرون المغاربة، ففي 500 بلدية أُحرقت حوالي 10000 سيارة وتم تخريب حوالي 350 مدرسة، وعام 2005 تجاوزت هذه العمليات 5000 عملية أغلبها كانت ضد مراكز الشرطة وحتى ضد أطباء الاستعجالات⁵.

أشار استطلاع للرأي نشرته صحيفة Le monde الفرنسية في نوفمبر 1989 أن 50% من الفرنسيين يخشون الإسلام، كما أثارت مجلة Le figaro موضوعا تحت عنوان "هل سنبقى فرنسيين بعد ثلاثين عام؟"، ونشرت مجلة أخرى موضوعا بعنوان "هل علينا أن نخشى الإسلام في فرنسا؟"، ما عبر عنه

1-Ronald, ASMIS et autres, "La sécurité dans le bassin méditerranéen; nouveaux défis et nouvelles tâches" <<http://www.nato.int/docu/revue/1996/9603-06.htm/31/1/09>>

(*) إن تزايد عدد سكان المغرب العربي يطرح تحديا مزدوجا، فسواء بالنسبة لدول المغرب العربي أو بالنسبة لدول الإتحاد الأوروبي، فهي تهديد وإشكال متعدد الأبعاد، فهذه الزيادة ستفرض اضطرابات اجتماعية واقتصادية وسياسية في الوقت الذي لم تتحقق فيه نتائج التنمية الاقتصادية والسياسية.
2-Charles, ZORGBIBE, Op, Cit, p.180.

3-Racio Méndez, ALÉMAN, "La sécurité Méditerranéenne : L'OTAN est – elle la solution" <<http://www.nat.int/acad/fellow/98-00/mendez.pdf> /2/2/2009>.

4-Jean François, TROIN, Op, Cit, p.13.

5-Yves, LACOSTE, "Géopolitique de la Méditerranée", (Paris, Armand Colin,2006), p.112.

الفصل الثاني: عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

"بشارة خضر" حين قال "أن ما يقلق الأوروبيين أكثر من الهجرة هو الخطر الإسلامي"¹ ما يدل على الصورة السلبية التي يحملها الأوروبيون عموما والفرنسيون خصوصا عن الإسلام والمسلمين².

يعتقد المحلل الإسباني "خوان أنطونيو ساكولوجا" "Juan A. Sacolaja" أن النمو السكاني في شمال إفريقيا قضية خطيرة يجب أن تعد لها أوروبا العدة مستشهدا في موقفه هذا برأي وزير الخارجية الفرنسي حين قال: "إذا لم نساعد بلدان شمال إفريقيا على مواجهة الانفجار السكاني فإن شمال إفريقيا سيحل بيوتنا" ويضيف بقوله: "لا يمكن بأي حال من الأحوال مساعدة بلدان نامية هكذا كرما وحسن أخلاق ولكن يجب على الإتحاد الأوروبي أن يتحرك للدفاع عن مصالحه"³، لذلك فرض الإتحاد الأوروبي قيودا على الهجرة إلى دوله منذ انعقاد اتفاقية ماستريخت 1992 لمواجهة ظاهرة الهجرة، وذلك بعد تفكك الإتحاد السوفيتي واعتماد دول الإتحاد الأوروبي على اليد العاملة الآتية من تخومه الشرقية⁴، كما مول الإتحاد الأوروبي برامج التنمية في دول شمال إفريقيا ومساعدة هذه الدول على حل مشكلة المديونية واحتواء الآثار السلبية الناتجة عن إجراءات التكيف الهيكلي في هذه الدول، ومحاربة ظاهرة الفقر والبطالة عبر تشجيع الاستثمارات في هذه الدول لتوفير فرص الشغل للبطالين، ومن ثم إنهاء أسباب انتقالهم إلى الضفة الأخرى بحثا عن فرص العمل⁵، وهذا وفق نهج تعاوني بين الطرفين، كما تساعد الدول الأوروبية الدول المغربية بمعدات ودورات ودورات تكوينية لعناصر أجهزتها الأمنية المحلية في مجال مراقبة شواطئها وردع محاولات الهجرة غير الشرعية إلى الدول الأوروبية.

*بالإضافة إلى هذه التهديدات تدعم دول الإتحاد الأوروبي دول المغرب العربي لمراقبة حدودها مع دول الساحل الإفريقي، لمنع انتقال شبكات الجريمة المنظمة، كتجارة المخدرات وتجارة البشر وغيرها، حيث يشكل المغرب العربي معبرا لهذه الشبكات باتجاه أوروبا وباقي أنحاء العالم.

2- المصالح الأمريكية في المغرب العربي:

بعد انتهاء الحرب الباردة بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تهتم بوضع ترتيب جديد للنظام الدولي، في غياب أحد أقطابه: الإتحاد السوفيتي، كما اهتمت باحتلال الريادة على سلم ترتيب القوى في هذا النظام⁶، ولتكريس هذه المكانة بادرت الولايات المتحدة ببسط هيمنتها على الأقاليم الفرعية للنظام الدولي بغض النظر عن كونها جزءا من مناطق النفوذ التقليدي لحلفائها الغربيين، لاسيما وأنه لم يعد هناك ما يبرر وحدة الغرب على القدر الذي كانت عليه خلال الحرب الباردة (التحالف الغربي ضد خطر الانتشار الشيوعي)، وبذلك

1-بشارة خضر: "جيوبوليتيك الديمغرافيا المتوسطية"، ميشال كابرون، مرجع سبق ذكره، ص.182.181.

2-المرجع السابق، ص.46.

3-مصطفى بخوش: "الرؤية الأوروبية للبعد الأمني في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة"، مرجع سبق ذكره، ص.23.

4-عبد اللطيف محمود، مرجع سبق ذكره، ص.22.

5-مصطفى بخوش: "حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة"، مرجع سبق ذكره، ص.116.115.

6-إسماعيل دبش: "مقاربة واقعية للعولمة"، رسالة جامعة سطيف، ع1، (جانفي 2004)، ص.55.

الفصل الثاني: عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

دخلت الولايات المتحدة مرحلة منافسة حلفائها الغربيين على مستعمراتهم التقليدية¹، هذا الاهتمام بأقاليم لم تكن من قبل ضمن نطاق النفوذ الأمريكي يرجعه "جوزيف أوف" "Joseph Off" إلى خصائص القوى المهيمنة والتي لها مصالح تمتد عبر كل النظام الدولي، إضافة إلى أن قوتها تفوق قدرات منافسيها بهامش كبير إلى درجة انعدام منافس جاد أمامها على عدة مستويات²، إضافة إلى تحقيقها لمستويات نمو عالية على عدة مستويات، فهي دولة متقدمة في المجال التكنولوجي، كما أنها عنصر فاعل في المبادلات التجارية العالمية، فضلا عن الانتشار الواسع لأفكارها وفلسفتها في النظام السياسي وتنظيم المجتمع، وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، كما لا يمكن التغاضي عن تطورها في المجال العسكري، لذا فإن المقاربة الأمنية الأمريكية تزوج بين القوة اللينة والصلبة Hard power مع إعطاء الأولوية لهذه الأخيرة، وقد جاء ذلك في مجلة New York Times ضمن مقال نشر بتاريخ 28 مارس 1999 عالج إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة، والذي جاء فيه أن اليد الخفية في السوق لا يمكن أن تعمل جيدا دون الذراع الخفية فـ"ماك دونالد" "Mc Donald" لا يمكن له تحقيق أرباح دون التعاون مع "دوغلاس" "Douglas" الذي اخترع الطائرة الحربية ف15 F15، هذا يدل على أن الولايات المتحدة الأمريكية لتكرس هيمنتها على المستوى العالمي لا بد أن تعمل على تقوية اقتصادها ومجالها العسكري في الوقت نفسه، كما يجب أن تجعل لثقافتها نوعا من القبول في الدول والأقاليم الفرعية الأخرى³. تلخص "كوندوليزا رايس" "C.Rice" المبادئ التي تقوم عليها المقاربة الأمنية الأمريكية في مقال لها في مجلة Foreign Affaires، حيث أكدت من خلاله أن مرتبة المهيمن للولايات المتحدة الأمريكية تستلزم:

1-بناء القدرة العسكرية الأمريكية، لاسيما وأن ها قد تراجعت خلال فترتي حكم الرئيس الأمريكي " بيل كلينتون" "Bill Clinton".

2-تعزيز النمو الاقتصادي عبر إرساء نظام مالي مستقر والترويج لفكرة التبادل التجاري الحر خاصة في العالم الغربي، ونشر القيم والمبادئ السياسية التي تميز الأنظمة الديمقراطية.

3-تقوية علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع حلفائها ومع الدول التي تتبنى قيمها ومبادئها، ومشاركتهم للولايات المتحدة الأمريكية في عبء نشر السلم والحرية والازدهار ، وإقامة علاقات عميقة مع فواعل في طريق البروز واحتلال مكانة دولية مهمة، ما سيجعلهم حلفاء مستقبليين للولايات المتحدة في مجال إقامة نظام دولي قائم على الأسس الليبرالية.

1-عبد الإله بلقزيز، مرجع سبق ذكره، ص.46.

2-السيّد أمين شلبي: "الولايات المتحدة الأمريكية...صعود أم انحدار"، السياسة الدولية، م.43، ع.173، (جويلية 2008)، ص.221.

3-Samir, AMIN, "L'hégémonie des Etats-Unis et l'effacement du projet européen", (Paris, l'Harmattan, 2000), p.21,22.

الفصل الثاني:عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

4-التعامل بصور حاسمة مع الدول المارقة والداعمة للجماعات الإرهابية الساعية إلي امتلاك أسلحة الدمار الشامل¹، هذا الهدف الذي تبلور أكثر بعد أحداث 11 سبتمبر حيث شنت الولايات المتحدة حربا على الإرهاب الدولي، عبر تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

5-دعم وتقوية الروابط مع ما أطلق عليه المحلل السياسي " كيشور مهوباتي " "KISHOR Mahbubani" "الديمقراطيات الإستراتيجية" "Strategic democracies" وذلك بغرض الترويج للديمقراطية في جوار الولايات المتحدة الأمريكية²

*تتمحور المصالح الأمريكية في المغرب العربي أساسا حول المكاسب الاقتصادية، حيث تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على مراقبة الموارد الطاقوية وحمايتها من أجل ضمان تدفقها إليها وتفادي حدوث أزمة نفطية أخرى على غرار الصدمة البترولية التي وقعت في السبعينات والتي كانت لها انعكاسات سلبية على الإقتصادات الغربية، لذا تحرص الولايات المتحدة على الاستثمار في هذا القطاع في كل من الجزائر وليبيا اللّتين تحتويان على احتياطات نفطية معتبرة، إضافة إلى نوعيته الجيدة وإلى قربه من سطح الأرض ومن الموائى وبالتالي قلة تكاليف استخراجة ونقله³، كما تزود الجزائر وحدها الولايات المتحدة بحوالي نسبة تتراوح ما بين 19% و 17% من احتياجاتها في الغاز الطبيعي⁴. إضافة إلى المحروقات، تستغل الولايات المتحدة معادن المنطقة، فهي تهتم بالحصول على فوسفات المملكة المغربية وتونس، وحديد موريتانيا، إضافة إلى اليد العاملة حيث تعمل الولايات المتحدة على تشجيع الهجرة إليها خاصة في أوساط النخبة المثقفة⁵.

*لم تقتصر النظرة الأمريكية للمغرب العربي على المنظور الاقتصادي والسياسي ، فقد امتدت إلى اعتبار المغرب العربي منطقة ذات موقع استراتيجي حيوي بالنسبة لمصالحها من وجهة نظر عسكرية، والواقع أن هذه النظرة الإستراتيجية حية للمنطقة هي التي أسست للاهتمام الأمريكي بالمنطقة خلال الحرب العالمية الثانية وخلال الحرب الباردة⁶، وحتى بعد انتهاء الحرب الباردة لم يفقد المغرب العربي أهميته الإستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لذا بادرت بعقد اتفاقات ثنائية متعددة المجالات مع دوله، والتي كان الهدف المعلن منها دعم التنمية الشاملة في المنطقة لضمان الاستقرار فيها، بينما الهدف الحقيقي منها تأمين المصالح الأمريكية في المنطقة⁷، ولعل هذا ما يفسر تدخلها في قضية الصحراء الغربية، وفرض نفسها كطرف فيه.

1- عمرو عبد العاطي: "إعادة التفكير في المصلحة القومية الأمريكية"، السياسة الدولية، ع، 174، (أكتوبر 2008)، ص.25.

2-Kishor, MAHBUBATI, "The case against the west", Foreign affairs, (may/june 2008, volume 87, N 3), p.6.

3-Louisa, DRIS-AIT HAMADOUCHE, "Les relations Algéro-Américaine sous le prisme du terrorisme", Abdenour, BENANTAR, Op, Cit, p.170.

4- Habib, BOULARES, "La Tunisie- l'USA et l'Union du Maghreb Arabe" pour "Emerging Tunisia2005" <http://www.maghrebarabe.org/admin_files/EmergingTunisia2005.pdf /12/2/2009>

5- عبد الإله بلقزيز: "الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي: من الاهتمام الإستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي"، مرجع سبق ذكره، ص.42.

6-Yahia, ZOUBIR, "American policy in the Maghreb :The conquest of a new region ?".

<http://www.realinstitutioelcano.org/wps/portail/rielcano_eng/Content?wcm_GLOBAL8CONTEXT=elcano_in/dt13-2006/15/10/1009>

7-Sami, MEKKI, "La stratégie américaine en Méditerranée".

<<http://www.confluences-méditerranée.com/v2/ING/pdf/31/1/2008>>

الفصل الثاني:مواهل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

*يكتسي المغرب العربي أهمية إستراتيجية بالنظر إلى موقعه بمحاذاة البحر الأبيض المتوسط، حيث تكمن أهمية المتوسط كمعبر للموارد الطاقوية المتواجدة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، إضافة إلى أهميته كمعبر استراتيجي للقوات البحرية الأمريكية، وأحد نقاط الارتكاز الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية لأنه معبر للوصول إلى مناطق حيوية للمصالح الأمريكية، إضافة إلى أنه مجال لتطبيق عمليات عسكرية زمن الحرب، وكذا عمليات المراقبة، هذا التعريف الإستراتيجي للبحر المتوسط يعكس الإستراتيجية الأمريكية التي تقوم على تأمين خطوط الاتصالات البحرية، وربطها بالمصالح الأمريكية¹، كما أن التواجد العسكري الأمريكي في البحر المتوسط له وظيفة حامية ودعم عند الحاجة للقوات البرية الأمريكية المتواجد في القواعد الأمريكية على مستوى القارة الإفريقية. هذا الطموح للسيطرة على البحار الداخلية كان منذ القديم، حيث عملت الإمبراطوريات الكبرى على السيطرة على البحار الداخلية لضمان طرق المواصلات، وكذا للسيطرة على ضفاف هذه البحار.

*إدخال المنطقة المغاربية في التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب الدولي، ما كان له انعكاس سلبي على مجتمعاتها، حيث صارت هذه الدول تنتهك حقوق الإنسان تحت مسوِّغ محاربة الإرهاب، فقد زاد اهتمام الولايات المتحدة بالمغرب العربي منذ تسعينات القرن الماضي، أي لدى تنامي الحركات الإسلامية في المنطقة و انعدام الاستقرار السياسي خاصة في الجزائر ، وقد زاد الاهتمام الأمريكي بالمنطقة في مجال محاربة الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001²، رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية قد دعمت إقامة انتخابات تعددية وحررة في الجزائر وبالتالي لم تعارض وصول حزب إسلامي إلى السلطة بما أنه وصل إليها بطريقة ديمقراطية³، لاسيما وأن دول المنطقة تحكمها حكومات ضعيفة وغير قادرة في أغلب الأحيان على مراقبة كل إقليمها، ما يجعلها عرضة للهجمات والنشاطات الإرهابية⁴. تستخدم الدول المغاربية ورقة مكافحة الإرهاب كورقة ضاغطة على الولايات المتحدة من أجل تحقيق بعض المنافع⁵، فالجيش الجزائري مثلا يدعم فكرة إقامة علاقات عسكرية مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وذلك للحصول على مساعدات من هذه الفواعل في شكل معدات حربية وللاستفادة كذلك من التكوين لعناصر الجيش. ومما سبق يتبين أن

1-سمير أمين: "منطقة المتوسط-الخليج في إستراتيجية الهيمنة الأمريكية وفي أزمة الشرق الأوسط"، سمير أمين وآخرون، "قضايا إستراتيجية في المتوسط"، مرجع سبق ذكره، ص.62.

2-Dorothee, SCHMID, "La Méditerranée dans les politiques extérieures de l'Union Européenne: quel avenir pour une bonne idée ? ", Pierre, CONESSA, "La sécurité international sans les états?", La revue international et stratégique, (printemps 2003, N, 43), p.31.

3-Rémy, LEVEAU, "Etats-Unis_ Europe_ Maghreb, Nouveau champs de forces".

< http://www.revue-lebanquet.com/pdf/a_0000291.pdf /31/1/2009>

4-Yahia, ZOUBIR, "American policy in the Maghreb :The conquest of a new region ?".

<http://www.realinstitutioelcano.org/wps/portail/rielcano_eng/Content?wcm_GLOBAL8CONTEXT=/elcano_in/dt13-2006/15/10/1009>

5-Abdenour, BENANTAR, "Les initiatives américaines (MEPI,GME/BMENA) et le Maghreb", Op, Cit, p.44.

الفصل الثاني:عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

المغرب العربي يشكل أهمية بالغة بالنسبة للولايات المتحدة في مجال محاربة الإرهاب ، مقارنة بالمجال الاقتصادي حيث أن الأهمية الاقتصادية للمغرب العربي تعد جزءا من أهمية الشرق الأوسط ككل¹.

*إن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المغرب العربي —ي يشكل وسيلة للضغط على الإتحاد الأوروبي، وهذا في إطار التنافس بينهما على المستوى الدولي²، خاصة بعد مسار برشلونة وما حققته الدول المغاربية من امتيازات في إطار زيادة الاستثمارات وفتح الأسواق المغاربية على المنتجات الأوروبية³، وكذا زيادة تعقيد نسيج قنوات نقل المحروقات إلى أوروبا ، وذلك في سبيل الحد من النفوذ الأوروبي في المنطقة للدلالة على انتهاء عهد تقاسم مناطق النفوذ في العالم ، وأن النظام الدولي قد دخل مرحلة جديدة يميزها السعي الأمريكي إلى الهيمنة على التفاعلات الدولية وتصدر سلم القوى فيه، من خلال الهيمنة على الأقاليم الفرعية فيه.

لذا تولى الولايات المتحدة الأمريكية في تواجدها على الساحة المغاربية تواجدا على أبواب الإتحاد الأوروبي الذي صار ينافسها في مناطق نفوذها ، فقد وقّع الإتحاد الأوروبي اتفاقيات تبادل حر مع المكسيك⁴ والشيلي ودول الميركوسور Mercosur من أجل موازنة النفوذ الأمريكي في المغرب العربي.(الميركوسور إتحاد جمركي أنشأته كل من الأرجنتين والبرازيل والأوروغواي والباراغواي عام 1991 وانضمت إليه فنزويلا عام 2006، بحيث شكلت دوله سوقا مشتركة عام 1995).

*تهدف الولايات المتحدة إلى الترويج للفكر الليبرالي، من خلال نشر الديمقراطية ورفع شعارات احترام حقوق الإنسان، وخلق نخب موالية لها وحامية لمصالحها في المنطقة، والترويج لاقتصاد السوق وأهمية الاستثمارات الأجنبية في محاربة البطالة وتحسين القدرة الشرائية للأفراد ومحاربة مسببات التوترات الاجتماعية والسياسية، وعلى هذا الأساس شجعت إدارة "بوش" عمليات التكييف الهيكلي في هذه الدول⁵. كما أن الترويج لثقافتها يجعل من أفكارها وسياساتها مقبولة في دول المنطقة.

*تعمل الولايات المتحدة على جعل المغرب العربي أحد حلفائها ومدعمي سياساتها في الشرق الأوسط، ما أبرزه الموقف المغربي من الحصار الأمريكي على العراق والحرب عليها لاحقا، والحياد المغربي إزاء التعديت الإسرائيلية على القانون الدولي وارتكاب المجازر في حق الشعب الفلسطيني⁶.

*إضافة إلى ما سبق تعمل الولايات المتحدة على توطيد علاقاتها بالمغرب العربي في مجال الاستثمار والتبادل التجاري، وإزالة الحواجز الجمركية بين الدول المغاربية بل بين دول الشرق الأوسط والمغرب

1-Abdenour, BENANTAR, "Regain d'intérêt américain pour le Maghreb: quelque réflexions préliminaires", Abdenour, BENANTAR, "Les Etats-Unis et le Maghreb, Regain d'intérêt ?", Op, Cit, p.6.

2-مصطفى بخوش: "حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة"، مرجع سبق ذكره، ص.65.

3-Aomar, BAGHZOUZ, "La rivalité américano-européenne", Abdenour, BENANTAR, Op, Cit, p.101.

4-Tahar, HAROUN, Op, Cit, p.82.

5- Abdenour, BENANTAR, "Les initiatives américaines (MEPI,GME/BMENA) et le Maghreb", Op, Cit, p.16.

6- Abdenour, BENANTAR, "Regain d'intérêt américain pour le Maghreb: quelque réflexions préliminaires", Op, Cit, p.7.

الفصل الثاني:عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

العربي ككل بهدف توحيد الأسواق التي للولايات المتحدة فيها حضور، فالسوق المغربي سوق فتي¹، ويضم حوالي 100 مليون مستهلك². لذا تطمح الولايات المتحدة من خلال المشاريع والاتفاقات التجارية مع الدول المغربية (وغيرها) لتوسيع دائرة مصالحها³.

*تخشى الولايات المتحدة الأمريكية من انتشار التهديدات الأمنية الموجودة في الشرق الأوسط الكبير إلى إسرائيل وحتى إلى أراضيها، فلا يمكن إهمال الاتفاقيات التعاونية بين الولايات المتحدة والمغرب العربي، في مجال محاربة الإرهاب -خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر- ومكافحة الانتشار النووي وكذا الجريمة المنظمة حفاظا على أمن إسرائيل القريبة من المنطقة المغربية، ولا بد من الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تحارب هذه الظواهر على المستوى الدولي⁴. إضافة إلى تلك التهديدات، تعمل الولايات المتحدة على الحفاظ على أسعار معقولة للمحروقات، بحيث يعد تزايد أسعار البترول أحد المشاكل الأساسية التي تعزم الولايات المتحدة الأمريكية على معالجتها⁵، لاسيما وأن البترول ليس له أسعار ثابتة بل بحيث ترتفع هذه الأسعار من حين لآخر، ما حدث ما بين عامي 1999 و2000.

هذه النظرة الأمريكية وكذا الأوروبية للمغرب العربي انعكست على مستوى حلف شم -ال الأطلسي، حيث يعتبر هذا الحلف البحر الأبيض المتوسط خطا جديدا للأزمات في مواجهة التحديات الإستراتيجية الجديدة لما بعد الحرب الباردة والتي تهدد أمن الإتحاد الأوروبي وخاصة دوله الجنوبية، فحسب الإستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي هناك قوسين للأزمات يهددان أمن الإتحاد الأوروبي: يمتد القوس الأول من شمال أوروبا إلى البلقان عابرا بألمانيا وروسيا، ويمر القوس الثاني عبر شمال إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط إلى الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا⁶.

1-Yahia, ZOUBIR, "La politique étrangère américaine au Maghreb : constances et adaptations".

⟨http://meria.idc.ac.il/journal_fr/2006/MERIA_fr_v1n1/3/7/2009⟩

2-Aomar, BAGHZOUZ, "La rivalité américano-européenne", Abdenour, BENANTAR, Op, Cit, p.101.

3-Abdenour, BENANTAR, "Les initiatives américaines (MEPI,GME/BMENA) et le Maghreb", Op, Cit, p.16.

4-مصطفى بخوش: "حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة"، مرجع سبق ذكره، ص.65.

5-Tahar, HAROUN, Op, Cit, p.89.

6-Ronald, ASMIS et autres, "La sécurité dans le bassin méditerranéen ; nouveaux défis et nouvelles tâches".

⟨http://www.nato.int/docu/revue/1996/9603-06.htm/31/1/09⟩

المطلب الثاني: آليات تحقيق مصالح الطرفين في المغرب العربي.

لتحقيق الأهداف المتوخاة من التواجد على الساحة المغاربية ، وفرت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي مجموعة من الآليات، ما يلاحظ عليها أنها كانت متزامنة مع بعضها البعض ما يؤكد التنافس الموجود بين القوتين على احتلال موقع متميز في المنطقة.

1-آليات الإتحاد الأوربي:

خصص الإتحاد الأوربي مجموعة من الآليات في إطار المبادرات التي اقترحتها لتقوية علاقات الشراكة مع دول جنوب المتوسط، سواء تمثلت هذه المبادرات في الاتفاقيات الثنائية مع دول جنوب المتوسط كل على حدا، أو تمثلت في الأطر التعددية بين الإتحاد الأوربي ودول جنوب المتوسط.

لقد تبنى الإتحاد الأوربي العديد من الآليات لتحقيق أهدافه في المغرب العربي لعل أبرزها اتفاقيات الشراكة التجارية مع دول المنطقة، والتي اتخذت مسار الشراكة بعد انتهاء الحرب الباردة وصارت أحد أولويات دول الإتحاد الأوربي، على عكس فترة الحرب الباردة ، حيث كانت للمجموعة الأوربية أولويات أهم من هيكلة وبناء علاقات مع دول المغرب العربي، كإهتمامها بمسار التكامل الأوربي، وباحتواء المد الشيوعي في أوروبا. أما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتحقيق الدول الأوربية لمرتبة متقدمة في سلم التكامل، بدأت أوروبا تهتم بقضايا توثيق علاقاتها مع تخومها بل وهيكلة هذه العلاقات، هذه الأخيرة التي قامت على فكرة الشراكة ، أي أنه قد تم استبدال ثنائية مانح/مستقبل بثنائية من الشركاء المتكافئين، حيث تم تجاوز مرحلة المساعدات إلى مرحلة الاعتماد على الإمكانيات والقدرات الذاتية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة لكافة أطراف الشراكة.

*اتفاقيات الشراكة الثنائية:

-اتفاقية الشراكة الأورو-تونسية: تعدّ تونس أول بلد مغاربي وعربي يوقع اتفاقية شراكة مع الإتحاد الأوربي، وكان ذلك بتاريخ 12 أفريل 1995، وقد سارت المفاوضات بشكل طبيعي (باستثناء الخلاف الذي وقع بين الطرفين حول زيت الزيتون) لأن تونس قد استهلّت مسيرتها نحو اقتصاد السوق منذ ثمانينات القرن الماضي، لذا لم يوجد أي تعارض بين أساسيات الاقتصاد التونسي وبنود هذه الاتفاقية التي هدفت إلى إصلاح الاقتصاد التونسي وتحديثه تمهيدا لإنشاء مجال للتبادل الحر في أفق عام 2010.

جاءت الاتفاقية الأورو-تونسية في 96 بندا، تمحورت أهمها حول:

*تحرير المنتجات الصناعية خلال الإثنتا عشرة سنة المقبلة، باستثناء تفضيلي لص الح بعض المنتجات التونسية التي استثنيت، كبعض الأنسجة التي أخضعت لقيود طوعية غير إلزامية، كما أن الاتفاقية لم تنص على التحرير الكامل للتجارة، لكن الجانب الزراعي سيكون محل إعادة نظر في أفق عام 2000.

الفصل الثاني: عوامل التنافس الأوروبي-الأمريكي في المغرب العربي

*إن التعاون الاقتصادي والمالي بين تونس والإتحاد الأوروبي سيتطور ليؤدي في النهاية إلى رفع مستوى إنتاجية وفعالية بعض الشركات والمشاريع، حتى تتكيف مع أساسيات اقتصاد السوق، ومن أجل تحفيز عملية الاندماج الأفقي بين الدول المغاربية.

*تخفيض الرسوم الجمركية من نسبة 20% إلى 80% على المنتجات الزراعية التونسية الأخرى.

*أما في المجال الاجتماعي فقد تم الاتفاق بين الطرفين على المجالات التي تستوجب التعاون، كالسيطرة على حركات الهجرة، إعادة دمج وتأهيل المهاجرين غير الشرعيين في بلدانهم الأصلية¹.

*تشجيع الاستثمارات الأجنبية بتونس.

*دعم عملية التدريب الحرفي الذي يهدف إلى تكييف اليد العاملة مع التكنولوجيات الحديثة وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة².

-اتفاقية الشراكة الأورو-مغربية: في الواقع ترجع العلاقات التجارية بين الإتحاد الأوروبي والمملكة المغربية إلى أفريل 1994، حين دعا مجلس الوزراء الأوروبي اللجنة الأوروبية إلى إجراء مفاوضات مع المملكة المغربية، لكن هذه المفاوضات قد تعثرت بسبب انتهاكات حقوق الإنسان وبسبب المضاعفات التي شهدتها قضية الصحراء الغربية. وبنفس الطريقة ردت المملكة المغربية على الإتحاد الأوروبي بتجميد اتفاقية الصيد البحري والتي تعد حيوية لإسبانيا، لذا تجاوز الإتحاد الأوروبي انتقاداته الموجهة لأوضاع حقوق الإنسان في المغرب الأقصى واستأنفت المفاوضات، لكنها فشلت بسبب عدم الاتفاق حول استيراد المنتجات الزراعية واتفاقية الصيد، حينها قرّر الإتحاد الأوروبي تقديم بعض التنازلات في المجال الزراعي، كما تم التوصل إلى تسوية قضية الصيد، وتم التوقيع على الصيغة النهائية للاتفاقية بتاريخ 26 فيفري 1996، والتي صادق عليها البرلمان المغربي في بداية شهر جويلية من السنة نفسها، ودخل حيز التنفيذ في جانفي 1997. جاء في الاتفاق ما يلي:

خفض تدريجي لحقوق الصيد يمس كل أنواع الأسماك، ما بين 10% إلى 40% إلى غاية 30 نوفمبر 1999، وتحصل المملكة المغربية على تعويض مالي قدره 450 مليون إيكو^()، 121 مليون منها موجهة لتطوير قطاع الصيد في المغرب الأقصى و 16 مليون مخصصة للبحث العلمي في المجال نفسه، و 8 مليون مخصصة للتأهيل الحرفي لقطاع الصيد³.

*إنشاء منطقة تجارة حرة بين المملكة المغربية والإتحاد الأوروبي وذلك بالإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية، ودخول المنتجات المصنعة المغربية للسوق الأوروبية المشتركة دون قيود ما عدا المنتجات

1-بشارة خضر: "الحوار الاقتصادي العربي-الأوروبي: نشأته..حاضره..مستقبله"، ميشال كابرون، مرجع سبق ذكره، ص، 78.79.

2-لعجال محمد لمين أعجال، مرجع سبق ذكره، ص.194.

3-بشارة خضر: "الحوار الاقتصادي العربي-الأوروبي: نشأته..حاضره..مستقبله"، ميشال كابرون، مرجع سبق ذكره، ص. 79.80.

الفصل الثاني: عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

النسجية، والتي ستخضع صناعتها لإعادة هيكلة لاكتساب قدرة تنافسية مع المنتجات النسيجية المتواجدة في السوق الأوروبية.

*مساعدة المملكة المغربية على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، عبر إقامة إصلاحات اقتصادية.

*الإعفاء التدريجي للرسوم الجمركية المفروضة على واردات مواد التجهيز، بنسبة 6% إلى غاية إلغائها النهائي بحلول عام 2010.

*التعاون بين الطرفين في مجال تحديث وإنشاء البنى التحتية المساعدة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة المغربية.

*التعاون في المجال الاجتماعي بهدف تحسين ظروف العمل والمستوى المعيشي للسكان ، بغية التخفيف من ضغط الهجرة غير الشرعية إلى دول الإتحاد الأوروبي.

-اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية: كانت الجزائر آخر دولة مغاربية تدخل في اتفاقية شراكة مع الإتحاد الأوروبي، فرغم أن مفاوضات الشراكة قد بدأت عام 1996، إلا أنها توقفت نتيجة الأوضاع الأمنية المتدهورة التي مرت بها الجزائر في عقد التسعينات، وقد استأنفت عام 2000 وتمت في 17 جولة بين الطرفين، ليتم التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي بتاريخ 2001/12/19، والتي دخلت حيز التنفيذ عام 2005¹. احتوت اتفاقية الشراكة على 110 مادة و6 بروتوكولات و6 ملاحق.

تطرقت اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية كغيرها من اتفاقيات الشراكة مع الدول المغاربية الأخرى إلى مواضيع متعلقة بالميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فقد ركزت على أهمية تبني آلية فتح سوقها على السوق العالمية كونها أحد آليات الإصلاح الاقتصادي والتوجه نحو تبني النهج الليبرالي ، كما شددت على أهمية الحوار السياسي لضمان التقارب السياسي بين المجتمعات والشعوب وتفعيل دور المجتمع المدني، وترقية حقوق الإنسان.

نصت هذه الاتفاقية على عدة بنود أهمها:

*التنقل الحر لرؤوس الأموال.

*المبادرة الحرة في مجال الخدمات.

*تقوية التعاون الاجتماعي والثقافي والمالي وحتى في مجال العدالة².

*تهيئة الجزائر للدخول في مجال التبادل الحر الأورو-متوسطي، وذلك بالإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية إلى غاية عام 2010 كحد أقصى.

1-لعجال محمد لمين أعجال، مرجع سبق ذكره، ص.195.

2-Mohamed-Tahar, HAMADA, "Système commercial multilatéral et intégration économique régionale : Le cas d'association Algérie-Union européenne", Azzouz, KERDOUN et Farouk, NÉMOUCHI, Op, Cit, p.64.

الفصل الثاني: عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

*فتح السوق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية.

*دعم القطاع الخاص للاستثمار، وإصلاح القطاع الزراعي والصناعي.

*تخفيض الرسوم الجمركية للمواد الأولية والمواد نصف المصنعة خلال خمس سنوات من بداية تنفيذ الاتفاقية.

*القيام بإصلاحات شاملة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية على الاستثمار في الجزائر، وذلك بدعم مالي من قبل الإتحاد الأوروبي.

إضافة إلى ذلك تم التطرق إلى قضايا اجتماعية وثقافية، منها قضية المرأة والهجرة وإصلاح النظام التربوي، إضافة إلى إصلاح المجال القضائي¹.

دخلت ليبيا مسار الشراكة الأورو-متوسطة متأخرة، وذلك لأنها كانت تحت طائلة العقوبات الاقتصادية والحصار الدولي، لكنها صارت عضوا مشاركا في مسار برشلونة عام 1999².

*الاتفاقيات متعددة الأطراف:

مشروع برشلونة: جاء مسار برشلونة كنتاج لسلسلة من المتغيرات، منها موجة الإقليمية وتشكل أقطاب اقتصادية جهوية، وألوية المجال الاقتصادي على المجالات الأخرى فيما بعد الحرب الباردة، إضافة إلى ذلك يعد مسار برشلونة نتاج التصورات الأمنية لدول ضفتي البحر الأبيض المتوسط، (أو بالأحرى كان هذا المشروع نتاج التصورات الأمنية لدول أوروبا الجنوبية) حيث ترى دول جنوب أوروبا أن دول شمال إفريقيا تشكل مصدرا لتهديد أمنها واستقرارها³، خاصة وأن واقع التدفق المتتالي لموجة الهجرة غير الشرعية من دول القارة الإفريقية عموما يفرض نفسه بشدة⁴، أما على مستوى التنافس على المكانة الدولية كان هذا المشروع الأوروبي بمثابة تأكيد على أن المنطقة كانت ولا تزال محمية أوروبية، وذلك في مواجهة الطموح الأمريكي المتزايد للعب دور أكبر على المستوى الدولي بعد انهيار الإتحاد السوفيتي⁵، أما السبب المباشر لصياغة مشروع برشلونة فقد كان فشل السياسة المتوسطة للمجموعة الأوروبية.

أقر المجلس الأوروبي مشروع الشراكة الأورومتوسطية في دورته المنعقدة في إيسن ESSEN الألمانية في ديسمبر 1994، فقد تم التحضير لها خلال ثلاث لقاءات انعقدت على التوالي في التواريخ التالية: أول

1- لعجال محمد لمين أعجال، مرجع سبق ذكره، ص. 197 .

2-ANDREAS, Marchetti, "La politique européenne de voisinage".

<http://www.ifri.org/files/Cerfo/Ndc_45_Marchetti.pdf /10/2/2009>.

3-Azzouz, KERDOUN, "Le partenariat politique et de sécurité en méditerranée : quel bilan ?", Azzouz, KERDOUN et Farouk, NÉMOUCHI, "Euro-méditerranéen :Le processus de Barcelone en question", (Algérie, Dar El Houa, 2004), p.14.15.

4-إبراهيم حماد: "اتفاقيات التعاون الأمني العربي-الأوروبي(رؤية مستقبلية)", "العلاقات العربية الأوروبية حاضرها ومستقبلها"، مرجع سبق ذكره، ص.173.

5-ادريس الكنبوري: "بعد عشر سنوات ماذا حقق مشروع برشلونة".

<[http:// www.islamonline.net](http://www.islamonline.net)/14/1/2010>

الفصل الثاني:عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

لقاء انعقد ما بين 5 و6 أكتوبر، وانهقد اللقاء الثاني ما بين 24 و25 أكتوبر، و كان ثالث لقاء ما بين 13 و15 نوفمبر من عام 1994¹، ووضع المجلس الأوربي في قمته المنعقدة بـ: إيسن تصورا شاملا للعلاقات مع دول جنوب المتوسط²، فالصيغة التي جاء بها المشروع تضمنت مجالات متعددة ولم تقتصر على المجال الاقتصادي فحسب مثلما كانت عليه السياسات المتوسطة السابقة للمجموعة الأوروبية، فقد عالجت وثيقة برشلونة إشكالية الأمن في المتوسط من منظور شامل متعدد الأبعاد.

خلال اجتماع 27 دولة في ندوة برشلونة المنعقدة بتاريخ 14-15 نوفمبر 1995، تمت مناقشة إعلان برشلونة في إطار متعدد الأطراف (رغم أنه كان قد أنجز بطريقة أحادية الجانب أي من قبل المجموعة الأوروبية فقط بدون مشاركة دول الضفة الجنوبية للمتوسط)، وقد جاء في الوثيقة أن الشراكة بين ضفتي المتوسط ستكون في عدة مجالات:

***الشراكة الأمنية والسياسية:** والهدف من الشراكة في هذا المجال هو إقامة منطقة مشتركة للسلام والاستقرار في حوض المتوسط، وذلك من خلال توثيق التعاون الأمني بين الأطراف، وتنسيق السياسات لمحاربة المخاطر المشتركة، والقيام بإصلاحات سياسية³، هذا بالإضافة إلى الالتزام بالمواثيق الدولية في مجال احترام حقوق الإنسان وحرياته السياسية التي تكفلها دولة القانون.

-**الشراكة الاقتصادية والمالية:** والهدف الأساسي منها هو إنشاء منطقة للتبادل الحر في أفق 2010، حيث تزول كل القيود الجمركية، وتعتبر الخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص بحرية عبر الحدود، علما أن لكل هذا انعكاسات ايجابية على المستوى الاقتصادي المحلي، فهي أحد محفزات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وأحد وسائل تحسين مستوى المعيشة⁴ وذلك من خلال توفير مناصب الشغل، إضافة إلى مساعدة دول جنوب المتوسط على حل أزمة المديونية، وإدخال إصلاحات هيكلية على المؤسسات الاقتصادية لهذه الدول، وتعديل منظومتها القانونية لجلب الاستثمارات الخارجية⁵، وقد خصّ الإتحاد الأوربي لتحقيق هذه الأهداف آلية مالية تمثلت في برامج ميدا للدعم المالي وقد كانت قيمة أول حصة في إطار هذا البرنامج للفترة الممتدة ما بين 1995 حوالي 11 مليار إيكو، إضافة إلى مساعدات "البنك الأوربي للتنمية" والتي تأخذ شكل قروض.

1-مصطفى بخوش: "حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة"، مرجع سبق ذكره، ص.67.

2-علي محافظة: "فرنسا والوحدة العربية 1945-2000"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2008)، ص.343.

3-ادريس الكنبوري: "بعد عشر سنوات ماذا حقق مشروع برشلونة".

<<http://www.islamonline.net/14/1/2010>>

4-علي محافظة، مرجع سبق ذكره، ص.344.

5-ادريس الكنبوري، "بعد عشر سنوات ماذا حقق مشروع برشلونة".

<<http://www.islamonline.net/14/1/2010>>

الفصل الثاني: عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

*الشراكة الاجتماعية والثقافية: في هذا المجال يتعاون الأطراف بغرض مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والفساد، إضافة إلى الاهتمام بنشر الديمقراطية والترويج لحماية حقوق الإنسان، وإشراك المجتمع المدني في النشاطات المدنية والسياسية والثقافية¹.

بعد المؤتمر التأسيسي لمشروع برشلونة انعقدت مؤتمرات أخرى:

-مؤتمر لافالينا بمالطا، حيث اجتمع وزراء خارجية 27 دولة ما بين 15 و16 أبريل 1997، وقد فشل هذا المؤتمر بسبب رفض إسرائيل لصيغة السلام المقترحة.

-مؤتمر باليرمو بإيطاليا بتاريخ 3 و4 1998 بحضور وزراء خارجية 27 دولة.

-مؤتمر شتوتغارت بألمانيا، انعقد بتاريخ 15 و16 أبريل 1999.

-مؤتمر مرسيليا المنعقد ما بين 15 و16 نوفمبر 2000، لم يحضر هذا المؤتمر كل من وزير خارجية سوريا ولبنان احتجاجا على المواقف الأوروبية من القمع والإبادة الإسرائيلية لإخماد انتفاضة الأقصى التي انطلقت في 28 سبتمبر 2000.

-مؤتمر بروكسل 2001.

-مؤتمر فالنسيا الذي انعقد ما بين 22 و23 من عام 2002. جاء في هذا المؤتمر فكرة إنشاء برلمان أورو-متوسطي والاستثمار في مجال محاربة الإرهاب في جنوب وشرق المتوسط².

الواقع أن دول الإتحاد الأوروبي قد هدفت من مشروع الشراكة الأورومتوسطية إلى مواجهة التحديات النابعة من هذه المنطقة، مع التركييز على الوسائيل اللينة لمحاربة حركيات عدم الاستقرار غير العسكرية، (كالهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة والإرهاب... وغيرها)، أي أن الإتحاد الأوروبي من خلال هذا المشروع والمشاريع المماثلة له يهدف إلى إنشاء مجال جيو-سياسي جديد خالي من التهديدات الأمنية، ما أطلق عليه ضمن إعلان برشلونة "منطقة أوروبية-متوسطية من السلام والاستقرار"³. كما هدفت الدول الأوروبية من خلال هذا المشروع إلى خلق مجال اقتصادي تابع له مثلما هناك مجالات اقتصادية تابعة لأقطاب النظام الدولي لكالولايات المتحدة الأمريكية واليابان⁴، إضافة إلى ذلك تهدف الدول الأوروبية من هذا المشروع إلى الوقوف في وجه الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت تعمل على ضم المنطقة المغاربية إلى مجال نفوذها⁵.

لاقي هذا المشروع معارضة من قبل بعض الدول المتوسطية من جهة، ومن قبل بعض المتغيرات الواقعية من جهة أخرى، حيث عارضت كل من الجزائر وسوريا، الطرح الأوروبي لمشروع إنشاء مجال

1-علي محافظة، مرجع سبق ذكره، ص.334.

2-Azzouz, KERDOUN, "Le partenariat politique et de sécurité en méditerranée :quel bilan ?", Azzouz, KERDOUN et Farouk, NÉMOUCHI, Op, Cit, p.18.20.

3-عدنان السيد حسين، مرجع سبق ذكره، ص.135.

4-Fath-Allah, OUALAALOU, "Le développement du Maghreb répond aux intérêts des sociétés européennes". <www.ifri.org/17/8/2009>

5-Hayéte, CHÉRIGUI, "Maghreb et Machrek dans la politique étrangère de la France depuis l'après-guerre du Golfe".

<http://www.revue-lebanquet.com/pdfs/a-0000200.pdf?qid=sdx_9&code=/31/1/2009>

الفصل الثاني: عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

أورو-متوسطي للتبادل الحر، حيث يتضمن إنشاء هذا المجال فتح أسواق دول جنوب المتوسط في وجه المنتجات الأوروبية، في حين لا يوجد دخول حـر لمنتجات دول جنـوب المتوسط إلى الأسواق الأوروبية، خاصة منها المنتجات الزراعية وكذا النسيجية. من جهة أخرى يعد مشروع التبادل الحر انتقائي، حيث يتضمن المشروع الانتقال الحر للبضائع والخدمات ورؤوس الأموال في حين تقصى الموارد البشرية من¹.

لقد ركزت وثيقة المشروع على محاربة الإرهاب بشكل جعلها تبدو محور الشراكة، بيد أنه كان لا بد من التركيز على كيفية نشر الديمقراطية وإرساء بناها وهيكلها وكذا مساعدة هذه الدول على التنمية الاقتصادية، وهذا كفيل مع الزمن على إنهاء مسببات ظاهرة الإرهاب في هذه الدول².

لم يتوصل مشروع الشراكة الأورومتوسطية إلى إيجاد صيغة متكافئة للتعاون والتنسيق بين طرفيه من جهة وبين دول جنوب المتوسط من جهة أخرى قبل عام 2010، بل وأنه قبل حلول هذه السنة أطلق الإتحاد الأوروبي مشروعاً آخر اعتبره دعماً لمسار برشلونة، واستدراكاً لبعض نقائصه، هو:

سياسة الجوار *Politique de voisinage* (2003): والتي تم من خلاله التأكيد على الأهداف الأساسية لمشروع برشلونة، فقد أقرت الوثيقة مبدأ الاختلاف بين الشركاء، فلكل شريك شروط وأولويات خاصة به متوافقة مع أوضاعه^(*)، ومن هنا يوضع سلم للشراكة حيث يعرف الشركاء أنفسهم عبر أولوياتهم الخاصة بهم.

إضافة إلى ذلك فقد تم ربط المساعدات والتسهيلات التي يقدمها الإتحاد الأوروبي لدول جنوب المتوسط بمدى الإنجازات المحققة في مجال الإصلاحات الاقتصادية في هذه الدول (المشروطة الإيجابية)، من بين هذه الشروط: إصلاح مجال العدالة والأمن وقد تم تخصيص آلية مالية لإصلاح مجال العدالة ونظام البوليسوحده عبر ثمانية مشاريع قدرت الحصص الإجمالية لها بـ 127 مليون أورو. كما تم التركيز على إقامة وتقوية مؤسسات دولة القانون التي تضمن إرساء أسس الديمقراطية والتي في إطارها تكفل الحقوق والحريات الأساسية للأفراد³.

لم تأتي سياسة الجوار بجديد فيما يخص الأهداف الكبرى، فقد تم من خلالها التركيز على الأهداف الأساسية التي نصت عليها وثيقة برشلونة وهي:
*إقامة منطقة مشتركة للسلم والأمن.

1-مصطفى بخوش: "حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة"، مرجع سبق ذكره، ص.102.101.96.

2-Racio Méndez, ALÉMAN, "La sécurité Méditerranéenne : L'OTAN est – elle la solution".

3-Mohamed, TOZY, "Le Maroc à l'épreuve de l'Islam globalisé", Jean, DUFOURCQ et Laure BORGOMANO-LOUP, "Le Maghreb stratégique", (Rome, Research Branch, 2005), p.43.44.

4-<http://www.ism.ethz.ch/ism/Digital-Library/Publications/Detail/3/7/2009>

الفصل الثاني: عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

*التنمية الاقتصادية عبر إقامة منطقة تبادل تجاري حر بحلول عام 2010 بين دول الإتحاد الأوروبي وإثني عشر دولة من جنوب وشرق المتوسط.

*تحقيق التقارب بين شعوب المنطقة المتوسطية عبر التحوار الثقافي من خلال هياكل المجتمع المدني¹.

رغم ما حاوله الإتحاد الأوروبي من استدراك لنقائص المشروع الأورو-متوسطي من خلال سياسة الجوار، إلا أن هذه السياسة قد باءت بالفشل هي الأخرى، لذا فقد لجأ الإتحاد الأوروبي إلى صياغة مشروع جديد تمثل في:

-الإتحاد من أجل المتوسط **Union Pour La Méditerranée**: أطلقت فكرة إنشاء هذا المشروع خلال مؤتمر روما الذي عقدته كل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا بتاريخ 20 ديسمبر 2007، والذي صدر عنه "نداء روما" الذي دعا زعماء الدول المتوسطية إلى مؤتمر يتم عقده في باريس في جويلية 2008، للحوار حول أسس ومبادئ الإتحاد المتوسطي.

انعقدت القمة التأسيسية للإتحاد المتوسطي في 13 جويلية 2008، حيث ناقشت الدول المشاركة في القمة وهي 43 دولة متوسطية، مواضيع حول البيئة والطاقة والأمن الغذائي والحماية المدنية والحوار السياسي، أكد الأعضاء في البيان الختامي للقمة، على أن هذه المبادرة تشكل آلية مهمة في مواجهة التهديدات الأمنية المشتركة التي تواجهها المنطقة الأورومتوسطية ككل، كالإرهاب والجريمة المنظمة والتطرف وتدهور الوضع البيئي... وغيرها، كما تم التأكيد على الدور الفاعل للمجتمع المدني والسلطات المحلية والإقليمية والقطاع الخاص في تنفيذ أهداف هذه المبادرات، إضافة إلى التأكيد على استكمال مسيرة التحديث السياسي والالتزام الكامل باحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

تمحورت أهم أهداف هذا المشروع حول الأفكار التالية:

*دعم التقارب بين الشركاء عن طريق تطوير مشاريع جديدة ملموسة ذات بعد إقليمي.

*رفع المستوى السياسي لعلاقة الإتحاد الأوروبي بشركائه المتوسطيين، و دعم عملية تقاسم المسؤولية في إطار العلاقات متعددة الأطراف، وتعزيز المشاركة في اتخاذ القرارات بين الأعضاء.

*إطلاق مشاريع كبرى ملموسة موحدة ذات بعد إقليمي تكون مفتوحة لكل الشركاء.

*إقامة مشاريع إقليمية مهمة تتمحور حول إزالة التلوث في المتوسط، وتطوير الطرق السريعة البحرية والبرية وتشكيل شبكة متوسطية للحماية المدنية والوقاية من الكوارث الطبيعية.

*البحث عن طاقات بديلة، والعمل على إعداد خطة لاستغلال الطاقة الشمسية.

*الاهتمام بتطوير قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وعقد علاقات تعاونية بين جامعات الدول المتوسطية، وإنشاء جامعة أورو متوسطية.

*دعم الشركات الصغرى والمتوسطة، وتمويلها من قبل القطاع الخاص ومساهمات من موازنة مؤسسات مالية دولية ومنظمات إقليمية¹.

الفصل الثاني:عوامل التنافس الأوروبي-الأمريكي في المغرب العربي

لتنفيذ أهداف هذه المبادرات خصص الإتحاد الأوروبي آليات مالية أهمها :

-برنامج ميدا **MEDA program**: الهدف منه إرساء قيم التعاون بين دول الإتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط، وهو موجه أساسا لتمويل إصلاحات هيكلية اقتصادية واجتماعية. تم الإتفاق على بعث هذا المشروع خلال اجتماع المجلس الأوروبي المنعقد بتاريخ 23 جويلية 1996، بحيث يقدم الإتحاد الأوروبي بموجب هذا البرنامج مساعدات اقتصادية واجتماعية لدول جنوب المتوسط في إطار الشراكة الأوروبيةمتوسطية.

تم تعديل هذا البرنامج عام 2000 حيث خصص الإتحاد الأوروبي للفترة الممتدة ما بين 1996 و2000 مبلغ 5 مليار أورو، وبعد تعديله عام 2000 (ميدا 2) خصص له حوالي 5350 مليون أورو للفترة الممتدة ما بين 2000 و2006. بموجب هذا البرنامج يلتزم الإتحاد الأوروبي بمنح مساعدات مالية وتقنية لدول جنوب المتوسط التالية: الجزائر وقبرص ومصر وإسرائيل والأردن ولبنان ومالطا والمغرب وسوريا وتونس والسلطة الفلسطينية وتركيا.

تأخذ تمويلات برنامج ميدا أشكالا متعددة، فقد تكون في شكل مساعدات تقنية أو دورات تكوينية أو ملتقيات أو تبادل معلوماتي أو مشاريع استثمارية.

فقد تكون هذه التمويلات إما:

*منح لتمويل بعض النشاطات والمشاريع التي تخدم أهداف الشراكة الأورو-متوسطية.

*رؤوس أموال يقدمها البنك الأوروبي للاستثمار لتقوية القطاع الخاص.

*خفض نسبة الفوائد على القروض التي يقدمها البنك الأوروبي للاستثمار بنسبة 3%.

توجه المبالغ المالية التي يخصصها الإتحاد الأوروبي في إطار برنامج ميدا إلى قطاعات محددة، خدمة لأهداف الشراكة الأورو-متوسطية، ومن بين هذه القطاعات:

-دعم الاستقرار السياسي والديمقراطية، وذلك لضمان سلامة الاستثمارات الأوروبية في هذه الدول.

-إنشاء مجال تبادل تجاري حر أورومتوسطي، وتطوير التعاون الاقتصادي والاجتماعي.

يوجه الإتحاد الأوروبي جزءا من حصص برنامج ميدا إلى المجال الاقتصادي، وذلك لدعم مسارات

التحول الاقتصادي والتحديث السياسي والاجتماعي في دول جنوب البحر المتوسط لذا يدعم برنامج ميدا

النشاطات التالية:

-نشاط الشركات الصغرى والمتوسطة، وخلق مناصب شغل.

-فتح الأسواق المحلية على السوق الدولية.

-تشجيع الاستثمارات والتعاون بين مصانع الدول الشركاء، إضافة إلى تشجيع التبادل التجاري بين الشركاء.

-تحسين البنى الاقتصادية والأنظمة المالية والضريبية.

1-محمد صالح المسفر: "الإتحاد الأوروبي وأبعاد مشاريعه المتوسطية"، مرجع سبق ذكره، ص.135.

الفصل الثاني:عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

على المستوى الاجتماعي يدعم برنامج ميذا الدخول في مسار تنمية مستدامة من خلال:

- مشاركة المجتمع المدني والرأي العام في مسار التنمية.

- تطوير الخدمات الاجتماعية (الصحة والتعليم والسكن...).

- العمل على حماية البيئة وتحسين ظروفها.

- الترويج للتبادل الثقافي والعلمي بين الشباب في الدول الشريكة.

أما على مستوى التعاون الإقليمي فيدعم برنامج ميذا:

- تطوير الهياكل التعاونية الإقليمية بين الدول المتوسطة والإتحاد الأوربي.

- إقامة البنى التحتية الضرورية للتبادل التجاري بين دول المجال الأورو-متوسطي¹.

- الآلية الأوروبية للحوار والشراكة : افتتحت هذه الشراكة نشاطها في 1 جانفي 2007 وقد جاءت نتيجة

لتعديلات أجرتها المفوضية الأوروبية بشأن برنامج ميذا، كان الهدف من هذه الآلية - مثل سابقتها- دعم

التنمية المستدامة والتقريب بين الشركاء، وتقدر قيمة موازنة هذه الآلية بحوالي 12 بليون أورو خلال الفترة

الممتدة ما بين 2007 و2013. جاءت هذه الآلية في إطار "سياسة الجوار الأوروبية".

-برنامج الحوار بين الأقاليم : خصص الإتحاد الأوربي جزءا من المعونات لدعم العلاقات بين الأقاليم من

جهة ومن جهة أخرى لدعم العلاقات ما بين دول الإقليم الواحد. قُدرت المبالغ المخصصة ضمن هذا البرنامج

بحوالي 523,9 مليون أورو للفترة الممتدة ما بين عامي 2007 و2010.

-آلية الحوار للاستثمار : تتكفل هذه الآلية بتمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة بين الشركاء، خاصة

منها مشاريع الطاقة والبيئة والمواصلات، وقد قُدرت القيمة المالية المخصصة لهذه الآلية ب حوالي 700

مليون أورو للفترة الممتدة ما بين 2007 و2013.

-المساعدة الفنية وتبادل المعلومات TAIEX: تختص هذه الآلية بتوفير المشورة السياسية والقانونية في

إطار توثيق التعاون والتقارب بين الشركاء، وقد جاءت في إطار سياسة الجوار الأوروبية.

-التسهيلات الأورو متوسطة للاستثمار والشراكة FEMIP: تضم هذه الآلية مجموعة الوسائل الخاصة

بتدخل البنك الأوربي للاستثمار بهدف التنمية الاقتصادية في دول جنوب المتوسط ، وقد قدرت مخصصاته

المالية بحوالي 8,5 مليار أورو للفترة الممتدة ما بين أكتوبر 2002 وديسمبر 2008.

ب-آليات الولايات المتحدة الأمريكية:

كرست الولايات المتحدة -هي الأخرى- آليات لتحقيق مآربها في المغرب العربي، جاءت في شكل

مشاريع تخص دول المنطقة ككل أو ضمن اتفاقيات ثن -ائية بينها وبين كل واحدة دول المنطقة كل على

حدا، إضافة إلى آليات ذات طابع أمني عسكري جاءت في إطار الناتو، ما عُرف بالحوار الأطلسي.

1-"MEDA programme".

<http://europa.eu/legislation_summaries/external_relations/relations_with_third_countries/mediterranean_partner_countries/r15006_fr.htm /15/1/2010>

***الاتفاقيات الثنائية:**

عملت الولايات المتحدة على ربط دول المنطـقة بالعديد مـن الاتفاقيات التجارية والأمنية العسكرية، فتجاريا بعثت الولايات المتحدة "الاتفاقيات الإطار في مجال التجارة والاستثمار" Trade and Investment Framework Agreement والتي كان الهدف منها تسهيل الوصول إلى أسواق الدول المنضمة إلى هذا النوع من الاتفاقات، ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات التجارية الأخرى التي تربط الطرفين ، كما تحضر لمراحل أكثر تعقيدا من الشراكة في المجال الاقتصادي مثل اتفاقيات التبادل الحر، كما تدعم هذه الإتفاقية انضمام الدول الأعضاء فيها إلى منظمة التجارة الدولية¹، وقد جاءت الإتفاقيات الثنائية بين الولايات المتحدة ودول المغرب العربي في هذا الإطار.

-العلاقات التجارية الأمريكية-الجزائرية: عرفت العلاقات الأمريكية-الجزائرية تطورا ملحوظا منذ جويلية 2001، حيث وقعت الدولتان اتفاق إطار حول التجارة والاستثمار، الهدف من هذا التعاون هو زيادة وتيرة المبادلات بين الدولتين وإتاحة فرص الاستثمار للشركات الأمريكية في الجزائر خاصة في قطاع الطاقة، كما تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تنويع مجالات استثماراتها في الجزائر، كالقطاع المالي والمنتجات الصيدلانية والاتصالات، ورغم هذا تبقى الاستثمارات الأمريكية خارج قطاع النفط ضعيفة وذلك بسبب ضعف مستوى الإصلاحات الاقتصادية، والبنى التحتية، رغم ذلك تعد الولايات المتحدة الأمريكية أول مستثمر مر في الجزائر بحوالي 4,1 بليون دولار، في حين لا تتجاوز الاستثمارات الفرنسية في الجزائر سوى 500 مليون دولار في قطاع الطاقة².

زادت أهمية المغرب العربي أكثر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وذلك في إطار محاربة الإرهاب الدولي، حيث شكل المغرب العربي أحد جبهات الحرب الدولية على الإرهاب، الصلبة، هنا تزايدت أهمية الجزائر في السياسة الأمريكية حيث شكلت مصدرا لعدم الاستقرار في المنطقة، مع إمكانية انتقال عوامل انعدام الاستقرار إلى باقي دول المغرب العربي، وقد تُرجم ذلك في شكل زيارات متبادلة بين كبار المسؤولين في البلدين ففي مارس 2001 زار مدير الشرطة الفدرالية الأمريكية "لويس فريك" "Louis Freek" الجزائر ليعرض على الأجهزة الأمنية الجزائرية مساعدات تمثلت في دورات تكوينية ومعدات في مجال مكافحة شبكات القاعدة في المغرب العربي، وقد وافقت الجزائر على الانضمام إلى التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب³.

-العلاقات التجارية الأمريكية-المغربية: يعد المغرب الأقصى الشريك التجاري الأول من بين الدول المغربية، فقد تم عقد أول اتفاق تجاري بينهما عام 1974، كما وقع البلدان اتفاقية تبادل حر في مارس

1-Tahar, HAROUN, Op, Cit, p.80.81.

2-Yahia, ZOUBIR, "La politique étrangère américaine au Maghreb: constances et adaptations".
<http://meria.idc.ac.il/journal_fr/2006/MERIA_fr_v1n1/3/7/2009>

3-Ibidem.

الفصل الثاني: عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

2004 هذا الاتفاق جاء في إطار مشروع الشروق الأوسط الكبير. كانعكاس لهذه الاتفاقيات¹ فقد سجلت زيادة مستمرة في نسبة السلع التي تصدرها الولايات المتحدة الأمريكية إلى المغرب الأقصى فقد زادت عام 2004 بحوالي 12% عما كانت عليه عام 2003 وبحوالي 28% عما كانت عليه عام 1994²، وقد وقعت المملكة المغربية مع الولايات المتحدة العديد من الاتفاقات التجارية الهدف منها هو تقوية العلاقات التجارية بين الطرفين.

عام 2004 وقع الطرفان على اتفاقية تجارة حرة، دخلت حيز التنفيذ في جانفي 2006، وقد طلبت الولايات المتحدة من المملكة المغربية عدم إدخال إقليم الصحراء الغربية ضمن نطاق الاتفاق، لأن الكونغرس الأمريكي يدعم إجراء استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية من جهة وحتى لا تصطدم المغرب مع الجزائر من جهة أخرى.

في نوفمبر 2003 أعلن الرئيس الأمريكي " جورج بوش " أن الولايات المتحدة ستعمل على تقوية علاقاتها مع المملكة المغربية في مجال التنمية الاقتصادية والتعاون العسكري، بهدف محاربة الإرهاب الدولي، وعام 2004 صارت المملكة المغربية حليف استراتيجي غير عضو لحلف الناتو، هذه المرتبة تضمن للمملكة تسهيلات ومساعدات في المجال العسكري، كما تشترط تثبيت قواعد عسكرية أمريكية على الأراضي المغربية، ما يعني دخول المملكة المغربية تحت المظلة الأمنية الأمريكية³. وقد حصلت المملكة المغربية عام 2005 على مساعدات قدرها 58 مليون دولار ما يعادل 81,8% من إجمالي المساعدات المقدمة للدول المغاربية الوسطى الثلاث، وذلك لمحاربة الإرهاب ومكافحة الهجرة غير الشرعية⁴.

-العلاقات التجارية الأمريكية-التونسية: دخلت تونس في علاقات تجارية مع الولايات المتحدة منذ تسعينات القرن الماضي، فمنذ ذلك التاريخ توافدت الاستثمارات الأمريكية على تونس، لاسيما وأن التقارير الأمريكية حول الاقتصاد التونسي كانت إيجابية، فقد اعتبرت تونس مثالا لدول المنطقة المغاربية في ما يخص سرعة وتيرة الإصلاحات ومسار الانفتاح على السوق الدولية وعلمانية النظام السياسي ومكانة المرأة ونجاح سياسة الحد من النمو الديمغرافي، إضافة إلى نجاح النظام الحاكم في إدماج الحركات الإسلامية المعتدلة، وردع الحركات الإسلامية المتطرفة عن الإخلال بالاستقرار الداخلي للدولة⁵.

-العلاقات التجارية الأمريكية-الليبية: بعد قرار مجلس الأمن برفع العقوبات الموقعة عليها في ديسمبر 2003، بدأت الشركات والمصانع الأجنبية تتوالى عليها للاستثمار في مجال المحروقات، وهي موجودة في

1-Claude, GÉRARD, Op, Cit, p.242.

2-Tahar, HAROUN, Op, Cit, p.78.

3-Louisa, DRIS-AIT HAMADOUCHE, "Les relations Algéro-Américaine sous le prisme du terrorisme", Abdenour, BENANTAR, Op, Cit, p.172.

4-Yahia, ZOUBIR, "American policy in the Maghreb :The conquest of a new region ?".

<http://www.realinstitutioelcano.org/wps/portail/riecano_eng/Content?wcm_GLOBAL8CONTEXT=/elcano_in/dt13-2006/15/10/1009>

5-Yahia, ZOUBIR, "La politique étrangère américaine au Maghreb : constances et adaptations".

<http://meria.idc.ac.il/journal_fr/2006/MERIA_fr_v1n1/3/7/2009>

الفصل الثاني: عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

حوالي 15 موقع عبر أنحاء البلاد (عام 2005)¹، ومن بين الدول التي عقدت اتفاقيات مع ليبيا، الولايات المتحدة الأمريكية التي أبرمت معها اتفاقيات متنوعة المجالات، كما انضمت ليبيا إلى البرنامج الأمريكي الذي وجهته لمنطقة الساحل الإفريقي من أجل مكافحة النشاط الإرهابي فيها، لاسيما وأن هذه المنطقة هي مجال لنشاط عناصر القاعدة².

يوضح الجدول التالي نوعية وتواريخ الاتفاقيات التي انضمت إليها دول المغرب العربي الأوسط.

الجدول رقم 6: الاتفاقيات الثنائية الأمريكية-المغربية. (بتصرف)

| الدولة | نوع الاتفاق | تاريخ التوقيع عليه |
|------------------|-------------|--------------------|
| المملكة المغربية | TIFA | 1954 |
| | ALE | 2004 |
| | BIT | 1991 |
| تونس | TIFA | 2002 |
| | BIT | 1993 |
| الجزائر | TIFA | 2002 |
| | SPG | 1993 |

La source : Tahar, HAROUN, Op, Cit, p.82

TIFA : الاتفاق الإطار الخاص بالتجارة والاستثمار. Trade and Investment Framwork Agreement.

ALE : اتفاق التجارة الحرة. Accord de Libre-Echange

BIT : اتفاقية الاستثمار الثنائية. Bilateral Investment Treaty

من خلال معطيات هذا الجدول، نلاحظ أن الولايات المتحدة ربطت إقتصادات المنطقة بمجموعة من الاتفاقيات غداة انتهاء الحرب الباردة مباشرة، لكن ذلك لم ينفي وجود علاقات بينها وبين بعض الدول المغربية.

***المبادرات متعددة الأطراف :** أهم المبادرات التي جاءت بصدد تقوية علاقات التعاون مع دول المغرب العربي ما يلي:

- مشروع الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا. Middle East and North Africa MENA.
- مبادرة إيزنستات. Eizenstat Initiative.
- مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط. Middle East Partenership Initiative MEPI.
- مجال التبادل التجاري الحر: أمريكا/الشرق الأوسط Zone de Libre-échange Amérique/Moyen-Orient.

-**مشروع الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا MENA:**

1- Claude, GÉRARD, Op, Cit, p. 237.

2- Ibidem, p, 240.

الفصل الثاني: عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

ترجع فكرة إنشاء نظام إقليمي شرق أوسطي إلى اتفاقيات أوسلو، بحيث كانت هناك رغبة أمريكية وإسرائيلية في إنشاء سوق مشتركة ومجال تبادل حر في المنطقة، وذلك بهدف إدماج إسرائيل فيها، ما يفسر عزوف الدول العربية عن المشاركة في هذه المبادرة حيث ينظرون لهذا المشروع على أنه قد يحقق هيمنة إسرائيلية اقتصادية إضافة إلى تفوقها العسكري على دول الشرق الأوسط، فضلا عن كونه يهدف إلى إرغام الدول العربية على التطبيع مع إسرائيل، بمجرد انضمامها إلى هذا المشروع.

انعقدت أول قمة لهذه المبادرة بالدار البيضاء في أكتوبر 1994، والتي تم من خلالها التأكيد على التعاون بين القطاع الخاص والدولة وتشجيع التبادل الحر وإزالة كل الحدود في التعامل مع إسرائيل، كما دعت هذه القمة إلى إنشاء بعض الهياكل لتقوية التعاون بين أطراف هذه الشراكة منها بنك إقليمي وغرفة تجارية إقليمية. وفي قمة عمان 1995 تم التأكيد على إقامة الهياكل التي جاء بها مؤتمر الدار البيضاء. خلال قمة القاهرة تم ربط حصول إسرائيل على امتيازات اقتصادية بمدى ليونة مواقفها في مسار السلام، فقد جاءت هذه القمة في سياق إقليمي ميزه تعثه مسار السلام في الشرق الأوسط. أما قمة الدوحة 1997، فقد تميزت بمقاطعة عربية وذلك رغم الضغوطات الأمريكية على الدول العربية. تجرد نشاط مشروع الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا بسبب دعمه لإسرائيل على حساب القضية الفلسطينية، لكن الولايات المتحدة قد عملت على تجديد مسار هذا المشروع وأعدت طرحه تحت صيغة أخرى.

-مبادرة إيزنستات S.Eizenstat:

أعلن وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون الاقتصاد والأعمال الزراعية "ستيوارت إيزنستات"، خلال ندوة صحفية عقدها في جوان 1998، عن مبادرة جديدة هدفها إقامة شراكة أمريكية-مغربية تشمل الدول المغربية الوسطى الثلاث (تونس والجزائر والمغرب) تحت اسم "البرنامج الاقتصادي الأمريكي لشمال إفريقيا"، لكنه قد يمتد لاحقا ليشمل كلا من موريتانيا وليبيا. يهدف هذا المشروع إلى رفع حجم الاستثمارات الأمريكية في الدول المغربية¹، كما تدعو المبادرة الدول المغربية الثلاث إلى إقامة إصلاحات اقتصادية لتشجيع إنشاء سوق مغربية مشتركة وإرساء الاستقرار الإقليمي، ودفع التعاون الإقليمي من أجل تفعيل التبادلات البينية المغربية في المرحلة الأولى ومن ثم تفعيل الشراكة مع الولايات المتحدة، وتعطي هذه المبادرة للقطاع الخاص دورا مركزيا في التنمية الاقتصادية².

خصصت الولايات المتحدة لهذا المشروع حوالي 2 مليار دولار من أجل تمويل الإصلاحات والتعديلات اللازمة لإنشاء مجال التبادل الحر بين الطرفين، وذلك بالتخفيض التدريجي للحواجز الجمركية بين دول المنطقة، فقد دعت المبادرة كلا من الجزائر والمملكة المغربية إلى فتح الحدود المغلقة بينهما منذ أوت

1-صلاح الدين الجورشي: "الشراكة الأمريكية المغربية: سوق جديدة ورهان استراتيجي"

<http:// www.islamonline.net/25/12/2009>

2-Tahar, HAROUN, Op, Cit, p.92.

الفصل الثاني:.....عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي
1994، كما شجعت دول المنطقة على تفعيل "اتحاد المغرب العربي"، كما دعت مصر (*) إلى الانضمام إلى ذلك أنها الحليف الطبيعي وحمي المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط ككل، إضافة إلى أنها وسيط بين العرب وإسرائيل في المنطقة، هذه المبادرة لم تخرج عن نطاق مشروع الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا¹، لذا فإن تشكيل الأقاليم الجغرافية خاضع لمصالح الدول الكبرى في المنطقة العربية ككل فنظرا لأن مصر تعد حليفا وراعيا للمصالح الأمريكية في المنطقة، تحرص الولايات المتحدة على إدخالها في كل المبادرات والمشاريع التي تستهدف المنطقة، سواء كانت مقترحة من خارج الإقليم أو من داخله، وهو الأمر الذي تأكد من خلال ترأسها لأول لقاء للإعلان عن مبادرة "الاتحاد من أجل المتوسط"، وذلك لأنها تمثل في كل هذه المبادرات المصالح الغربية في المنطقة العربية ككل.

من خلال هذا المشروع والمشاريع الأخرى المكمل له في إطار تشجيع الاستثمارات الأجنبية والإصلاحات الاقتصادية، وإنشاء مجالات للتبادل التجاري الحر، تهدف الولايات المتحدة إلى جعل الدول المغربية سوق موحدة، لأن هدفها من عقد علاقات مع دول المنطقة تجاري محض حيث تطمح إلى توسيع مجالات تصريف منتجاته.

-مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط:

أطلق هذا المشروع بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث جندت الولايات المتحدة إمكانات ضخمة لتقود تحالفا دوليا ضد الإرهاب الدولي، وذلك عبر آليات صلبة وأخرى ناعمة مثل هذا المشروع الذي اقترحت الولايات المتحدة نصه على مجموعة الثمانية في قمته المنعقدة بـ سي-آيلند، وقد تم الإعلان الرسمي عنه في ديسمبر 2002، اعتمدت الولايات المتحدة في صياغة نص هذا المشروع على المعطيات المقدمة في تقرير التنمية البشرية العربية لسنتي 2002 و2003.

تضمن المشروع مقترحات إصلاح في عدة مجالات كان تقرير التنمية البشرية بشأنها سلبيا:

- ***المجال السياسي:** اقترحت الولايات المتحدة على هذه الدول تقوية الانفتاح السياسي وتكريس دعائم دولة القانون وتعزيز استقلالية وسائل الإعلام، وهذا في طريق بناء نظام سياسي ديمقراطي.
- ***المجال الاقتصادي:** يهدف إلى تشجيع الاستثمار الخارجي في دول المنطقة، وتشجيع نشاط القطاع الخاص، إضافة إلى الشروع في الإزالة التدريجية للحواجز الجمركية بين الشركاء في طريق نحو إلغاءها التام في إطار منطقة التبادل الحرة.
- ***المجال التربوي:** يهدف إلى فرصة الحصول على التعليم الأساسي والثانوي للجميع خاصة للإناث، وتحسين نوعية التعليم.

1-Yahia, ZOUAIR, "American policy in the Maghreb :The conquest of a new region ?".

http://www.realinstitutoelcano.org/wps/portail/rielcano_eng/Content?wcm_GLOBAL&CONTEXT=/elcano_in/dt13-2006/15/10/1009

(*) تحضى مصر اليوم بمقعد ملاحظ في اتحاد المغرب العربي.

الفصل الثاني:مواهل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

* مجال أوضاع المرأة: ويهدف إلى تشجيع مشاركة المرأة في الحياة السياسية¹.

-مجال التبادل التجاري الحر: أمريكا/الشرق الأوسط :

إن مبادرة إنشاء مجال تبادل حر بين الشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية، هي فكرة أطلقها الرئيس الأمريكي "جورج بوش" في ماي 2003 لتحقيق هدفها الأساسي في أفق 2013. تقترح هذه المبادرة بعض الإصلاحات على دول الشرق الأوسط من أجل إنشاء مجال التبادل التجاري الحر من بينها:

- الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية.
- عقد اتفاقات استثمار ثنائية وتبادل حر بين الولايات المتحدة من جهة ودول المنطقة من جهة أخرى.
- إدخال تعديلات على نظام العدالة لاسيما في القوانين المتعلقة بقطاع التجارة².

يعتبر هذا المشروع تأكيدا لمشروع "إيزنستات"، ذلك أنه لم يعالج إلا فكرة مجال التبادل الحر وكيفية تطبيقها في المنطقة العربية.

-تعاونية الاستثمار الأجنبي الخاص Overseas Private Investment Corporation:

هو آلية وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية لمساعدة الدول المشاركة فيها على التنمية الذاتية، والقيام بإصلاحات لتبني اقتصاد السوق وتوفير المناخ الملائم لتشجيع رجال الأعمال الأمريكيين على الاستثمار في هذه الدول. يدعم هذا النوع من الاتفاقات الاستثمارات الأجنبية والخصوصية، وتحديث وتوسيع المصانع والشركات العمومية في الدول المشاركة فيه، وتقدم الولايات المتحدة الأمريكية في إطار هذا الاتفاق قروض بشروط تشجيعية، ورغم ذلك فشل هذا المشروع بسبب ضعف الحصص المالية المسخرة له³.

إضافة إلى هذه المبادرات التي جاءت بطريقة فردية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، جاءت بعض المشاريع مشتركة بينهما مثل تلك التي جاءت في إطار حلف شمال الأطلسي، ومنها الحوار الذي أطلقته الدول العضوة في الناتو بين ضفتي المتوسط:

-الحوار الأطلسي-المتوسطي:

أطلقت منظمة حلف شمال الأطلسي الحوار الأطلسي-المتوسطي خلال قمة بروكسل عام 1994، وقد وافقت كل من تونس وإسرائيل ومصر وموريتانيا والمغرب على المشاركة فيه، وتبعها الأردن عام 1995 ثم الجزائر عام 2000⁴.

1-Abdenour, BENANTAR, "Les initiatives américaines (MEPI,GME/BMENA) et le Maghreb", Abdenour, BENANTAR, Op, Cit, p.11.18.

2-Abdenour, BENANTAR, "Les initiatives américaines (MEPI,GME/BMENA) et le Maghreb", Abdenour, BENANTAR, Op, Cit, p. 18.

3-Tahar, HAROUN,Op,Cit,p.81.

4-"التعاون الأمني في البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط الموسع".

http:// www.nato.int/docu/mediterranean/secopmed-arb.pdf /17/1/2010

الفصل الثاني:مواهل التفاوض الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

ترمي هذه المبادرة إلى تعزيز الحوار والتفاهم وبناء الثقة بين دول المتوسط من أجل جعل المتوسط منطقة سلام واستقرار من وجهة نظر أوروبية، فهي تعكس الرؤية الأوروبية التي تقضي بأن الأمن في أوروبا مرتبط إلى درجة كبيرة بالأمن والاستقرار في البحر المتوسط¹، فقد اعتبر الأمين العام لحلف الناتو آنذاك "فيلي كلاس" عام 1995 أن "الأصولية الإسلامية" هي مصدر خطر على الحلف تماما مثلما كانت الشيوعية، وسبق أن أطلق على المنطقة الإسلامية الأطلسية تسمية "هلال الأزمات" "Arc des crises"، كما أنّ وزير الدفاع الأمريكي آنذاك "ويليام بيرلي" اعتبر الشمال الإفريقي مصدر خطر أمني على الحلف، وفي الوقت نفسه الذي انطلقت فيه مفاوضات الانضمام إلى الحوار كانت الدول الأوروبية تشكل قوة غربية جديدة للتدخل السريع، من بينها القوة التي جمعت أسبانيا والبرتغال وفرنسا وإيطاليا بهدف التدخل السريع في الشمال الإفريقي لضرورات حماية الأمن الأوروبي، وقد أكدت الولايات المتحدة أن التهديدات في المتوسط لم تقتصر على التهديدات غير العسكرية بل هناك احتمال أن يشكل المتوسط مصدرا لتهديدات عسكرية مباشرة².

عام 1997 تم الاتفاق خلال مؤتمر مدريد (وهو أحد المؤتمرات التي اجتمعت خلالها الدول العضوة في الحلف) على تشكيل ما سمي "بمجموعة التنسيق الأطلسية"، والتي أكلت إليها مهمة الحوار الأطلسي-المتوسطي³، كما وضع خلال هذا المؤتمر أول برنامج عمل سنوي، والذي ضم مواضيع لم يتم تناولها من قبل، كما تم التركيز على التعاون العسكري والعلمي والبيئي بين أطراف الحوار.

في قمة واشنطن 1999 تم تعزيز التعاون بين الشركاء خاصة في المجال العسكري، كما تكثفت المشاورات السياسية بين أطراف الحوار سواء كانت في أطر جماعية أو ثنائية. أما في براغ 2002 فإضافة إلى توسيع الأبعاد السياسية والعملية للحوار، فقد أخذت إجراءات التشاور نهجا أكثر انتظاما.

خلال قمة اسطنبول عام 2004 تم التأكيد على تعزيز مبادرة الحوار المتوسطي الذي انطلق عام 1994، كما اتفق الشركاء على أنه يجب ترقية هذا الحوار ليصبح شراكة حقيقية و لا بد من تعميق التعاون متعدد الأطراف والعلاقات الثنائية، في هذا الإطار ستستفيد الدول المشاركة في الحوار من ال مساعدات المسخرة لهذا الغرض، مثل الحصول على دعم من صندوق ائتمان الناتو لإنجاز نشاطات محددة والمساعدة على تدمير مخزون الأسلحة خاصة أسلحة الدمار الشامل منها، إضافة إلى الاستفادة من مساعدات تقنية في مسائل محددة⁴.

1- "الحوار الأطلسي-المتوسطي". <<http://www.nato.int/med-dial-ar.pdf/17/1/2010>>

2-كاظم هاشم نعمة، مرجع سبق ذكره، ص. 267.

3-نبيل شبيب: "الأطلسي- المتوسطي.. حوار تائه".

<<http://www.islameonline.int/2/1/2010>>

4-"التعاون الأمني في البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط الموسع".

<<http://www.nato.int/docu/mediterranean/secopmed-arb.pdf/17/1/2010>>

الفصل الثاني:عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

إضافة إلى هذه المبادرات التي خصت بها الدول الغربية دول المغرب العربي، شجعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي دول المنطقة، ووجهتها إلى المبادرة بمشاريع في بعض المجالات التي تهمها، مثل مجال مكافحة الإرهاب الدولي، فبعد "برنامج الشراكة من أجل السلام" الذي جاء في إطار حلف شمال الأطلسي، وقد جاءت مبادرة أخرى عام 1997 تضمنت تشكيل قوات إفريقية للتدخل السريع في حال نشوب نزاعات على مستوى القارة الإفريقية ككل، تختص الولايات المتحدة بتدريبها وتزويدها بالعتاد الضروري¹. وفي 22 مارس 2004 اجتمع قادة القوات المسلحة لكل من تونس والجزائر والمملكة المغربية وموريتانيا ودول الساحل الإفريقي وهي التشاد ومالي والنيجر والسنغال بشتوتغارت الألمانية، واتفقوا على تنسيق الجهود في مجال محاربة الإرهاب، حيث تم الاتفاق على التعاون في إطار "المبادرة العابرة للصحراء لمكافحة الإرهاب" (Trans-Sahara Counter Terrorism Initiative (TSCTI) والتي كان الهدف منها تقوية قدرات هذه الدول في مجال مكافحة الإرهاب وتشكيل مؤسسات عسكرية مشتركة بينها قواتها².

من خلال ما سبق يمكن أن نستخلص مجموعة من الفوارق في النهج التعاوني لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وذلك على ضوء المبادرات والاتفاقات التي عقدها كل من الطرفين مع دول المنطقة، سواء أكانت ثنائية أو جماعية، وذلك بناء على المقارنة التي أجراها "هنري رينو" (2003)، حيث اعتقد أن الشراكة الأمريكية مع دول المغرب العربي (أو مع دول وأقاليم أخرى) تقوم على إقصاء أي نوع من المساعدات، والتي لا يتجاوز نصيب المغرب العربي منها سوى 0,41% من إجمالي المساعدات التي تمنحها الولايات المتحدة لدول المنطقة المتوسطة ككل، ذلك أنها تدعي أنه الشراكة تقوم على التكافؤ بين أطرافها، وبالتالي اعتماد هذه الأطراف على إمكانياتها الذاتية، بينما يقوم النهج التعاوني الأوروبي على دعم فكرة تقديم، ومساعدات مالية وتقنية لدول المنطقة إذا لزم الأمر³.

إضافة إلى ما سبق نلاحظ من خلال ما تقدم أن العلاقات الأمريكية المغربية لا تزال ضعيفة وهامشية مقارنة بالعلاقات الأوروبية المغربية، وذلك رغم تعدد المشاريع والاتفاقات التي تعقدها الولايات المتحدة مع دول المغرب العربي، بينما على المستوى العسكري فإن العلاقات العسكرية الأمريكية المغربية أقوى من العلاقات الأوروبية المغربية في هذا المجال⁴، لذا فمن خلال ما سبق يتبين أن العلاقات الأمريكية المغربية تتمحور حول المجالين الاقتصادي والعسكري مع التركيز على هذا الأخير، بينما تتمحور وترتكز العلاقات الأورو- مغربية على المجال الاقتصادي.

1-أميمة أحمد: "كوندي في المغرب العربي..اقتسام الكعكة مع أوروبا".

2-Yahia, ZOUBIR "La politique étrangère américaine au Maghreb : constances et adaptations".

3-Aomar, BAGHZOUZ, "La rivalité américano-européenne", Abdennoure, BENANTAR, Op, Cit, p.106.

4-Tahar, HAROUN, Op, Cit, p.77.